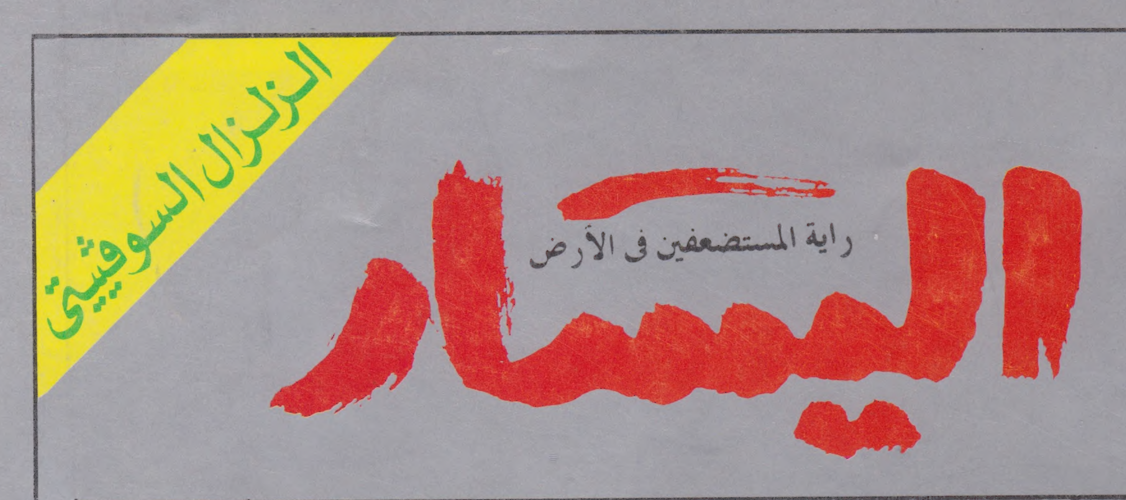


■ العدد التاسع عشر / سبتمبر ١٩٩١ م / صفر ١٤١٢ هـ / الثمن جنيه مصرى ■



محنة التعليم فى مصر

باى باى للذهب الذى كان "أبيض"!

قبل أن تنشب الحرب بين مصر وليبيا

أزمة اقتصادية واجتماعية تعصف بأمريكا

الفلسطينيون بين فكىّ الكماشة



ديمقراطية / عقلانية / اشتراكية

العدد التاسع عشر / سبتمبر ١٩٩١

فى هذا العدد

لليسار در

الزلزال السوفييتى وعودة جورباتشوف

فى السابعة من صباح الاثنين ١٩ أغسطس استمع رئيس التحرير فى راديو لندن الى خبر تنحية الرئيس السوفييتى «ميخائيل جورباتشوف». وأسرع بالاتصال بهيئة التحرير لتبادل الرأى فى الحدث نفسه، وكيف ستعالج «اليسار» هذا الزلزال والعدد مفروض أن يسلم للمطبعة فى اليوم التالى.

فى الثامنة والنصف صباحا وصل رئيس التحرير الى مقر المجلة وأجرى مكالمة تليفونية عاجلة مع الزميل «أحمد الخميسى» فى موسكو، ليعرف منه الصورة كما يراها من موقع الأحداث، وليسأله هل يستطيع أن يوافى «اليسار» برسالة عن الأحداث صباح الثلاثاء، تصل إلى يد القارئ بعد عشرة أيام دون أن تفقد أهميتها أو تتجاوزها الأحداث؟.

وبعد تردد بسيط قبل «الخميسى» التحدى، ووعد بكتابة رسالة صباح الثلاثاء ٢٠ أغسطس. وبدأنا فى اعادة ترتيب العدد على ضوء هذا الوعد الذى حققه بالفعل. وقررنا بالاتفاق معه أن تنشر هذه الرسالة والتى تحمل عنوان «موسكو.. المدافع المصوّبة الى أعلى» وأن ننشر ايضا رسالة موسكو التى وصلتنا قبل الأحداث «برنامج على ورقة واحدة.. يعلن نهاية الصراع فى الحزب»، فهى تقدم بدورها رؤية للأحداث التى سبقت الإطاحة بجورباتشوف.

لم نكن قادرين على التنبؤ بالصورة التى سيكون عليها الاتحاد السوفيتى عندما يصل هذا العدد إلى يد القراء. فالصراع على أشده. كان رهاننا الوحيد أن ينجح الشعب السوفيتى فى فرض إرارته وتجنب الانقسام وتفكك الدولة وخطر الحرب الأهلية. وان يواصل طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، وأن ينقذ ثورته الاشتراكية، ويحافظ على الديمقراطية و«الجلاسنوست».

وبعد أن سلمنا العدد للمطبعة بساعات جاءت أنباء انهيار «الانقلاب» وعودة جورباتشوف الى السلطة. ولم يكن أمامنا أى فرصة لتغيير جديد فى مادة العدد.. ولم تكن المادة المنشورة- رغم تغير الاحداث- خارج السياق، بل تقدم معلومات مازالت هامة وأساسية. وموعدنا العدد القادم لنقدم بانوراما كاملة للموقف فى الاتحاد السوفيتى.

اليسار

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفنى:
محمود الهندى
المستشارون:
إبراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

AL YASSAR 3 MIDAN
EL MALEKA ZOBAIDA
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر:
١٢ جنيها للأفراد ٣٠ جنيها للهيئات.
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو ما يعادلها.
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حواله بريدية إلى إدارة المجلة.
الإدارة والتحرير: ٣ ميدان الملكة زبيدة شقة ٣ - مدينة الطلبة - رقم بريدى ١٢٤١١ - إمبابة جيزة.
ت: ٣٤٤٧٩٤٠ فاكس ٣٤٤٢٠١٣

موقفنا

محنة التعليم فى مصر

د. عبد العظيم انيس

دعانا إلى تخصيص أفتتاحية «اليسار» فى هذا العدد (سبتمبر) عن التعليم أمران.. أولهما أن العام الدراسي لكافة مراحل ومدارس التعليم العام سوف يبدأ فى ١٤ سبتمبر، بما يترتب على هذا الافتتاح من مشاكل عديدة بدأت حتى الصحف الحكومية الإشارة إليها واستطلاع الرأى بشأنها فى أشهر الصيف.

أما الامر الثانى فهو تصريحات وزير التربية والتعليم الجديد الدكتور «حسين كامل بهاء الدين» فى لقاء طلاب المعسكر الصيفى بالاسكندرية، والتى نشرت فى الصحف يوم ١٩٩١/٨/١٧ واعترف فيها بصراحة نحمد له بأن التعليم فى مصر يمر بأزمة خطيرة تحتاج إلى تضافر كل الجهود والقوى الوطنية. ونحن نحمد له هذه الصراحة وهذا الاعتراف من وزير مسئول بما ظل اليسار ينادى به منذ سنوات فى مقالات نشرت فى صحيفة «الاهالى» خلال السنوات الماضية بأن التعليم فى مصر فى أزمة حقيقية، بل وصدرت كتب عن هذه القضايا من عدد من مثقفى اليسار، ولم يكن نصيبها غير التجاهل من وزراء التربية السابقين.

كما نحمد للوزير الجديد إدراكه للحاجة إلى تضافر كل القوى الوطنية فى مواجهة هذه الأزمة، ونتمنى أن يكون معنى هذا التصريح أنه لاينوى تجاهل وجهات نظر قوى اليسار ومثقفيه من التربويين عند تخطيط توجهاته فى محاولة حل الأزمة.

والمشكلة المباشرة فى أزمة التعليم التى تواجه وزارة التربية والتعليم ووزيرها الجديد هى المشكلة التى ترتبت على قرار الوزير السابق «د. فتحى سرور» -رئيس مجلس الشعب الحالى- باختصار المرحلة الابتدائية إلى خمس سنوات بدلا من ست كما هو الحال فى كل أقطار الوطن العربى. ولقد اعترضنا بشدة آنذاك على هذا القرار، وأوضحنا أنه بضم تلاميذ السنتين الخامسة والسادسة لعام ٨٩/٨٨ فى امتحان واحد يؤدى إلى المرحلة الاعدادية، فإن القبول فى المرحلة الاعدادية سوف يتضاعف فجأة، ويصبح تلاميذ السنة الاولى الاعدادية لعام ٩٠/٨٩ ضعف العدد المعتاد كل عام، وتساءلنا وكيف تستطيع وزارة التربية والتعليم تدبير ضعف عدد المدرسين وضعف عدد الفصول والكتب لمواجهة هذه الزيادة الهائلة فى عدد التلاميذ؟ بل كيف يتسق هذا الاجراء مع مصالح التلاميذ المصريين الذين تعمل أسرهم فى أقطار عربية مختلفة، والذين كان يسهل انتقالهم من مدارس هذه الاقطار إلى المدارس المصرية أو العكس حقيقة أن سنوات المرحلة الابتدائية فى الاقطار العربية واحدة والمناهج متشابهة؟

آنذاك أيضا تحدينا «د. فتحى سرور» أن ينشر خطاب المكتب الاقليمى لليونسكو فى عمان، والذى أدعى الوزير أنه يؤيد قراره باختصار المرحلة الابتدائية إلى خمس سنوات، لأننا كنا نعلم أنه خطاب انتزع من عمان بعد إلحاح طويل من الوزير، -ولأنه كان موافقة مشروطة- بتحقيق أشياء واستعدادات معينة، وهى أمور يعلم المكتب الاقليمى لليونسكو فى عمان أنها ليست متوفره بالمرة فى مصر.

لقد أردنا أن نفتح هذه الصفحات المطوية لسببين..: الاول هو أنه جرى تجاهل وجهات

نظرنا من جانب الوزير السابق، رغم أنها وجهات نظر بسيطة وعاقلة و لاتحتاج إلى عبقرية خاصة لفهمها. وأملنا كبير ألا يفعل الوزير الجديد مافعله الوزير السابق لا لسبب إلا خوفه من وجهات نظر اليسار!

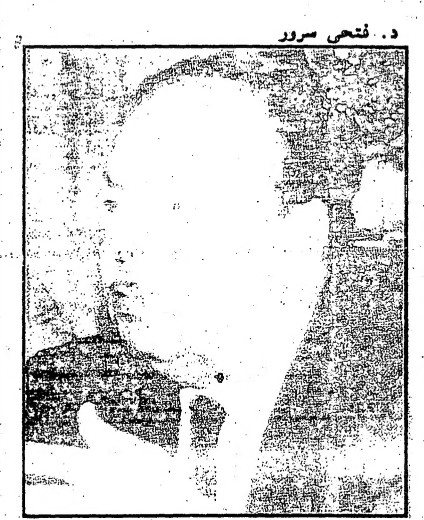
والسبب الثانى لفتح هذه الصفحات المطوية هو أن صحف الحكومة قد بدأت تدرك فجأة حجم الكارثة التى أدت إليها سياسات «د. فتحى سرور» فى التعليم الابتدائى. وهكذا بدأت «أخبار اليوم» فى عدد ١٧ أغسطس الماضى بنشر تحقيق كبير بعنوان **«الورطة التى تواجهها وزارة التربية والتعليم»** إذ أن هناك مليون ونصف مليون تلميذ فى شهادة الاعدادية هذا العام، وهو ضعف العدد فى السنوات السابقة، ولا تعرف الوزارة ماذا تفعل بهم وكيف تدبرلهم فى التعليم الثانوى النظرى أو الفنى الاعداد المطلوبة من الفصول والكتب والمدرسين!! بل وماذا تفعل الجامعات والمعاهد العليا عندما تصل تلك الدفعة إلى مرحلة شهادة الثانوية العامة؟

فى مواجهة هذه الورطة المسئول عنها مباشرة **«د. فتحى سرور»** تتعدد الاقتراحات، ومنها العودة الى نظام السنوات الست فى التعليم الابتدائى، وقيل إن الوزير الجديد يدرس فكرة جعل التعليم الثانوى العام أربع سنوات بدلا من ثلاث، وإن لم يكن متحمسالها. وهو إقتراح يدعو إلى السخرية حقا، إذ أننا باختصار المرحلة الابتدائية سنة نكون قد وفرنا ١١ مليون جنية سنويا (كمايقال) بينما سندفع أضعاف هذا المبلغ عند زيادة سنوات التعليم الثانوى سنة جديدة. أليس من المضحك أن نوفر سنة فى تعليم الفقراء بالمرحلة الابتدائية لنزيد سنة فى التعليم الثانوى العام- وهو فى الغالب الاعم تعليم أبناء الطبقة الوسطى ومافوقها؟.

أغلب الظن هو أن الوزير الجديد سوف ينتهى إلى إقرار العودة إلى نظام السنوات الست فى التعليم الإبتدائى، ومعنى هذا أن الادعاء بوجود سياسة قومية فى التعليم لاتتغير بتغير الوزراء هى دعوى لا أساس لها فى الحقيقة. ومهما كانت قسوة بعض النتائج المترتبة على هذه العودة إلى نظام السنوات الست فلا شك أنه القرار الصحيح فى المدى الطويل، ولعلنا نكون قد تعلمنا درسا من هذه السياسات المتعجلة التى أثقلت أكتاف وزارة التعليم أكثر مما هى مثقلة بالتبعات والمسئوليات الحائرة من إدارة لادراة ومن وزير لوزير.

على أننا رغم ترحيبنا بتصريحات الوزير الجديد وتقديرنا لصراحته لانخفى قلقنا من تصريحات أخرى نسبت للوزير حول مجانية التعليم، فقد قيل إنه قال فى المعسكر الصيفى بالاسكندرية: **«إن الدولة حريصة على مجانية التعليم الأساسى، وعلى الطلاب الذين لايقدرون معنى مجانية التعليم أن يتحملوا تبعات تصرفهم»** ويفهم من هذا التصريح أن المرحلة الثانوية ستعود إلى سياسة التعليم بالمصروفات، وهو مايتسق مع تصريحات أخرى نسبت الى الوزير ونشرت فى بعض الصحف المعارضة، فى مناسبات سابقة. كما يفهم من هذا التصريح أن الوزير ينوى أن يفرض المصروفات على الذين يرسبون فى مرحلة التعليم الاساسى (المرحلة الابتدائية+ المرحلة الاعدادية)، مع أن الذين يرسبون فى مرحلة التعليم الاساسى هم فى معظمهم (ولانقول كلهم) ضحية ظروف الفقر وانعدام الاشراف الأسرى فى العائلات الفقيرة، والعجز عن دفع تكاليف الدروس الخصوصية وثمن الكتب الخارجية. وبدلا من الأخذ بأيديهم ومحاولة مساعدتهم بدروس إضافية داخل المدرسة وعمل جمعيات تعاونية لشراء الكتب الخارجية إذ بالوزير يهددهم بفرض المصروفات عليهم، وهم بالطبع عاجزون عن ذلك، الأمر الذى سوف يؤدى إلى طردهم من التعليم أساسا.

وكأنما لايكفى ماتفرضة الظروف الاجتماعية والاقتصادية من طرد لأبناء الفقراء من التعليم الاساسى، ومن فرز اجتماعى مبكر لهم، خصوصا فى الريف حيث ينضم أطفال كثيرون إلى سوق العمل وهم فى سن العاشرة، كأنما كل هذا لايكفى حتى يأتى الوزير يهددهم بالعودة إلى المصروفات ان هم رسبوا. ونحن ندعو الوزير أن يسأل مستشاريه عن تقرير اللجنة المصرية الأمريكية التى شكلتها الوزارة وهيئة المعونة الامريكية لبحث موضوع التعليم الاساسى والصادر فى أغسطس ١٩٧٩، وقد منعت الوزارة توزيعه بكل الطرق. فالكارثة الحقيقية فى التعليم الاساسى هى أعظم بكثير من أن تكون قضية التهديد بالمصروفات ذات وزن حقيقى. إن اللجنة المصرية الامريكية تعلن صراحة فى تقريرها ماأكتشفته من أن **هناك ٣ مليون طفل وصبى من ذوى العمر (٦-١٥ سنة) ليسوا أصلا فى مدارس التعليم الاساسى.**


د. فتحى سرور

إذا كان هذا هو العدد عام ١٩٧٩ فكم يكون عدد الملايين من الاطفال الغير موجودين فى مدارس التعليم الاساسى اليوم فى عام ١٩٩١؟

إننا نقول هذا للوزير الجديد ليدرك أن قضية إصلاح التعليم فى حاجة إلى نظرة منهجية فالتعليم جزء من النسيج الاجتماعى للوطن وبالتالى لايتصور إصلاح جدى للتعليم فى إطار اجتماعى اقتصادى سياسى فاسد. والفساد الذى ينخر سوسه فى نسق التعليم سواء على مستوى المدرسين والدروس الخصوصية أو الإدارة التعليمية لايمكن عزله عن جو الانفتاح العام فى البلاد وماأدى اليه من فساد عام. فالمناخ العام للانفتاح- بكل قيمة السائدة حول مفهوم النجاح- هو مناخ معاد للاصلاح التعليمى.

وضمن شروط عديدة لامحل لتفصيلها يحتاج إصلاح التعليم الى مزيد من الانفاق الحكومى- خصوصا فى التعليم الفنى- وهذا مايتعارض مع شروط صندوق النقد الدولى وأوامره بخفض الانفاق على الخدمات لتحقيق توازن بين الموارد السياسية والمصروفات.

وكل هذا يشير إلى أنه ماظل وزير التعليم محصورا فى **«القفص الحديدى»** إياه، داخل مجموعة القيود والضغوط المحيطة بالنسق العام، والتى هى المحدد الأول لقرارات السلطة السياسية فى مصر، فلا أمل فى إصلاح التعليم على الأطلاق. **وأقصى مايتوقع عندئذ هو أن نواجه بسياسة مزدوجة ذات وجهين تقوم على تصريحات ذات صيغة ديمقراطية وقرارات ذات توجه رجعى معاد لجماهير الفقراء فى مصر. أليس هذا هو محصلة ما انتهى إليه التعليم فى مصر فى سنوات الانفتاح الاخيرة؟**

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تحذر من ظاهرة الأختفاء القسرى فى مصر

أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الانسان تقريرا عن الاختفاء القسرى فى مصر. لاحظت المنظمة، أنه فى الوقت الذى تتراجع فيه عدد حالات الاختفاء فى العالم (من ٤٠٩٠ حالة عام ٨٣، الى ٤٣٤ حالة عام ٩٠) فان حالات الاختفاء بدأت تجد طريقها إلى مصر، لتنضم بذلك الى ٤٤ دولة أخرى من أكثر الدول انتهاكا لحقوق الانسان فى العالم.

ويؤكد تقرير الأمم المتحدة إن الإفلات من العقوبة ربما يكون أهم عامل يساهم فى ظاهرة حالات الاختفاء، ذلك أن مرتكبى انتهاكات حقوق الانسان يزداد عدم شعورهم بالمسئولية، إذا علموا أنه لن تحاسبهم أى محكمة.

يتناول تقرير المنظمة المصرية لحقوق الانسان نماذج محققة من حالات الاختفاء القسرى، ورغم محدودية عددها (ثلاثة)، إلا أن خطورة القضية ذاتها، ووجود شكوك جادة حول صلة أجهزة الأمن بهذه الحوادث، واحتمال أن يكون هؤلاء، الضحايا قد لقوا حتفهم، حدا بالمنظمة إلى مخاطبة الرأى العام، خاصة بعد أن استنفذت خلال عامين كل الوسائل الممكنة للحصول من السلطات على تفسير أو تكذيب لهذه الوقائع الخطيرة.

وتخشى المنظمة المصرية لحقوق الانسان أن تتجه حوادث الاختفاء للتزايد، بسبب تهاون السلطات فى تحقيقها، واستمرار وتجديد حالة الطوارئ التى أطلقت يد الأجهزة الأمنية دون رقيب وتأمل المنظمة أن يساعد نشر تقريرها فى وضع حد لحوادث الأختفاء القسرى فى مصر، وفى هذا الإطار ينتهى التقرير بعشر توصيات مقدمة الى مجلس الشعب والنائب العام ووزارة الداخلية.

افتقدوا الاتحاد العام للعمال فألغى الدورات التدريبية!

قرر الاتحاد العام لنقابات العمال إلغاء الدورات التدريبية التى نظمها لمدة دورتين فقط خلال شهر أغسطس الماضى بمقر الجامعة العمالية. كان الهدف المعلن من تنظيم هذه الدورات هو تدريب القيادات النقابية على التفاوض وإعدادها للمشاركة بفعالية فى اعداد اللوائح الجديدة للشركات القابضة والتابعة، إلا أنها شهدت هجوما شديدا خلال الدورتين ضد قانون قطاع الأعمال العام باعتباره جاء معاديا لمصالح العمال ومخيباً لآمالهم، كما شهدت مناقشات ساخنة فى حضور أحمد العماوى رئيس الاتحاد فى ختامى الدورتين، مما دفع الاتحاد للتوقف عن تنظيم دورات جديدة. محاضرات الدورتين لم تتعرض لأساليب المفاوضة والقضايا الأساسية التى يجب التمسك بها عند التفاوض وتجارب المفاوضة فى البلدان الأخرى. بينما تحدث بعض المحاضرين عن تدهور القطاع العام واتهم العمال بالمسئولية عن هذا التدهور، مما أثار سخط النقابيين الحاضرين لاحساسهم بأن هذه الدورات تستهدف الترويج لقانون قطاع الأعمال العام وترويضهم ومحاصرة أى معارضة للقانون، مما دفعهم الى توجيه انتقادات شديدة للاتحاد العام، وللقانون الذى جاء متناقضا تماما مع مطالب الحركة العمالية والنقابية، وفقا لما جاء بالتقارير النهائية حول مناقشات الدورتين.

صراع على موعد الانتخاب ومواقع القيادة باتحاد العمال

يدور صراع فى كواليس اتحاد نقابات العمال بين بعض القيادات العليا التى لن تبلغ سن المعاش حتى نهاية الدورة المقبلة عام ١٩٩٥، والقيادات التى ستبلغ سن المعاش خلال الدورة.. المجموعة الاولى يساندها وزير القوى العاملة وتضغط لاجراء الانتخابات النقابية فى موعدها خلال أكتوبر ونوفمبر القادمين، ويستندون الى قانون النقابات العمالية الذى ينص على أن مدة الدورة أربع سنوات. والمجموعة الثانية وعلى رأسها أحمد العماوى رئيس الاتحاد الذى سيبلغ سن المعاش بعد عام ترغب فى مد فترة الدورة النقابية لسنة خامسة.

ويستند المراقبون الى وجود هذا الصراع فى تفسير سبب تأخر اعلان وزارة العمل القرار الخاص بمواعيد الترشيح والانتخاب، والذى كان يصدر فى الدورات السابقة فى شهر يوليو، أى قبل اجراء الانتخابات بثلاثة شهور لاتاحة الفرصة لعرض أسماء المرشحين على المدعى الاشتراكى للاعتراض على من يشاء وفقا لنصوص قانون العيب وقانون حماية الجبهة الداخلية ٣٣ لسنة ١٩٧٨.

الجو السياسي

إجراء الانتخابات في موعدها يثير تساؤلات عديدة.. هل يصدر قرار سياسي بترشيح أحمد العماوي واستمراره رئيسا للاتحاد للدورة المقبلة، رغما عن التعليمات الجديدة لوزارة العمل باستبعاد من يبلغ سن المعاش من التنظيم النقابي؟ أم يتم الاتفاق في كواليس الحزب الحاكم وقمة التنظيم النقابي على وجه آخر لرئاسة الاتحاد؟

ورغم أن أحد المرشحين الأقوياء في هذه الحالة هو السيد راشد نائب الرئيس الحالي ورئيس النقابة العامة لعمال النسيج- كما نشرت «اليسار» في العدد الماضي- إلا أن هناك صراعا في قمة التنظيم النقابي بدأ يشتد سخونة خلال الشهر الماضي حول مواقع القيادة في التنظيم النقابي.

ومن أقوى الكتل المؤثرة في هذا الصراع داخل قيادة الاتحاد تلك التي تضم خيري هاشم الأمين العام ورئيس النقابة العامة للاتصالات، ومصطفى منجي أمين صندوق الاتحاد ورئيس النقابة العامة للانتاج الحربي ومحمد مرسي رئيس النقابة العامة للمرافق وعضو مجلس الشورى، وحسين مجاور عضو النقابة العامة لعمال البناء، وعضو مجلس الشعب، والتي تساوم كثيرا داخل الكواليس حول موقع الرئيس ونوابه الأربعة، وسكرتير العلاقات الدولية وأمين عام الاتحاد..

ورغم اقتناع وزير القوى العاملة باجراء الانتخابات في موعدها وإعلانه عن ذلك في أكثر من جمعية عمومية للنقابات العامة، إلا أن تأخره في إصدار القرار الخاص بمواعيد الترشيح والانتخاب يرجع لتأخر حسم الصراعات داخل الحزب الحاكم واشتراط قانون النقابات العمالية أن يصدر القرار بموافقة الاتحاد العام، المنقسم على نفسه بهذا الشأن.

أحزاب عربية

** أصدر الحزب الشيوعي العراقي بيانا في الذكرى السنوية الاولى للاحتلال العراقي للكويت (٢ أغسطس) أشار فيه الى موقف الحزب الذي أدان منذ اللحظات الاولى للاحتلال «الجريمة الجديدة وحذر من عواقبها المدمرة على العراق والأمة العربية بأسرها وطالب بالقيام بكل مامن شأنه إجبار الدكتاتور على سحب قواته الى مواقعها الحدودية، ونزع فتيل الحرب، وتجنيب بلادنا عواقبها المأساوية، وإفشال مخططات الولايات المتحدة والدوائر الأطلسية ضد شعبنا والأمة العربية..»

وقال البيان.. «إن شبح المجاعة والأوبئة والمزيد من الدمار يخيم على وطننا وشعبنا، بسبب إصرار صدام حسين على التشبث بسلطته المطلقة، ورفض الانصياع لإرادة شعبنا بالتخلي عن السلطة لقد سبق لحزبنا، وقوى المعارضة الوطنية والاسلامية، أن طالبت الرأي العام العربي، والعالمي بمناصرة نضال شعبنا لإزاحة صدام حسين عن الحكم وعدم معاقبة شعبنا بجريرته. وواجب أصدقاء شعبنا وحلفائه الحقيقيين، بمن فيهم المخدوعين بصدام، القيام بواجبهم لإنقاذ شعبنا من هذه الويلات، وتعبئة القوى لدفع الأمم المتحدة ومجلس الأمن لإرسال الأغذية والادوية الى شعبنا مباشرة للحيلولة دون استخدامها من قبل صدام وزبانيته، وحرمان شعبنا منها. ان عزل الدكتاتورية ومحاصرتها لايتم أو يتحقق بتجويع شعبنا وإذلاله، بل بمساعدته والتخفيف من معاناته.

** أكدت اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بزعامة ياسر عبد ربه «الامين العام المنتخب منذ دورتها في أبريل الماضي» تمسكها الحازم بوحدة التمثيل الفلسطيني من الضفة الغربية- بما فيها القدس- وقطاع غزة والشتات، وبحق الشعب الفلسطيني وحده، عبر ممثله الشرعي والوحيد- منظمة التحرير الفلسطينية- في اختيار وتحديد الفريق الذي يحاور ويفاوض باسمه كطرف رئيسي من الأطراف المعنية بمؤتمر السلام.

وأشادت اللجنة في بيانها بموقف الإجماع الوطني في الداخل والخارج الرافض لسياسة الابتزاز الأمريكية الاسرائيلية، ولمحاولات تجاوز «القدس» قضية وتمثيلا، وتمييع صيغة المشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام، وخصوصا موقف الاجماع الوطني داخل دولة فلسطين الذي عبر عنه النداء رقم ٧٣ الصادر عن القيادة الوطنية الموحدة، وبيان الهيئة الاسلامية العليا، وبيانات العديد من القوى والهيئات والمؤسسات والشخصيات الوطنية.

وتعرض البيان للانقسام الحادث في الجبهة الديمقراطية، بين مجموعتين من المكتب السياسي واللجنة المركزية يتزعم الاولى نايف حواتمه، ويتزعم الثانية ياسر عبد ربه.

وقال البيان إن مؤيدي نايف حواتمه من بين أعضاء اللجنة المركزية هم خمسة وعشرون عضوا من مجموع أربعة وخمسين عضوا، وأن سبعة عشر عضوا من أعضاء اللجنة المركزية في دولة فلسطين التسعة عشر يقفون ضد نايف حواتمه.

وأدان البيان الكونفرس الذي عقدته مجموعة حواتمه في دمشق والذي ضم ١٤٦ عضوا معينا بينهم أكثر من ثلاثين عضوا من حزب الشعب الديمقراطي الاردني، باعتباره خروجا عن الشرعية الحزبية و«يشكل افتراقا كاملا مع خط الجبهة الديمقراطية»

** أعلن الحزب الشيوعي السوري (جناح يوسف فيصل) والحزب الشيوعي السوري (منظمات القاعدة) بزعامة مراد يوسف، عن توحيد الحزبين في حزب واحد «يستمر على حمل الاسم التاريخي لحزب الشيوعيين السوريين، وهو :الحزب الشيوعي السوري» وقد صدر إعلان الوحدة عقب اجتماع مشترك للجنتين المركزيتين للحزبين، على أن ينجز التوحيد في المؤتمر السابع الموحد الذي سيعقد قبل نهاية هذا العام ويتألف من مجموع المندوبين الممثلين لكل من الحزبين والمنتخبين وفقا للائحة الانتخابية لدى كل منهما.

ويلتزم الحزب الجديد بعدد من الاتجاهات السياسية والفكرية من أبرزها استرشاد الحزب بالمنهج الماركسي اللينيني كدليل في العمل والتحليل، والنظر الى مبادرة البريسترويكا التاريخية التي صدرت عن الاتحاد السوفييتي بعقل منفتح وبروح البحث العلمي الهادئ، والى المتغيرات العالمية بشعور عميق بالمسئولية.

بتحقيق هذه الوحدة بين الحزبين، يظل هناك ٣ أحزاب شيوعية في سوريا خارج هذه الوحدة، وهم «الحزب الشيوعي السوري» جناح خالد بكداش، وحزب العمل الشيوعي، ومجموعة رياض ترك.

موسكو
المدافع المصوبة إلى أعلى

أحمد الخميسى

قبل أن يفيق أحد من نومه، كانت الدبابات الثقيلة تخترق شوارع العاصمة «موسكو» حوالى الرابعة فجر التاسع عشر، محتلة نواصى الشوارع الرئيسية كلها، والساحة الحمراء، وشارع كوتوزوف، والمناطق المحيطة بالجامعة. ولم يكن أحد يدرى شيئا بعد. ولكن الشعور بأن الأزمة وصلت الى اقصى مدى، كان قد سكن النفوس التى لم تعد تعرف: **الى أين يمضى الاتحاد السوفيتى.. وماالذى يريده جورباتشوف؟**

وكان فخ الاقتصاد العالمى قد اطبق على جورباتشوف وسياسته. فقد تصور أن الغرب سيغمر الاتحاد السوفيتى بالسلع والمساعدات، ما إن يبدل السوفييت من موقفهم السياسى والفكرى والاقتصادى.. وكان يتصور أن الغرب سيقبل بالمبادئ، ويعطى بدلا منها مساعدات. بينما كانت إزاحة المبادئ جانبا لاتعنى لإمريكا إلاّ مقدمة- ليس للمساعدات- ولكن لتحويل الإتحاد السوفيتى الى سوق لها طبقا لاقسى شروط السوق العالمية. وقد انتبه القادة السوفييت لذلك مؤخرا.. حينما لم يصلهم شئ بعد ست سنوات من البيرسترويكا، وحينما كرر عليهم البيت الابيض: التعديلات التى تجرى لصالحكم أنتم، لاتتوقعوا مكافأة عما تفعلونه لصالحكم..

وكان جورباتشوف قد قطع شوطا طويلا فى الطريق، حتى قيل أن إقالته هى بضوء اخضر منه، بعد أن اكتشف أن المساعدة الوحيدة التى ستقدم له هى مساعدته على التقدم نحو النهاية، سياسيا، واقتصاديا.

وكانت تلك الحقيقة تتضح يوما بعد آخر، فقد تم الاعداد لمعاهدة تقليص الاسلحة الاستراتيجية قبل وفى ظل ومع انعقاد لقاء لندن للدول السبع، ورغم ربط آفاق المساعدات بالتنازلات، الا أنه لم يحصل على شئ. باستثناء آلاف الشركات الغربية الاستثمارية التى ملأت التليفزيون والإذاعة السوفيتية باعلانات عن سلعها وأسعار السلع بالدولارات.

كان خطأ جورباتشوف القاتل، وغلطته، أنه تخيل ان الغرب يريد مساعدته. أو أنه سيتقدم له يد العون. وقد لامهم جورباتشوف- مفصحا عن مأساته- بقوله ذات مره: **لقد دفعتم فى حرب الخليج مائة مليار.. هى كل مايحتاجه الاتحاد السوفيتى الآن، فهل هذا كثير عليكم؟**

أما الغرب فكان يراهن على دولة منقسمة ومفتتة وضعيفة تصبح سوقا هائلة له، ولاتشكل عائقا أمام طموحاته فى العالم الثالث وأوروبا. **كانت اخطر الخطوات فى ذلك المجال هى المعاهدة الاتحادية الجديدة التى تلغى معاهدة عام ١٩٢٢ التى يقوم الاتحاد السوفيتى على أساسها.** وكان المفروض أن توقع المعاهدة يوم الثلاثاء عشرين أغسطس. وبتوقيعها ينتهى مفعول المعاهدة السابقة وتصبح عديمة الأثر. أى ينتهى فعليا وجود الدولة السوفيتية بخارطتها القديمة. أما المعاهدة الجديدة.. فلم تكن تضمن شيئا. اذ كان المفروض ان توقع عليها: **روسيا، طادجكستان، بيلاروسيا، كازاخستان.** اما الجمهوريات التى لن توقع عليها فتخرج من الاتحاد وينظر فى طرق الانفصال. ولذلك اشار احد الكتاب الصحفيين إلى أن المعاهدة هى: صلاة على روح الدولة السوفيتية.

لقد تزامن الإقدام على إحدى اهم الخطوات (**المعاهدة**) مع إدراك القادة السوفييت لخطر تبدد الدولة نهائيا. ولهذا وقعت الحركة الجديدة (**القديمة**) قبل توقيع المعاهدة وزوال الدولة. فإستباق المعاهدة الجديدة يجعل تحركات القادة السوفييت شرعية، من زاوية أنها تنطلق وتتحرك على اساس المعاهدة القائمة بالفعل.

وقد قبل «المحافظون» بالضربات المتتالية التى وجهت اليهم، على أمل الخروج من المأزق الاقتصادى وتجديد الدولة الاتحادية، وليس تجديدها على الطريقة الامريكية، أى إبادتها والقضاء عليها.

وكانت الفرصة الوحيدة المتاحة هى الفرصة الواقعة بين يومى الاثنين والثلاثاء. هناك احتمال ضعيف لسيناريو التنحى، بحيث تسقط إمكانية توقيع المعاهدة، بانقضاء يوم الثلاثاء، ثم يعود جورباتشوف وكأنما بضغوط شعبيه، وهو مايحاوله يلتسين وانصاره. لكنها لعبه خطرة.

وقد حضرت أول مؤتمر صحفى للرئيس الجديد المؤقت **ياناييف**، وفى طريقى الى المركز الصحفى رأيت الدبابات المنتشرة فى كل مكان، المتخفية بين الاشجار، والتى لم تجد مايدعوها للتخفى. وكان يتطلع من فوقها صبية فى الثامنة عشر، من المجندين الجدد، يبدون اقرب إلى الصبية والاطفال منهم الى جنود يستعدون لإحراق الاخضر واليابس. كانت فوهات مدافع الدبابات موجهه لأعلى إلى السماء.

وعند المركز الصحفى شاهدت عددا كبيرا من الدبابات تحيط بالمركز التابع لوزارة الخارجية فى الليل، درت فى الشوارع، وشاهدت كثبان الرمل التى تسد الطرق، وعربات الجيش الضخمة التى قطعت الشوارع بالعرض.

وكان الجو كله، وهو ممطر، معبأ ومشحوناً ومستعداً للانطلاق والانفجار.

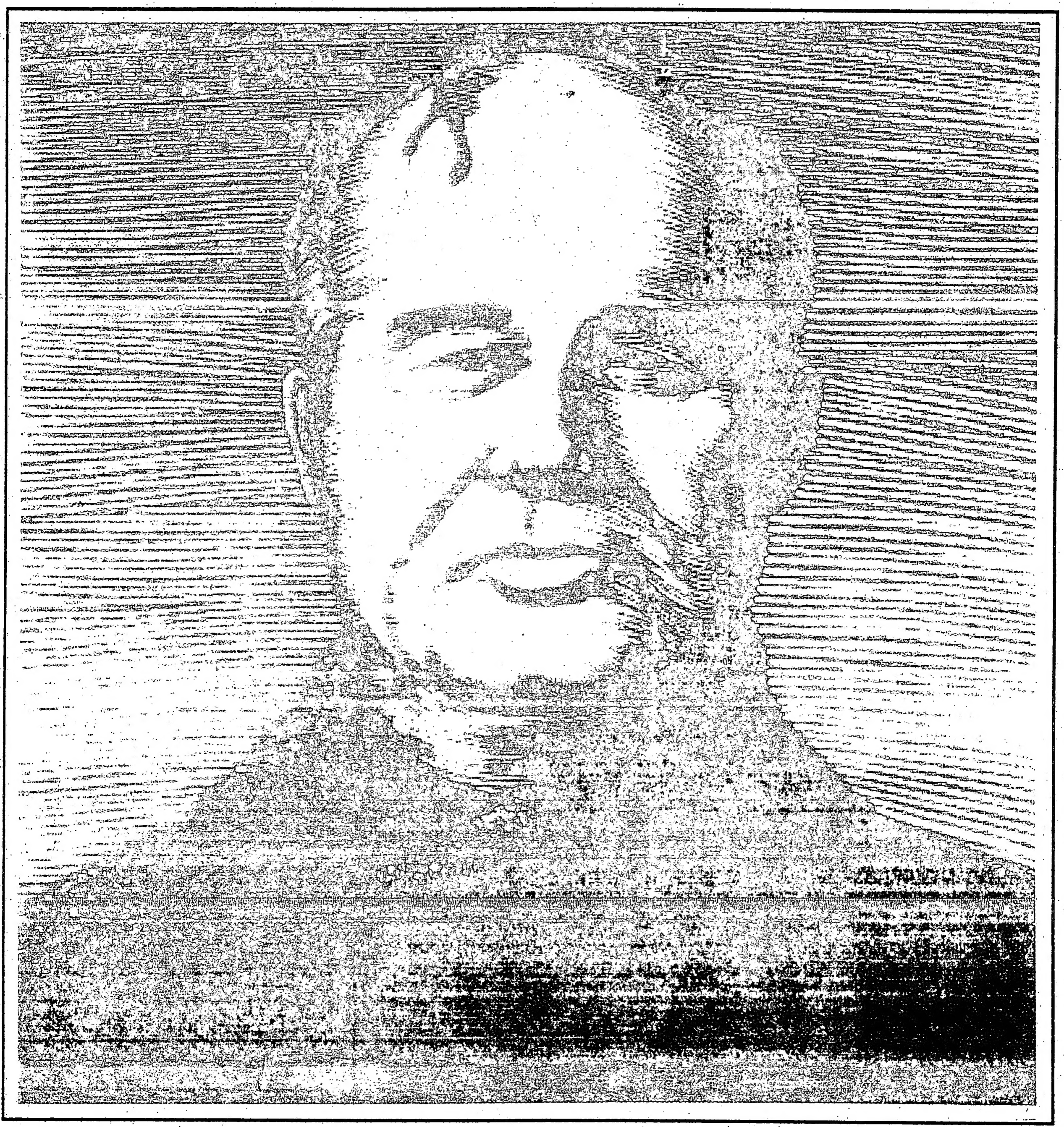
واندفع الصحفيون الى المركز الصحفى وسط الحراسة والجنود ورجال الأجهزة فى أول مؤتمر **للرئيس المؤقت** ، -والأرجح أنه مؤقت بالفعل- .**فلاشكله ولاهيئته ولاحديثه يوحى بالرئاسة** . وعند المنصة جلس (من اليمين لليسار) باكلانوف نائب وزير الدفاع، ثم **ياناييف**، ثم وزير الداخلية بوجو ثم

سعاراديوف رئيس اتحاد الفلاحين، ثم **تيزياكوف** رئيس هيئة الدولة للمؤسسات الحكومية، وكان على وجوههم وجوم واضح.. وكان هناك شعور قوى بأن **جورباتشوف** بكل وزنه وحضوره غائبا. وكان هناك شعور آخر واضح ان الدبابات وحدها هى البديل الوحيد القادر على ملء الفراغ الذى تركه ذلك الزعيم المتحدث والمقنع.

وقد تمسك **ياناييف** بقصة مرض جورباتشوف، وإن كان **باكلانوف** نائب وزير الدفاع، بعد ان نزل القادة الجدد من على المنصة، قال لأحد الصحفيين: **بالطبع جورباتشوف ليس مريضا.. أليس هذا واضحا لكم؟..**

وأشار **ياناييف** بالنسبة للمعاهدة الاتحادية إلى أنه سيدير حوارا ونقاشا شعبيا واسعا حولها، حوارا وليس استفتاء، أى نوع من الدردشة الصحفية الواسعة المخدومة بعدة رسائل من القراء من مختلف المدن، وقد اشار **لوكيانوف** - ويطلق عليه الشعب الروسى- **«الذئب ذو العين الواحدة»** فى بيان خاص به بصفته رئيس مجلس السوفييت الأعلى إلا أن المعاهدة الجديدة لم تضع فى اعتبارها أولوية المركز وقوانين الاتحاد على الاطراف وقوانين الجمهوريات. كما لم تشتمل على ما من شأنه تدعيم واستمرار السوق

جورباتشوف





يانايف

السوفيتية الكبيرة الموحدة المشتركة. وانه فى اجتماع نوفواجاريوفا قد شرح كل ذلك لجورباتشوف والقادة التسعة لكنهم لم يأخذوا ذلك فى اعتبارهم ولم ينعكس ذلك على المعاهدة. أيضا أن المعاهدة لم تنطلق من الاستفتاء الذى أجرى، والذى صوت المواطنون فيه لصالح استمرار الدولة الاتحادية الفيدرالية. فالمعاهدة تترك الباب مفتوحا للجمهوريات التى تريد الانفصال.

أيضا انتقد بافلوف رئيس الوزراء منذ يومين- قبل الحركة الجديدة- المعاهدة، وقيل أن لوكيانوف هو الرأس المدبر لكل تلك المعارضة الرسمية. وكان واضحا فى إدارته لجلسات مؤتمر نواب الشعب تحيزه للنواب المعارضين لجورباتشوف، وكان يخص المعارضين بفرصة الكلام أكثر من غيرهم. أيضا أشارت بعض المصادر إلى أن لوكيانوف هو الذى اوعز لبافلوف رئيس الوزراء حينذاك بطلب صلاحيات إضافية تتاطع صلاحيات جورباتشوف.

هل يكون لوكيانوف هو الرئيس الجديد؟ ولماذا من بين ستة بيانات رسمية فاز لوكيانوف ببيان لوحده عن المعاهدة الاتحادية؟.

هناك سؤال آخر خاص بشرعية الحركة الجديدة- وإن كانت القوة فى التاريخ الإنسانى كله لاتعرف شرعية- فقد صدر البيان الخاص بإعلان حالة الطوارئ مرقعا بامضاء يانايف، باكلانوف، وبافلوف. بينما أصدر ألكسيف رئيس لجنة الرقابة الدستورية بيانا يقول فيه: ان الحركة وحالة الطوارئ قد تكون شرعية اذا لم تخالف الدستور، ويضيف : لكن إعلان حالة الطوارئ هو من اختصاص مجلس السوفييت الأعلى فقط دستوريا.

من ناحية اخرى، المعروف أن جورباتشوف ليس رئيسا للدولة فقط، فهو كذلك سكرتير عام الحزب الشيوعى. فاذا جازت إقالته، أو جاز مرضه، كرئيس للدولة، فإن أحداً لايعفيه من منصبه الحزبى الا الحزب واجتماع اللجنة المركزية.

لكن الطوارئ، أعفت جورباتشوف من الدولة والحزب، وكان الحزب ببرنامجه الأخير- المنشور بنفس العدد من اليسار- قد أعفى نفسه كحزب من الوجود والتواجد. وأكدت الحركة الاخيرة، أن الحزب ليس موضوعا يمكن مراعاة شرعيته عند إقالة سكرتيره العام. فقد قفزت الحركة فوق الحزب متجاهلة إياه تماما، أو مدركة له ولحجمه تماما. وببرنامج الحزب الاخير، ثم بالقفز فوقه، تكشف السلطة عن ان الحزب كان ديكورا للقوى الحاكمة الحقيقية: **الجيش والأمن والمخابرات.**

لقد قضت الحركة الانقلابية أو الانعدالية تماما على أى تصور عن وجود الحزب، وأخذت الدبابات تسيطر على الموقف دون ديكور حزبى. وبذلك أصبحت الطوارئ تحكم دون سياسة، وسيكون من الغريب فيما بعد شد الحزب مرة أخرى الى الضوء.

وقد بدأت القيادة الجديدة ببرنامج يجمع بين الرغبة فى إقرار الاوضاع والاستقرار، بعد أن أصبح المواطنون يحسون بانفلات كل شئ من بين يدى السلطة، والإجراءات الاستثنائية التى تبعث على الخوف. فقد اغلقت- الى حين إعادة التسجيل- كافة صحف المعارضة، وبقيت فقط تسع صحف رسمية. كما أغلقت ايضا صحف رسمية أخرى مثل **أنباء موسكو** وغيرها، وبدأت الحركة بتعيين حاكم عسكرى فى **موسكو ولينينجراد** وهما المدينتان الأهم فى الاتحاد السوفيتى ومقر الحركات والمنظمات السياسية، وبدأت الاذاعة فى اليوم التالى على الفور تستدعى رؤساء الكلخوزات ليتحدثوا عن : **«عربدة الديمقراطية التى أدت لعدم جمع محصول القمح».** أيضا منعت المظاهرات والاجتماعات وكافه الأشكال المشابهة للتجمعات.

عن البرنامج السياسى، فإن الحركة الجديدة قد ضمنت بيانها عبارات عن رفض لغة الإملاء التى يتعامل بها البعض مع الاتحاد السوفيتى، وعن كرامة المواطن السوفيتى التى أهدرت، وعن موجة الدعاية للجنس والعنف فى الصحف والمجالات الاعلامية.

لكن ذلك التشدد اللفظى، قد يخفى وراءه مختلف الاحتمالات. وأولها أنه تشدد لفظى ولا أكثر: فالبرنامج الذى كلف به بيان الحركة الجديدة وزارة **بافلوف**، يدل على الكثير من عدم الجدية. فحالة الطوارئ- كما اعلن حتى الان- لن تستمر اكثر من ستة اشهر، وعلى الوزارة خلال تلك الفترة ان تقوم بما يلى (كما ورد فى القرار الأول للجنة الدولة للطوارئ):

١- تأمين العمل بنظام صارم فى مجال المواد الخام والعملة الصعبة ومكافحة تبذير ثروات الشعب. ومكافحة اقتصاد الظل والرشوة والمضاربة ومخالفات البيع والشراء.

٢- حصر جميع أنواع المواد الغذائية والاستهلاكية ومواد الانتاج خلال اسبوع واحد (!) ويراعى باهتمام بالغ تأمين احتياجات المدارس والمعاهد والمستشفيات ودور الحضانة بما تحتاجه.

٣- خلال أسبوعين... تنظيم رواتب مديرى المؤسسات الحكومية والتعاونية ووضع خطط تنظيم الأسعار وتخفيضها، وتخفيض أسعار الخدمات العامة، ورفع المعاشات خلال أسبوع واحد (!) وتخفيض أسعار الأكل فى

المطاعم.

٤- على مجلس الوزراء ان يحضّر- خلال أسبوع واحد- مرسوما خاصا بتوزيع حصص الأرض القابلة للزراعة على ألاتزيد الحصة ثلث فدان للفرد.

٥- يضع مجلس الوزراء خلال أسبوعين خطة لإنعاش صناعة البترول وتأمين الوقود لموسم الشتاء المقبل.

٦- خلال شهر يضع المجلس خطة واقعية لحل مشكلة الإسكان لعام ١٩٩٢.

٧- على هيئات السلطة بالمركز والمناطق الاخرى تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية مجانا.

٨- اتخاذ كافة التدابير الطارئة لتأمين جمع المحاصيل وتصنيع المواد الزراعية ومساعدة المزارعين بالآليات والوقود وقطع الغيار وإرسال أعداد كافية من موظفى المؤسسات الحكومية والطلاب والجنود إلى المزارع لجمع المحاصيل.

هل يمكن لبرنامج النوايا هذا ان يكون برنامجا واقعيا؟ أو نصف أو ربع واقعى؟ وهل مشكلة الاقتصاد السوفيتى- **الذى يعيش المواطنون فى ظله على التبادل الطبيعى**- هى فى المراسم؟ وهل يحقق باقلوف فى أسبوع أو اثنين ما لم يحققه فى خمس سنوات؟

إن البرنامج الاقتصادى هذا، هو بالذات مايثير المخاوف.

إن هذا البرنامج الاقتصادى الذرى، هو الذى يكشف عن مدى جدية توجهات الحركة الجديدة. أما الخطاب السياسى لتلك الحركة فأمر قابل للمرونة وللتشدد والحلول الوسط. فليست اللغة هى التى تحدد الواقع، ولكن السلوك الفعلى هو الذى يكشف أما عن صدق اللغة أو عن الهوة الواسعة بين ما يقال، وبين ما ينفذ.

إن الحركة الجديدة، وبياناتها، وحالة الطوارىء تكشف عن الأزمة الشديدة، وليس عن حل للأزمة. وتوضع البيانات التصور القديم الخاص بحل المشكلات من أعلى، وبالقرارات والمراسيم، وبمساعدة الجيش والانضباط الحديدى.

هل يمكن للحركة أن تعود بالاتحاد السوفيتى إلى الوراء، إلى ماكانت عليه الاوضاع قبل جورباتشوف؟. هل يمكن لها ان تتقدم به إلى الأمام؟.

لقد أمسكت لجنة الدولة للطوارىء بدفة الحكم بين يديها بقوة، مالم يكن كل ذلك سيناريو جورباتشوفى، يعود بعده جورباتشوف محاطا بالتعاطف. وبوسع اللجنة أن توفر أولا **وضعا مستقرا فى مواجهة الفوضى القائمة، ويمكنها- نسبيا- العودة إلى الوراء**، خاصة أن إصلاحات جورباتشوف قد مست الوعى السوفيتى، وطالت القشور من المؤسسات والهيئات الحاكمة. وقد يكتب للطوارىء النجاح لسنة أو اثنتين إذا تمكنت- بفضل ما تتيحه المركزية- من حشد القوى لجمع المحاصيل والانتاج. وإذا تمكنت من تحسين -ولو طفيف- لمستوى المعيشة. لكن ذلك كله حل على المدى القريب، جدا. فقد رحل جورباتشوف وظلت الأزمة، صانعة الانقلاب، أو الانعدال.

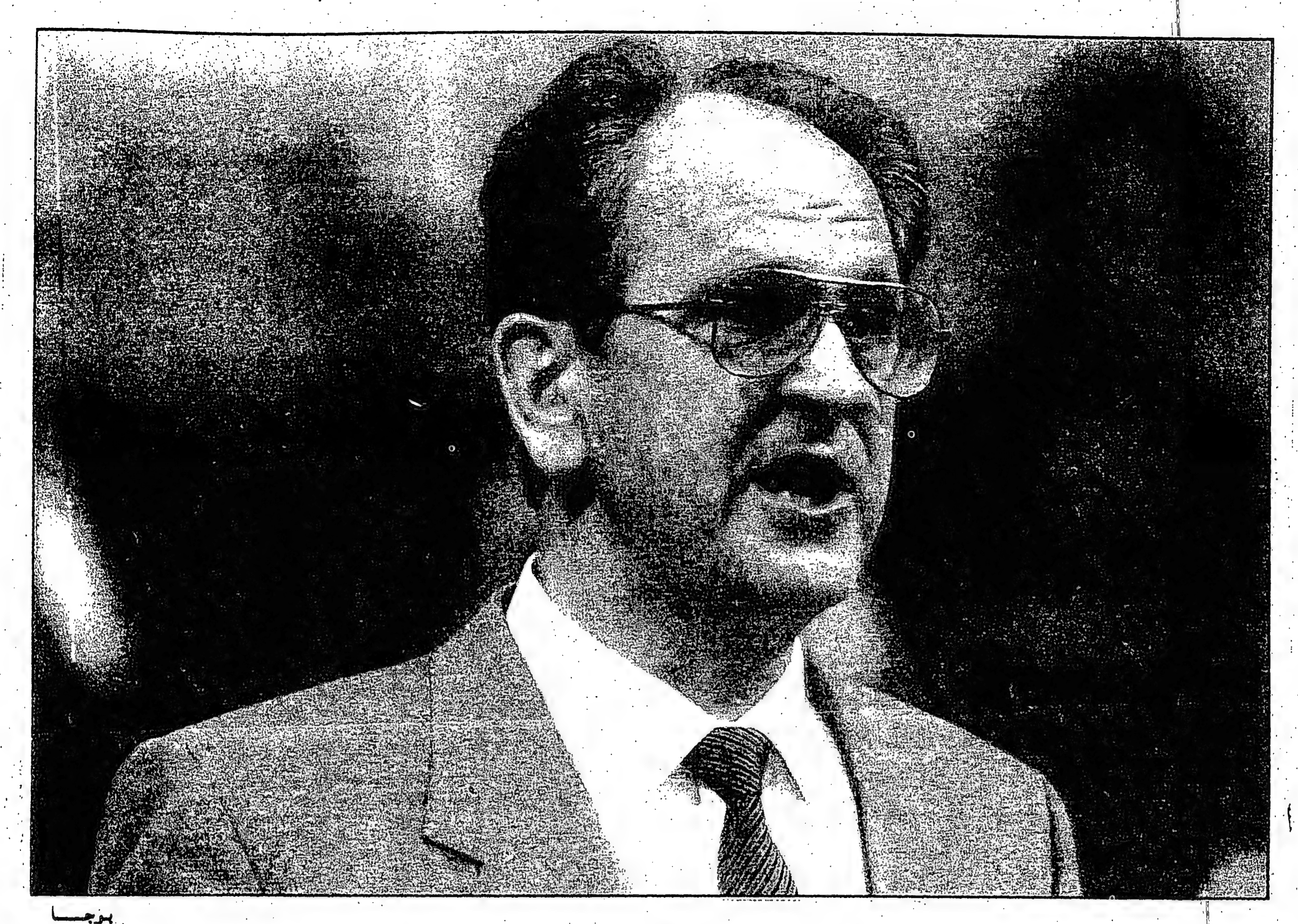
وفى المؤتمر الصحفى أشار ياناييف إلى حرص القيادة الجديدة على التزاماتها الدولية، وعلاقاتها، وقال **إن جورباتشوف هو مبدع الطريق الذى نمضى عليه.** هل يعنى ذلك ان الحركة الجديدة ستمضى فى نفس الطريق مع محاولة تحسين شروط التعامل مع الغرب؟ أى أن تمضى نفس العمليات ولكن بمقابل أكبر.. او بمقابل عموما. **بدلا من المجانية الجورباتشوفية؟.**

لقد انتشلت القيادة الجديدة الاتحاد السوفيتى من فم الغرب فى اللحظة الاخيرة، فهل انتشلته أم أنها تريد تعديل وضعه داخل نفس المكان؟.

الناس البسطاء غير مبالين تقريبا بما

لوكيانوف





بوجـــا

يجرى، إلا فى حدود مخاوفهم من اندلاع صراع مسلح فى الشوارع، ومن زاوية: كيف سينعكس هذا على الأجور والسلع؟ هل نمضى للأفضل أم للأسوأ فالجمهور العادى مشبع بالأسئلة اكثر مما هو مشبع بموقف محدد.

ولكن قوى المثقفين والديمقراطيين تتحرك بقلق وسرعة وتلتف حول يلتسين وبياناته. ويطالب يلتسين بمنع جورباتشوف فرصة لمخاطبة الشعب عبر التليفزيون وقد اجريت عدة مظاهرات أغلبها من المثقفين والطلبة وأنصار الديمقراطية. وأضربت عدة مناجم للفحم، ووفقا لما صرح به نواب يلتسين فإن بعض الدبابات وقوات المظلات قد وقفت إلى جوار مبنى مجلس وزراء روسيا معلنة عن تضامنها مع **يلتسين** **وجورباتشوف**. لكنها لم تزد عن عشر دبابات، وهى قوة رمزية.

فإذا كان مايجرى سيناريو، لا اكثر، فإن مقاومة يلتسين سوف تتسع وتتزايد، وإذا كان مايجرى محاولة لاستباق انقلاب، ومحاولة لامتصاص انقلاب، فسوف تتزايد حركة يلتسين وفقاً للسيناريو المرسوم، أما اذا كانت الحركة حركة بالفعل فإن شيئاً لن يستطع أن يتصدى لها، وستكون كل مقاومة هى تعبير رمزى إحتجاجى ضعيف الاثر.

ذات مرة صرح **جورباتشوف** بأن **البيرسترويكا** هى محاولة لعقد خطوبة الحرية على الاشتراكية، **لكن كل ما قام به هو افساح المجال للحرية فى إطار التوجه الرأسمالى فهل تعود بنا الحركة** إلى النظام السابق حيث لاحرية ولا اشتراكية؟.. ام تعود بنا إلى الامكانيات التى يضمرها النظام وينطوى عليها اى: **الاشتراكية.. تلك الاشتراكية فقط..؟.**

هناك امر اخر لايمكن تجاهله، إن المواطن السوفيتى الذى أهينت كرامته سنوات البيرسترويكا، وجعلوه مادة لإشفاق الغرب، ومادة لمساعدات الغرب التى تركزت فى حفلات دعاية لبعض انواع البسكوت والحلوى للأطفال. **هذا المواطن يحس أن عبئا- من زاوية كرامته الانسانية- قد رفع عنه. وانه يسترد مواطنيته من جديد.**

وقد ترحب أطراف عربية كثيرة بنبرة التشدد السوفيتى مع الغرب. فقد نظرنا دائما إلى الاتحاد السوفيتى باعتباره القوة التى تقدم المساعدات لنا، وتدعمنا سياسيا فى المجال الدولى عسكريا واقتصاديا.

لكن البيرسترويكا طرحت بوضوح أهمية ان نرى ذلك الدعم على ضوء الموقف السوفيتى من الشعب فى الداخل، الموقف من قضية الديمقراطية، والاحتياجات المعيشية، وتوفير الظروف لازدهار حياة وكرامة الانسان السوفيتى.

واذا كان جورباتشوف قد رحل بالفعل، فستظل له، أنه أفرد مساحة كبرى للتعددية، والديمقراطية، التى يفترض أنها من صميم الاشتراكية، والتى لاتزدهر بدونها أى نظم. **فهل تحقق لنا القيادة الجديدة الحلم بأجمل ماقاله جورباتشوف وهو: خطوبة الحرية على الاشتراكية؟.. ام إن القوى العارية من إى ديكور حزبى ستواصل تصويب المدافع من الدبابات الى أعلى؟.. هل نبتهج بما حدث؟ هل نأسف لما حدث؟؟ أم نواصل انتظار الامال الكبيرة؟**

مصر واليسار: رؤية مستقبلية ..

بناء المجتمع الاشتراكى يبدأ بالديمقراطية

عبد الغفار شكر

تتهيأ مصر للانتقال إلى مرحلة جديدة من تطورها تختلف كيفيا عن المرحلة الحالية التى بدأتها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واستمرت مايقرب من أربعين عاما ويجرى الآن تصفيتها بكل همة. ويتعين على اليسار أن يحدد موقفه من هذه العملية وأن يدرك أبعادها فى بدايتها، ذلك أننا فى الحقيقة فى موقف صعب فالأحداث تتحرك حولنا مصرياً وعربيا ودوليا لتخلق واقعا جديدا يختلف عن ذلك الواقع الذى انطلق منه نضالنا فى الماضى والذى تبعث منه أهدافنا السياسية وسهامنا النضالية الحالية. وإما أن يدرك اليسار ابعاد هذا الواقع الجديد ويستخلص لنفسة دورا يتناسب معه فيستعيد بذلك فاعليته السياسية. أو أن يواصل النظر الى الأمور كأن شيئا لم يحدث فيتحول الى قوة هامشية غير مؤثرة فى مجريات الأمور. ولكى نتحرك مع الأحداث فأنه يتعين علينا أن نتعرف أولا على جوهر التحولات الجديدة وأهم السمات المميزة للمرحلة الجديدة، وماهو بالضبط دور اليسار فى مواجهتها وماهى المهام المحددة التى يتعين القيام بها لكى يؤكد اليسار المصرى فاعليته كقوة سياسية مؤثرة قادرة على النهوض بدور ملموس فى الوقت الراهن والمستقبل المنظور.

• ١٩٩١ عام التحولات الخطرة:

– القضاء على الركائز الاقتصادية والاجتماعية لثورة ٢٣ يوليو.

– التخلى عن السياسية المناهضة للاستعمار والامبريالية والصهيونية.

– ادماج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالى العالمى.

– امتداد النشاط الرأسمالى الى كل مجالات الاقتصاد المصرى.

-١-
مقدمات التحول داخليا وخارجيا

هناك كثير من الشواهد التى تؤكد أن عام ١٩٩١ يمثل علامة فارقة فى عملية الانتقال هذه بمايشهده من تطورات سياسية واقتصادية وتشريعية وتنظيمية ترسى الأساس المادى والركائز التنظيمية للمرحلة الجديدة وفى مقدمة هذه التطورات:

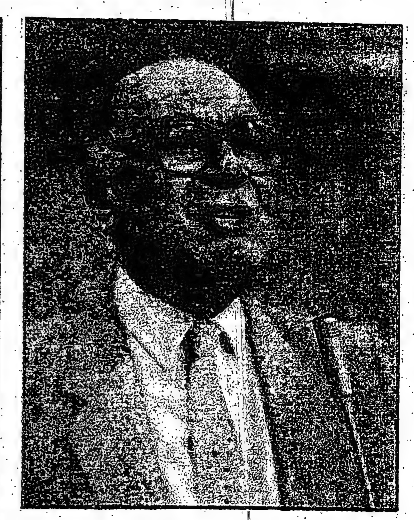
* توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولى، ووضع البرنامج الذى تضمنه الاتفاق موضع التنفيذ الفعلى، وجوهره إلغاء كافة القيود التى تحول دون اندماج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالى العالمى، وكذلك إلغاء القيود التى تحول دون امتداد نشاط الرأسمالية المصرية والأجنبية الى كل مجالات الاستثمار.

* التشريعات الجديدة التى اصدرها مجلس الشعب فى إطار مايسمى بسياسة تحرير الاقتصاد المصرى تنفيذا للاتفاق مع الصندوق، وخاصة قانون قطاع الأعمال العام وقانون القيادات الادارية وقانون الضريبة على المبيعات وقانون سرية الحسابات بالبنوك، وإقرار العديد من الاتفاقيات مع هيئات ودول أجنبية تتضمن الإقرار بحقها فى التدخل فى الشئون الداخلية للمشروعات التى تمولها، والنص صراحة فى بعضها على تحويل منشآت القطاع العام الى القطاع الخاص.

* تنفيذ سياسة جديدة لأسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسقف الأئتمان فى البنوك.

* إقرار الميزانية العامة للدولة للعام المالى ٩١/١٩٩٢ متضمنه تقليص الانفاق العام بدرجة كبيرة وخاصة فى مجال الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة بمايعنى تحميل الطبقات الكادحة أعباء جديدة فوق الطاقة.

* تعديل اللوائح المنظمة للاستثمار والاستيراد والتصدير والجمارك لتنفيذ توجهات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فيما يتعلق بالغاء القيود المفروضة على التجارة الخارجية لتحقيق الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى وإتاحة الفرصة لمزيد من



ضياء الدين داود.. الناصريون

النشاط الرأسمالي على حساب القطاع العام، وتكثيف الاستغلال الرأسمالي باطلاق حرية أسعار السلع والخدمات

* بدء تنفيذ سياسة الخصخصة التى نص عليها الاتفاق على الصندوق بطرح مشروعات الحكم المحلى والقطاع العام فى الزراعة والتجارة والسياحة للبيع أو التصفية كمرحلة أولى.

* من المتوقع أن يشهد النصف الثانى من هذا العام صدور تشريعات جديدة وتنظيمات جديدة تعزز هذا الاتجاه مثل العلاقة بين المالك والمستأجر للأرض الزراعية والعقارات، وتعديل قوانين التعاون الزراعى والنقابات العمالية وتمثيل العاملين فى مجال إدارات شركات القطاع العام.

ولاتكتمل رؤيتنا لهذه التطورات الداخلية فى مصر وقدرتنا على فهمها جيدا والتعامل معها، إلا إذا رأيناها فى إطار المتغيرات الدولية والعربية الجارية الآن.. فمن جهة هناك أزمة النظام الاشتراكى العالمى وانهيار نظم الحكم فى شرق أوروبا، وانهماك الاتحاد السوفيتى فى معالجة أزمته الداخلية، وانتهاجه سياسة خارجية جديدة تعطى الأولوية للتعامل مع المشاكل القائمة فى علاقته مع امريكا وانهاء سباق التسلح بينهما وتصفية جو الحرب الباردة، وترتب على ذلك تراجع قضايا العالم الثالث بالنسبة للمجتمع الدولى وميلاد نظام عالمى جديد تلعب فيه الولايات المتحدة الدور الأول بينما يتوارى الدور النشط الذى كان يمارسه من قبل الاتحاد السوفيتى، وتوقفت المساندة السياسية الفعالة والمساعدات الاقتصادية والعسكرية التى كان يقدمها لشعوب العالم الثالث ومن بينها مصر والتى كان لها أكبر الأثر فى دعم نضالها من أجل الاستقلال والتحرر الوطنى والتقدم الاقتصادى والاجتماعى.

ومن جهة ثانية هناك ذلك الوضع العربى المأساوى الذى خلفته حرب الخليج، والذى تحكمه حقائق جديدة سوف تؤثر على هذه المنطقة من العالم لسنوات طويلة قادمة، وفى مقدمة هذه الحقائق الانقسام والعجز العربى الواضح للعيان والذى لا يبدو فى الأفق المنظور امكانية تجاوزه، وتزايد النفوذ الامريكى فى المنطقة الى مستوى. لم يحدث من قبل، واختلال علاقات القوى العسكرية لصالح اسرائيل بدرجة واضحة بعد تحطيم القدرة الاقتصادية والعسكرية للعراق، وبروز دور أكبر لدول الجوار كايران وتركيا على حساب الدور العربى وعلى حساب الأمن القومى العربى. وليس من شك أن تأثير هذه الأوضاع الجديدة سيكون عميقا وسيشمل العديد من الميادين ابتداء من علاقة العرب ببعضهم إلى علاقتهم بامريكا واسرائيل ودول الجوار، كما سيكون لها تأثير كبير على أسلوب ومضمون تسوية الصراع العربى الاسرائيلى ومعالجة القضية الفلسطينية.

هذه المتغيرات الدولية والعربية ليست بعيدة عما يحدث فى مصر من تطورات بل هى تؤثر فيها بشكل مباشر وتغذيها، ومن المهم لنا ونحن بصدد التعرف على ملامح المستقبل أن نتفهم طبيعة العلاقة الجدلية والتأثير المتبادل والتغذية العكسية بين التطورات السياسية فى مصر والمتغيرات الدولية والعربية، ومايترتب على ذلك من دعم لتوجهات الحكم فى مصر نحو تقويض الركائز الأساسية للنظام الاقتصادى الاجتماعى الذى اقامته ثورة ٢٣ يوليو وسياستها الخارجية المناهضة للاستعمار والامبريالية والصهيونية، والتعجيل بادماج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالى العالمى، وازاحة كل القيود التى تمنع سيادة علاقات الانتاج الرأسمالية وامتداد النشاط الرأسمالى الى كل مجالات الاقتصاد المصرى. وسوف تتضح هذه الحقائق أكثر اثناء تناولنا لطبيعة المرحلة القادمة.

عودة سيطرة رأس المال على الحكم..

-٢-
مرحلة جديدة وسمات مختلفة

كما أوضحنا من قبل فان التطورات التى شهدها عام ١٩٩١ تؤكد أننا بصدد الانتقال إلى مرحلة جديدة من تطور المجتمع المصرى جوهرها تحقيق دفعة قوية للتطور الرأسمالى فى مصر، حيث نجحت الرأسمالية المصرية أخيرا فى بلورة مشروعها لاعادة تنظيم الاقتصاد المصرى فى اطار السيادة الكاملة لآليات السوق والغاء القيود التشريعية والادارية التى تمنع ذلك! وتقدم الرأسمالية المصرية مشروعها هذا باعتباره السبيل الوحيد لأخراج الاقتصاد المصرى من أزمته المزمنة بالرغم من أنها السبب الأساس فى هذه الأزمة، ويلخص الرئيس حسنى مبارك هذه الحقائق بدقة بقوله فى خطاب له عام ١٩٩٠ **«أن جوهر مشروع التحرر الاقتصادى هو توفير المناخ الملائم لتوفير مايلزم المواطن من السلع والخدمات بسعر مناسب قدر الامكان مما يتطلب تشجيع استثمار رؤوس الأموال المصرية والعربية والأجنبية فى مصر وضرورة أن تلتزم الحكومة بحماية هذه الاستثمارات وتأمينها ضد المخاطر وإزالة العقبات البيروقراطية».**

والحقيقة أن هذا المشروع ليس جديدا علينا تماما بل هو مطروح فى سياسات الحكم منذ عهد أنور السادات، ولكن الجديد أنه يتبلور الآن فى اطار متكامل وأنه قد توفرت له قوة الدفع الكافية لتنفيذه، وتهيأت ظروف جديدة تساعد على الجرأة فى طرحه مثل أزمة النظام الاشتراكى بالمقارنة مع قدرة الرأسمالية فى البلاد المتطورة على تجديد نفسها. والآن وقد بدأ تنفيذ المشروع الرأسمالى من خلال خطوات محددة خلال هذا العام نستطيع أن نتنبأ باحتمالات المستقبل، وأن نحدد أهم السمات التى ستحكم المرحلة الجديدة، وبالتالى نحدد على ضوء فهمنا لذلك دور اليسار فى مواجهتها:

أولا: تعزيز سلطة رأس المال وسيطرتها على الحكم

يمكن القول أن السمة الأساسية التى تميز المرحلة الجديدة هى تعزيز سلطة رأس المال وسيطرته على الحكم، واذا كانت ثورة ٢٣ يوليو قد نجحت فى توسيع دور الدولة فى الاقتصاد على حساب الرأسمالية الاجنبية والرأسمالية المصرية الكبيرة والاحتكارية

فأصبحت الدولة بذلك القوة الأولى فى المجتمع، واكتسبت البورجوازية البيروقراطية نفوذا واسعا استمدته من سيطرتها على القطاع العام وجهاز الخدمات والبنيان التعاونى، فإننا نشهد الآن عملية عكسية **حيث تتشكل الرأسمالية المصرية كطبقة مستقلة عن جهاز الدولة وتسعى صراحة لوضعه تحت سيطرتها بعد أن كانت تحرص خلال الفترة الناصرية على الاحتماء به والاستفادة منه..** ففى ظل تزايد دور الدولة كانت القيادة للبورجوازية البيروقراطية، وفى ظل سياسة الانفتاح تقدمت الصفوف الفئات الطفيلية، اما الآن ومع تقليص دور الدولة تتقدم الصفوف الرأسمالية الزراعية والتجارية وتنمو باطراد الرأسمالية المصرفية والصناعية. ومن مظاهر حرص الرأسمالية على التبلور المستقل أنها تنظم صفوفها فى كيانات تنظيمة أولية خاصة بها مثل جمعيات رجال الأعمال واتحاد الصناعات والغرف التجارية واتحادات المستثمرين فى المدن الجديدة ، كما بدأت مؤخرا فى تأسيس جمعيات لتنمية الصناعات الصغيرة بما يعنى حرصها على توسيع القاعدة الاجتماعية للرأسمالية المصرية. وسوف تواصل هذه الظاهرة تطورها الى أن تستكمل نضجها بتكوين حزب أو احزاب سياسية للرأسمالية المصرية سواء من خلال الاحزاب القائمة اذا توافرت شروط معينة ، أو من خلال أحزاب جديدة، ويومها ستكون الرأسمالية المصرية قد استكملت كل الشروط اللازمة لادارة الصراع السياسى فى مصر من خلال مؤسساتها الخاصة وستكون أقدر الطبقات على السيطرة الكاملة على جهاز الدولة، وفى هذه اللحظة سيصبح الحكم الحالى الذى مهد لها الطريق من مخلفات الماضى ويتعين تغييره.

لقد استكملت الرأسمالية المصرية المقومات الضرورية اللازمة لها لمواصلة هذا الطريق الى نهايته ويخطئ اليسار كثيرا اذا استهان بما حققته حتى الآن وبما تمتلكه من قدرات، واذا ظل يردد مقولات الماضى عن رأسمالية متخلفة وعاجزة فقد تغير الواقع المصرى الى



د. رفعت السعيد.. التجمعين

حد بعيد وهناك اطار دولى جديد يساعد على نموها من خلال الاندماج بالاقتصاد الرأسمالى العالمى وقبولها الدور الذى تحدده لها قيادة الرأسمالية العالمية. يكفى للتدليل على أهمية مانطرحه أن نستعرض معا مايتوفر للرأسمالية من مقومات الفعالية والتطور:

– تراكم رأسمالى متزايد تغذيه باستمرار دورة اقتصادية سريعة تحقق معدلات عالية من الربح فى مجالات التجارة وزراعة الفاكهة والخضروات وأعمال البنوك، هذا بالاضافة الى اتجاه اصحاب المدخرات الى مجالات الاستثمار وهو اتجاه مستمر فى النمو سوف يدعم فى المستقبل القريب نقل ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص وانهاء دور الدولة فى الزراعة.

– رؤية استيراتيجية واضحة يطرحها منفكرون رأسماليون لهم خبرتهم الميدانية فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى والمصرى.

– برنامج سياسى محدد يتم تنفيذه بالفعل فى اطار الاتفاق مع صندوق النقد الدولى

– سلطة تنفيذية تلتزم بهذا البرنامج وتعمل على تحويله وفق جدول زمنى متفق عليه الى اجراءات محددة وسوف تتم المرحلة الأولى منه خلال ثلاث سنوات.

– سلطة تشريعية تحولت الى مفرخة للقوانين الجديدة، التى تترجم البرنامج الى اوضاع تشريعية وتنظيمية، والتى تصدر بسرعة ملحوظة لتكريس التحولات الجديدة فى الاقتصاد المصرى.

الرأسمالية المصرية الجديدة تسعى لأن تحكم بنفسها

مرة أخرى..

الأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقرا

وبالرغم من أننا لسنا سعداء بهذه التحولات، وأننا نلاحظ فيها كثيرا من نقاط الضعف، وأننا بصدد عملية لم تتضح بعد، الا أننا لانملك ترف الاستهانة بما انجز حتى الآن، فنحن أمام عملية اجتماعية شامله ماتزال فى بدايتها ولكنها تمتلك قوة الدفع الكافية والآلية الخاصة بها التى تكفل لها الاستمرار. من هنا فاننا عندما نتحدث عن تعزيز سلطة رأس المال وسيطرته على الحكم باعتبارها أهم سمات المرحلة الجديدة انما نتحدث عن واقع ملموس سوف تتضح ملامحه أكثر ويؤتى ثماره المرة فى المستقبل المنظور، ويجب أن يكون لهذه الحقيقة صداها فى مواقفنا وتأثيرها على مضمون وأولويات نضالنا السياسى.

ثانيا: تكثيف الاستغلال الرأسمالى وتعميق التفاوت الطبقى:

حصلت الرأسمالية المصرية على مكاسب كبيرة من التعديلات الأخيرة فى نظم الاستيراد والتصدير والجمارك والاستثمار، فقد اتاحت لها هذه التعديلات الدخول فى مجالات لم تكن متاحة لها من قبل خاصة بعد إلغاء احتكار القطاع العام للاستيراد وتمويل النشاط الزراعى فقد سمح للقطاع الخاص باستيراد كافة انواع السلع والاتجار فيها بما فى ذلك مستلزمات الانتاج الزراعى ، كما الغيت القيود على استيراد سلع معينة وفتح الباب أمام النشاط الرأسمالى للانفراد تقريبا بالزراعة، كذلك فان ماطرح للبيع من مشروعات الحكم المحلى والقطاع العام فى الزراعة والتجارة والسياحه ويمثل وجبة دسمة يجرى حاليا تمكينه من التهامها من خلال المبالغ المخصصة لاقراض القطاع الخاص لهذا الغرض من المعونة الامريكية وقروض البنك الدولى. هذا علاوة على أن الغاء القيود على تسعير السلع والخدمات يتيح للقطاع الخاص

أن يحصل على نسبة أكبر من الأرباح من خلال التحكم فى الاسعار، أى أننا لسنا فقط أمام اتساع نطاق الاستغلال الرأسمالى بل أيضا تكثيف الاستغلال الرأسمالى، فالتوسع فى جنى الأرباح لايتم فقط من خلال التوسع الأفقى بل والتوسع الرأسى إذا صح التعبير. والنتيجة الأساسية لهذا هى المزيد من التراكم الرأسمالى واتساع الفوارق الطبقية بين مختلف الفئات الرأسمالية وبين الطبقات العاملة والكادحة وذوى الدخل المحدود الذين جمدت مرتباتهم وتعهدت الحكومة فى خطاب النوايا لصندوق النقد بعدم زيادتها خلال فترة تنفيذ الاتفاق، والذين أثقلت الحكومة كاهلهم بالتوسع فى الضرائب غير المباشرة كالتعفة ورسوم الخدمات والزيادة الكبيرة فى أسعار السلع. ولايتضرر من هذه الأعباء الجديدة ذوو الدخول المحدودة فقط بل إنها أثرت بشدة فى الفئات الوسطى التى لاتستطيع المحافظة على مستوى معيشتها خاصة وأنها تلقت ضربات مؤلمة فى السنوات القليلة الماضية منها ضياع مدخراتها فى شركات توظيف الأموال وضيق فرص العمل أمامها فى البلاد العربية.

وهكذا يمكن تلخيص الوضع الحالى وفى المستقبل المنظور أننا بصدد مرحلة جديدة من تكثيف الاستغلال الرأسمالى وتعميق التفاوت الطبقى فى المجتمع المصرى، حيث يزداد الأغنياء غنى ويزداد الفقراء فقرا، فتكدس الثروات لدى أقلية قليلة بينما يحرم الملايين من ضرورات الحياة. والمراقب لأحوال الناس النفسية وموقفهم من التطورات الاقتصادية الأخيرة يستطيع أن يلمس بسهولة ذلك السخط الشديد والاحساس بالضياع الأمر الذى سيكون له أسوأ الآثر فى الفترة القريبة القادمة، ولاتستطيع أية قوة سياسية تجاهل هذه الظاهرة لأنها سوف تفجر الوضع اذا استمر الحال على ماهو عليه الآن من محاباة لأصحاب رؤوس الأموال وتجاهل لمشاكل ذوى الدخل المحدود.

ثالثا: ازدياد الارتباط العضوى مع الرأسمالية العالمية.

يتم فى اطار سياسة تحرير الاقتصاد المصرى الغاء القيود التى تمنع اندماج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالى العالمى، وينص الاتفاق مع الصندوق على ذلك صراحة، وقد صدرت بالفعل القرارات التى تعيد تنظيم التجارة الخارجية والاستثمار والجمارك لتحقيق هذا الهدف وهناك ثلاث نتائج مباشرة لهذا التوجه يكون لها أسوأ الآثر على تطور الاقتصاد المصرى وعلاقة مصر بالعالم الخارجى، فهناك أولا خطر المنافسة الأجنبية للمنتجات الصناعية المصرية داخل السوق المصرى نفسه بمايعنى حرمان الصناعة المصرية من فرص النمو والتطور، واجبارها على قبول التكامل مع نشاط الشركات متعددة الجنسية بتجميع منتجاتها المصنعة فى الخارج وعدم القدرة على زيادة نسبة المكون المحلى فى هذه المنتجات أو تصنيع منتجات مصرية مماثلة. وهناك ثانيا خطر استيراد التضخم مع التوسع فى الاستيراد من الخارج مما يضاعف من حدة الغلاء الذى يطحن الملايين. وهناك ثالثا أخطر هذه النتائج وهى المتعلقة بزيادة اعتمادنا على الخارج بسبب زيادة الواردات بنسب تفوق كثيرا قدرتنا على التصدير الأمر الذى يزيد من تبعيتنا للخارج. وبالرغم من اعفاء مصر من نصف مديونيتها فان استمرار العجز فى ميزان المدفوعات سيؤدى الى زيادة المديونية مرة أخرى ومايترتب على ذلك من الخضوع للتوجهات السياسية الأمريكية سواء فيما يتعلق بسياستنا الخارجية أو أوضاعنا الداخلية.

رابعا: تصاعد العنف والعنف المضاد:

بالرغم من أن بعض المفكرين الرأسماليين المصريين ينادون بأن يتواكب التوجه نحو مزيد من الليبرالية فى الاقتصاد مع مزيد من الليبرالية السياسية، فانه لايبدو أن الحكم يأخذ هذه الدعوة مأخذ الجد، فقد وافق مجلس الشعب على مد العمل بحالة الطوارئ، ومازال حق تشكيل الأحزاب مقيدا وحرية اصدار الصحف غير مكفولة، وممارسة الأحزاب الشرعية القائمة لأى نشاط سياسى جماهيرى ممنوعة، وفى الوقت الذى تسلب من عمال القطاع العام حقوقهم المستقرة مايزال حق الإضراب مجرما بالرغم من أنه قاعدة أساسية فى علاقات العمل بالنظام الرأسمالى. من هنا ومع احتدام الأزمة الاقتصادية وتزايد معدلات البطالة وضيق فرص العمل بالداخل والخارج والارتفاع المستمر فى اسعار السلع والخدمات فاننا نتوقع فى غيبة الإطار الديمقراطى المناسب أن يزداد الطابع العفوى للحركة الجماهيرية، وأن يأخذ التحرك الجماهيرى اشكالا عنيفة مفاجئة لايمكن التنبؤ بموعد حدوثها أو مدى اتساعها. ونظر لسيطرة النظرة الأمنية فى مواجهة الحركة الجماهيرية فانه من المتوقع أن تقابل هذه التحركات الجماهيرية برد فعل أشد عنفا كما حدث فى مواجهة إضراب عمال الحديد والصلب، أى أن دائرة العنف والعنف المضاد ستزداد تعمقا واتساعا وستصبح سمة أساسية فى المرحلة القادمة مما يهدد الاستقرار الاجتماعى. وسيضاعف من حدة الوضع وجود جماعات سياسية تصر على فرض آرائها بالقوة كالجماعات الدينية التى لن تتورع عن تغذية اتجاهات التمرد فى المجتمع.

ازدياد الاعتماد على الخارج يؤدى إلى مزيد من التبعية

ازدياد حدة العنف والعنف المضاد.. سمة المرحلة القادمة

-٣-

اليسار فى مواجهة الرأسمالية من المجتمع المدنى إلى البناء الاشتراكى

لايستطيع اليسار أن يتخلى عن مسئوليته فى إخراج البلاد من أزمتها فهو القوة المؤهلة لقيادة التغيير فى مصر بما يملكه من امكانات فكرية وخبرة سياسية وتنظيمية وبحكم طبيعة القوى الاجتماعية التى يعبر عن مصالحها. ولايستطيع اليسار أن يقود عملية التغيير مالم يصبح قوة جماهيرية حقيقية الأمر الذى يحتم عليه أن يصيغ رؤية استراتيجية واضحة للتعامل مع الوضع الراهن وأن يجيب بوضوح على الأسئلة الحقيقية التى تطرحها المتغيرات الدولية والعربية والتطورات الداخلية فى مصر.

وفى مقدمة هذه الاسئلة هل يستطيع اليسار أن يطرح على الفور مهمة بناء الاشتراكية فى مصر.

وماهى هذه الاشتراكية؟

واذا لم يكن الأمر كذلك فهل يعنى ذلك انه لم يعد لليسار دور نضالى وأنه فقد مبررات وجوده؟

الحقيقة أننا أخترنا الاشتراكية لأنها طريق العصر الى العدالة الاجتماعية، وقد ناضلت البشرية طويلا من أجل هذا الهدف ولن تتخلى عنه. ان أزمة النظام الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى لاتعنى نهاية التاريخ

ولاتعنى قبول الانسان استمرار الاستغلال الرأسمالي. والوضع الحالي في مصر وفي صفوف اليسار المصري لايطرح الانتقال فورا الى الاشتراكية لأنه لايمكن بناء الاشتراكية في مجتمع لم تتحقق فيه بعد أبسط حقوق الانسان المدنية، ولايستطيع مجتمع تزيد نسبة الامية فيه عن ٦٠٪ وتسوده قيم متخلفة أن يساهم بفعالية في بناء الاشتراكية، كذلك فانه لايمكن بناء الاشتراكية في ظل اقتصاد تابع للرأسمالية العالمية ولايقل عن هذا أهمية أنه لايمكن بناء الاشتراكية بدون حركة جماهيرية واسعة منظمة تحت قيادة اليسار المصري. أي انه لايجوز لنا أن نطرح مهمة بناء الاشتراكية قبل تهيئة القاعدة المادية والروحية اللازمة لهذه النقلة الكيفية في تطور المجتمع ، وقبل أن ننجح في تنظيم أنفسنا وكسب جماهير الشعب لصفنا لفرض إرادة التغيير على الطبقات الحاكمة، فالاشتراكية هدف نهائي بعيد المدى يسبقها مرحلة انتقالية طويلة نسبيا يتم من خلالها عملية متكاملة للتنمية المستقلة اعتمادا على الذات لتخليص مصر من بقايا التخلف والتبعية. ولما كان البدء في هذه العملية التاريخية غير ممكن في ظل التحالف الطبقي الحاكم حاليا، بل لابد من سلطة من نوع جديد تعبر عن المصالح المشتركة للطبقات العاملة والمنتجة وهو مالن يتحقق الا اذا أصبح اليسار قوة جماهيرية حقيقية قادرة، على تعبئة ملايين المواطنين خلف شعاراتها وبرنامجها فان نضالنا السياسي الراهن هو المرحلة الأكثر أهمية في نضالنا كله، وعلى ضوء تصورنا لطبيعة المرحلة القادمة وماسيحكمها من حقائق وأوضاع فاننا نعتقد أن تحرك اليسار مع جماهير الطبقات العاملة والكادحة حول مهام ملموسة تحمي مصالحها وتعزز مكانتها في المجتمع الرأسمالي، كما نعتقد أن القضية المحورية التي تطرحها تحديات المستقبل هي تشديد النضال من أجل الديمقراطية باعتبارها الحلقة الرئيسية التي سيوفر النجاح في انجازها فرص النجاح في مواجهة سائر التحديات الأخرى. وفي اطار هذا الفهم تبرز مهام متعددة لليسار المصري في السنوات القليلة القادمة في مقدمتها:

١- تأسيس المجتمع المدني:

حيث لايمكن الحديث عن الديمقراطية السياسية بدون اقرار الحقوق المدنية للمواطن المصري وكفالة حقه في التعليم والعمل وحرية السكن وضمان أمنه الشخصي وعدم ايذائه بدنياً ومعنويا ومعاملته باحترام في اقسام الشرطة والأجهزة الحكومية، واحترام حقه في اعتناق الرأى وحرية التعبير عنه وحرية تشكيل الجمعيات الأهلية باعتبارها أساس المجتمع المدني . ومالم ننجح في تشجيع المواطن المصري على التمسك بهذه الحقوق فانه لايمكن التقدم خطوة أبعد على طريق الديمقراطية

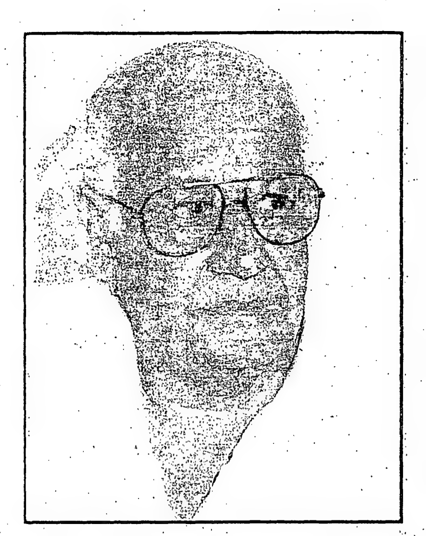
٢- اقامة حكم ديمقراطي:

ويتحقق ذلك بتوفير امكانية تداول السلطة فعلا بين مختلف القوى السياسية من خلال الانتخابات العامة، الأمر الذي لايمكن أن يتحقق بدون قيام تمددية سياسية حقيقية تتيح حرية تشكيل الاحزاب السياسية وحرية اصدار الصحف واستقلالية النقابات ، واصدار قوانين جديدة للانتخابات توفر ضمانات موضوعية لنزاهة الانتخابات بحيث تعبر نتائجها عن الأرادة الحرة للناخبين.

٣- حماية ذوي الدخل المحدود .

هناك أولوية للعمل من أجل حماية الطبقات العاملة وذوي الدخل المحدود من النتائج المترتبة على تكثيف الاستغلال الرأسمالي وتعميق التفاوت الطبقي سواء بالتحرك مع الجماهير من أجل ربط الأجور بالأسعار وزيادة المعاشات وحماية المكاسب التي استقرت في علاقات العمل وخاصة حق العاملين في المشاركة في الادارة والارباح ومنع الفصل التعسفي كما يتعين على اليسار أن يقتحم مجالات جديدة تساهم في تخفيف اعباء الغلاء عن الكادحين من خلال المشاركة

الانتقال فورا للاشتراكية.. هدف غير واقعي



محمود أمين العالم...الشيوعيون

في تأسيس جمعيات تعاونية زراعية وحرفية توفر فرص عمل جديدة للشباب والمتعطلين، والقيام بدور نشط لتمكين الشباب من الحصول على قروض انتاجية من صندوق الخدمات الاجتماعية ، وبذلك يتواجد اليسار حيث توجد مصالح الناس وينشط معهم حول قضاياهم المعيشية فيولد من جديد كقوة حية في المجتمع المصري.

٤- دعم الاعتماد على الذات.

فكما أوضحنا من قبل فان التطور الرأسمالي في مصر يتم في اطار التبعية، ومن واجبنا أن نسعى من أجل تقليص الاعتماد على الخارج ودعم الاعتماد على النفس باعتباره المدخل الموضوعي لمواجهة التبعية ، ويتطلب هذا الدعوة الى الحد من الاستيراد وزيادة القدرات الانتاجية المصرية في الزراعة والصناعة ، ودعم التكامل العربي، وتشجيع اقامة مشروعات مشتركة بين البلدان العربية. وإعطاء أهمية خاصة للتعاون بين مصر وليبيا للاستفادة من المزايا النسبية لاقتصاد البلدين. ان المواجهة الناجحة للتبعية لاتتحقق بالتنديد بل بالعمل من اجل زيادة قدراتنا الانتاجية وتقليص اعتمادنا على الخارج واشباع احتياجاتنا

٥- دعم العمل المشترك لليسار والقوى الديمقراطية:

لايمكن أن ينهض بهذه المهام فصيل يساري واحد مهما كانت تصوراته عن قدراته الذاتية ، ولايمكن أن ينهض اليسار وحده بها بل لابد من العمل الجاد من أجل دعم وتطور العمل المشترك في صفوف اليسار وكل القوى الديمقراطية لبناء أوسع جبهة ممكنة في مواجهة التخلف والاستبداد والاستغلال والتبعية.

لابد من سلطة من نوع جديد.. للخلاص من بقايا التخلف والتبعية...

المؤتمر "الأمريكي" للسلام

الفلسطينيون والتنازلات العربية المجانية

حسين عبد الرازق

في ٣٠ يوليو الماضي، وفى ختام قمة موسكو بين «جورباتشوف» و«بوش» أذاع الرئيسان بيانا مشتركا حول الشرق الأوسط ينص على مايلى:

«أكد الرئيسان بوش وجورباتشوف مجددا التزامهما الحازم بتشجيع السلام وإقرار مصالحة حقيقية بين الدول العربية وإسرائيل والفلسطينيين. وهما يعتقدان أن هناك حاليا فرصة تاريخية لإطلاق عملية يمكن أن تؤدى إلى سلام عادل ودائم وإلى تسوية شاملة فى الشرق الأوسط. وهما على قناعة تامة بأنه يجب عدم تفويت هذه الفرصة التاريخية.

وانطلاقا من قناعتهما بأن السلام لايمكن أن يفرض، ولايمكن أن ينجم إلا عن **مفاوضات مباشرة** بين الأطراف، فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يتعهدان بذل أقصى الجهود من أجل تحريك وتأمين إستمرار عملية السلام. ولتحقيق هذا الهدف سيعمل الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة على الدعوة إلى مؤتمر للسلام لبدء **مفاوضات ثنائية** ومتعددة الأطراف فى تشرين الأول (أكتوبر). وستوجه الدعوات إلى هذا المؤتمر قبل عشرة أيام من انعقاده على الأقل. وفى هذه الأثناء سيستمر وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر والسوفييتى الكسندر بسميرتنيخ فى العمل مع الأطراف استعدادا لهذا المؤتمر».

وفى أول أغسطس أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي **اسحق شامير** فى نهاية اجتماعة بوزير الخارجية الأمريكى أن إسرائيل توافق على «الدخول فى مفاوضات سلام بناء على المقترحات الأمريكة» شريطة التوصل إلى إتفاق مقبول بشأن التمثيل الفلسطينى وأعلن جيمس بيكر أن **«هذه هى نعم التى كنا ننتظرها من الاسرائيليين»**.

وهكذا - ولأول مرة- أصبح هناك إجماع من الدول العربية المعنية - وغير المعنية- وإسرائيل على قبول **«المؤتمر الأمريكى للسلام»** ، ولم يبق الا الفلسطينيون الذين لم يعلنوا موقفهم النهائى بعد، وإن كشفت العديد من التصريحات عن موقف متحفظ من الشروط الأمريكية الإسرائيلية للتمثيل الفلسطينى، وعن شكوك حقيقية فى أهداف المؤتمر، بل وعن رفض له من بعض القوى ، أبرزها بلاجدال «القيادة الموحدة للإنتفاضة» التى قالت فى بيانها رقم ٧٣ الصادر يوم ٣١ يوليو ١٩٩١، إن الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى **«تمرير مخطط التطبيع بين الدول العربية والكيان الصهيونى، وفرض حل استسلامى يستند جوهره على الحكم الذاتى بديلا عن الحقوق** الوطنية المشروعة. وفرض بديل عن منظمة التحرير الفلسطينية، وتغييب موضوع القدس ...**والقبول بمؤتمر هزيل قائم على الشروط الأمريكية الاسرائيلية»**

أوضاع جديدة

ومحاولة الامساك بالحقيقة حول هذا المؤتمر وأهدافه، ومواقف الدول العربية، والموقف الفلسطينى، وأهداف اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. أمرا بالغ الصعوبة والتعقيد. ومع ذلك فلابد من المحاولة، وخوض غمار هذا البحر المتلاطم، واستخلاص الحقيقة- مهما كانت- والتعامل معها بشجاعة وجرأة.

وأول الحقائق فى هذا الأمر، أن التحرك الأخير «للسلام» يرتبط بصورة مباشرة بأزمة الخليج والدور الأمريكى الحاكم فى هذه الأزمة وفى الحرب ضد العراق. فرغم أن الربط بين حل أزمة الاحتلال العراقى للكويت، والقضية الفلسطينية بدأه صدام حسين، كمناورة للخلاص من المستنقع الذى قاد نفسه والعراق والأمة العربية إليه، إلا أن تطورات الأحداث، خاصة فى الشارع العربى والفلسطينى، شكلت ضغطا على الولايات المتحدة الأمريكية، بضرورة التحرك فى قضية النزاع العربى الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، حماية لحلفائها العرب (دول بيان دمشق، أو دول الخليج الستة+ مصر وسوريا) ، ولتقول بأنها لاتمارس إزدواجية فى تعاملها مع الشرعية الدولية.

ثانى هذه الحقائق أن نتائج حرب الخليج، خلفت معطيات جديدة على أرض الواقع، جعلت الحل الأمريكى قابلا للتنفيذ بدرجة كبيرة. فالسلاح العربى العسكرى والاقتصادى، خرج نهائيا من الساحة ولسنوات طويلة قادمة. وأصبح التوازن يميل بقوة لصالح اسرائيل، بعد تدمير القوة العسكرية العراقية، وتم رهن الأموال والبترول العربى لصالح أمريكا، وانتهى النظام العربى الذى كان قائما منذ الحرب العالمية الثانية دون بديل، وتخلت غالبية الدول العربية- واقعيا- عن تأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وفى نفس الوقت تراجع الدور السوفيتى فى المنطقة والعالم ، بحيث أصبح اللاعب الوحيد هو الولايات المتحدة الأمريكية.

وفقدت الثورة الفلسطينية سندها الدولى الأساسي.

ثالث هذه الحقائق ، هو تغير الموقف السوري على ضوء علاقاته الجديدة بالولايات المتحدة الامريكية خلال حرب الخليج وبعدها. وكان قبول سوريا للمقترحات الامريكية وتخليها عن شروطها السابقة نقطة الانطلاق للتحرك الأمريكي لعقد المؤتمر.

لا..لمنظمة التحرير

ولم يكن صدفة أن هذا التحرك من أجل عقد **مؤتمر إقليمي للسلام** يتشارك في رئاسة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي (الجديد)- بديلا عن المؤتمر الدولي للسلام الذي يعقد تحت إشراف الأمم المتحدة- بدأ يوم ٦ مارس الماضي عقب الانتصار الأمريكي في الخليج ،فألقى الرئيس الأمريكي بوش بيانا أمام الكونجرس أعلن فيه أن الوقت قد حان لإنهاء النزاع العربى الاسرائيلي على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض فى مقابل السلام. وحدد بوش ٦ نقاط لحل هذا النزاع من وجهة نظره.

- لاتستطيع الجغرافيا أن تضمن الأمن ، ولايأتى الأمن من القوة العسكرية وحدها.

- أظهرت الأزمة الأخيرة فى الخليج لإسرائيل والكثير من الدول العربية أنها تواجه المعتدى نفسه (يقصد العراق).

- على جميع الأطراف أن يعرفوا أن صنع السلام فى الشرق الاوسط يتطلب حلولا وسطا.

- المطلوب سد الفجوة التى تفرق بين إسرائيل والدول العربية وبين الاسرائيليين والفلسطينين.

- لن يؤدى الارهاب إلى أى مكان ، ولابديل من الدبلوماسية.

- يجب أن يرتكز السلام الشامل على قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وعلى مبدأ الأرض فى مقابل السلام، مع ضمان الأمن الاسرائيلى والاعتراف بها، وفى الوقت نفسه ضمان الحقوق الفلسطينية السياسية المشروعة.

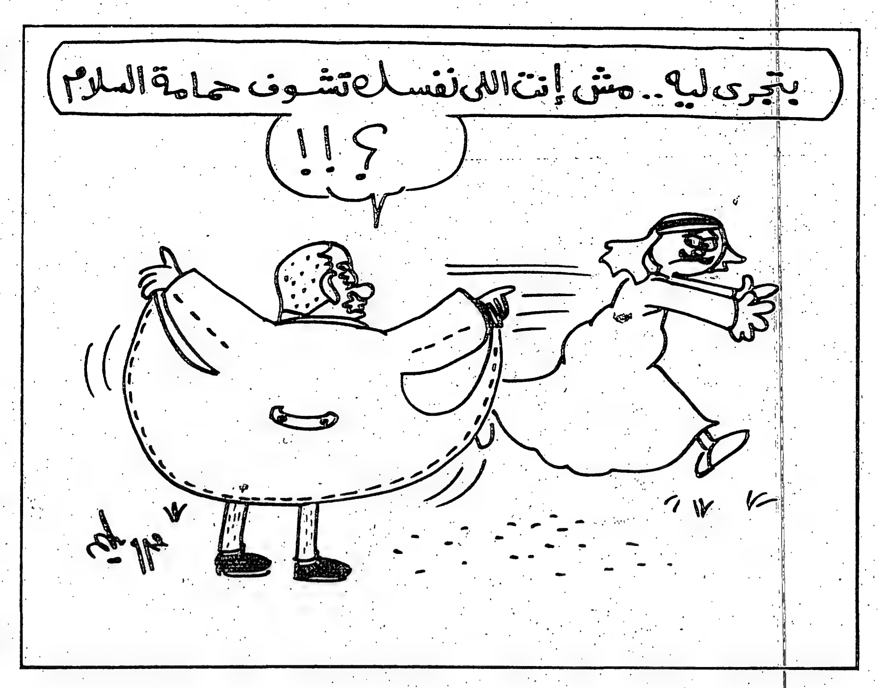
وفى اليوم التالى بدأ **«جيمس بيكر»** جولة جديدة فى الشرق الاوسط، لطرح فكرة **المؤتمر الإقليمى** على الدول العربية وإسرائيل، والفلسطينيين فى الاراضى المحتلة.

ولقى اقتراح الرئيس الأمريكي بوش، من البداية قبولا من الاطراف العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتحفظا من الحكومة الاسرائيلية، خاصة على مبدأ مبادلة الأرض بالسلام

وشيئا فشيئا ، ومع توالى جولات **«جيمس بيكر»** بدأت حقيقة الاقتراحات الأمريكية والشروط الاسرائيلية المدعومة امريكيا تتضح.

فأعلن **«جيمس بيكر»** ، أن هدف التحركات الامريكية **«تحقيق مالنتظرته إسرائيل ٤٣ عاما»** . وأكدت المصادر الامريكية أن المؤتمر سيقسم المشكلة الى مشكلتين، مشكلة العلاقات العربية الاسرائيلية ، ومشكلة العلاقات الاسرائيلية الفلسطينية وسيتم حل كل مشكلة فى خط مستقل، وان كانا متوازيين، وأعلن مسؤول أمريكي أنه لن تكون هناك عملية سلام فى الشرق الأوسط بوجود منظمة التحرير الفلسطينية. وأكد أن بيكر وجد لدى الدول العربية إستعدادا للمساعدة على ترويج فلسطينيين من الأراضى المحتلة للمشاركة «**ولم نجد لدى الدول العربية أى رغبة أو تركيز على عرفات أو منظمة**





التحرير. بل العكس فالدول العربية أكثر تصلبا من إسرائيل ومن الولايات المتحدة تجاهه».

وعندما سئل المسؤول الامريكى «لماذا لاترغم الولايات المتحدة إسرائيل على الانسحاب من الاراضى المحتلة، مثلما أرغمت العراق؟. أجاب أن واشنطون أرغمت العراق بالقوة العسكرية **«ولدينا علاقات مع اسرائيل، وببساطة إننا لن نرغم اسرائيل..»**

وفى بداية شهر ابريل الماضى أبلغ «شامير» المجلس الوزارى المصغر فى اسرائيل، أنه **تم الاتفاق خلال زيارة بيكر على ٩ نقاط هى..**

«حل الصراع العربى- الاسرائيلى، والقضية الفلسطينية فى شكل منفصل وفى وقت واحد- أن النتيجة النهائية للعملية السلمية لن تكون دولة فلسطينية- إن الممثلين الفلسطينيين سيختارون من بين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة بموافقة إسرائيل التى لن يطلب منها التفاوض مع منظمة التحرير، والتى لها الحق فى تفسير قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ كما تراه مناسبا- وأن أساس المفاوضات مع الفلسطينيين هو مبادرة الحكومة الاسرائيلية التى أقرتها فى مايو ١٩٨٩، وأن على الاتحاد السوفييتى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع اسرائيل وأن يوافق على المبادئ التى أقرت للعملية السلمية، وأنه لادور فى المؤتمر للأمم المتحدة- و«ألا يجرى أى تغيير فى نقاط التفاهم هذه من دون التنسيق مع إسرائيل وموافقتها» بالمقابل بدا الموقف العربى حتى وقت قريب متماسكا الى حد ما. وطبقا لتصريحات مصرية رسمية، كان هناك اتفاق عربى على ثلاث نقاط:

١- التطبيق الكامل لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

٢- المشاركة الفلسطينية فى الداخل والخارج.

٣- وقف بناء المستوطنات فى الأراضى المحتلة تنفيذا للقرارات الشرعية الدولية.

بينما كان **الموقف السورى** أكثر قوة وإستقامة فى:

١- التمسك بالمؤتمر الدولى إطارا ملائما للتسوية فى الشرق الاوسط (أى عدم الموافقة على المؤتمر الاقليمى والمقترحات الأمريكية)

٢- مشاركة الامم المتحدة فى المؤتمر.

٣- عدم اقتصار المؤتمر على جلسة إفتتاحية «شكلية» وعقد إجتماعاته عدة مرات، وإعتباره مؤتمرا يتمتع بصلاحيات.

٤- جدول أعمال مفتوح.

٥- حضور وفد فلسطينى المؤتمر على قدم المساواة مع وفود الاطراف المعنية الآخرى، إما ضمن وفد عربى مشترك أو فى وفد مستقل.

٦- حضور أوروبى كامل فى المؤتمر على قدم المساواة مع الاطراف الدولية الآخرى.

وقد احتلت قضية وقف المستوطنات مكانا هاما فى الاتصالات التى سبقت إعلان عقد المؤتمر فى أكتوبر القادم.

فطالب «عمرو موسى» وزير خارجية مصر بوقف بناء المستوطنات ومعاملة سكان الارض المحتلة معاملة أفضل طبقا للقوانين الدولية وقال.. **ان بناء المستوطنات أصبح أخطر موضوع فى مشكلة الشرق الاوسط حاليا.** وأكدت الولايات المتحدة الامريكية على أهمية وقف اسرائيل بناء المستوطنات قبل عقد مؤتمر السلام.

وأعلن «**بسمرتينخ**» وزير خارجية الاتحاد





بيكر يعلن أن أهداف المؤتمر تحقيق ما انتظرته اسرائيل ثلاثة وأربعين عاما.

الحكومات العربية أكثر عداءً من أمريكا لعرفات والمنظمة!!

أهمية موقف سوريا في معركة السلام

الفلسطينيون يرفضون كامب ديفيد العربية

السوفييتي «لايمكن عقد مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط، في وقت يستمر فيه بناء المستوطنات، هذه مسألة لابد من حلها قبل بدء المؤتمر».

التراجع...

وفجأة بدأ التراجع في هذه القضية وغيرها من القضايا.. طالبت الدول الصناعية الرأسمالية السبع اسرائيل بوقف بناء المستوطنات وإنهاء الدول العربية للمقاطعة الاقتصادية لاسرائيل.. وصدر بيان بهذا المعنى في لندن. وكان واضحا أن أمريكا وحلفاءها يضعون شرطا لوقف بناء المستوطنات، هو وقف المقاطعة العربية، وذلك- كما قالت المصادر الامريكية- ضمن اجراءات بناء الثقة بين العرب وإسرائيل، والتي تشمل كما أعلنت الولايات المتحدة من قبل، **إعلان إنهاء حالة الحرب ووقف المقاطعة العربية، والاعتراف المتبادل.**

ورغم أن **شامير** رفض بيان لندن وعبر عن إشمئزازه، فقد سارع الرئيس **حسني مبارك** متطوعا بتبني الخط الأمريكي، وأعلن استعداد الدول العربية لإلغاء المقاطعة (مصر ألغت المقاطعة منذ اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح بين حكومة مصر وحكومة اسرائيل)، مقابل وقف بناء المستوطنات. **وسارعت المملكة العربية السعودية ودول الخليج لقبول «مبادرة» الرئيس مبارك**.. وجاء الرد الاسرائيلي بالرفض. فأعلن **موشي أرينز**.. «إن المقاطعة العربية الاقتصادية لاسرائيل غير مقبولة وغير أخلاقية.. ولايمكن أن تكون هناك علاقة بين حق الشعب اليهودي بالإقامة في يهودا والسامرة وإجراء غير مشروع موجه ضد اسرائيل».

وتدخل **بيكر** قائلا.. **«إن قضية المستوطنات موضوع منفصل عن المسيرة السلمية والرد الاسرائيلي».**

وهكذا أسقط العرب أحد شروطهم **المبدئية.**

وجاء التنازل الثاني والأساسي عقب الجهود التي بذلتها مصر والرئيس مبارك لإقناع الرئيس السوري حافظ الاسد بالرد إيجابيا على رسالة بوش والمقترحات الامريكية. وجاء الرد السوري ليسقط كل شروطه الستة أو أغلبها.. رغم الإعلان الاسرائيلي الواضح.. **«أن هضبة الجولان لن تعاد أبدا إلى سوريا ويجب الا**

يساوركم الشك حيال هذا الموضوع، ان شامير لن يتراجع أبدا عن السيادة الاسرائيلية على هضبة الجولان..»

وقد قيم الاسرائيليون الموقف السورى تقييما عاليا. فقال **ديفيد ليفى** وزير الخارجية.. «لايمكن تجاهل التغيير الذى طرأ على موقف سوريا التى نبذت اللاءات السابقة، وأصبحت توافق على مفاوضات مباشرة مع إسرائيل من دون شروط مسبقة»

وقال شامير.. **«إن الرئيس السورى حافظ الاسد يتبع المسيرة ذاتها التى اتبعها الرئيس المصرى أنور السادات الذى أطلق حينها مفاوضات السلام المباشرة مع اسرائيل... إن الأسد فهم أن الاتحاد السوفييتى خسر من عظمته . وأن امريكا ظلت القوة العظمى الوحيدة».**

وجاء التنازل الثالث فى قبول مشاركة دول الخليج فى المؤتمر بناء على طلب أمريكى إسرائيلى.

وشجعت هذه التنازلات العربية المجانية إسرائيل لأن تطلب المزيد. فيعلن ديفيد ليفى فى القاهرة.. ليس هناك تفسير مركزى للقرار ٢٤٢ يلزم جميع الأطراف. كما أن كل طرف لديه تفسيره الخاص به.. والمفاوضات ستدور حول هذا الموضوع أى تفسير القرار ٢٤٢ وليس تنفيذه!

وفى أثناء مباحثات ديفيد ليفى فى القاهرة ، نقلت اسرائيل رسالة الى مصر تطالب فيها بتأييد الجانب العربى لمطلبها بإلغاء قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٣٣٧٩ الصادر عام ١٩٧٤ والذى يساوى بين الصهيونية والعنصرية. كما طالب مصر بالعمل على وقف الانتفاضة ، ضمن أجراءات بناء الثقة، وقبل بدء المفاوضات!.

القبول بالشروط الإسرائيلية

ولكن التراجع العربى الأكبر جاء بعد قبول إسرائيل للمقترحات الامريكية.. فقد أكدت اسرائيل على مجموعة من الشروط هى:

- إن العملية السلمية لاتستهدف الوصول إلى اقامة دولة فلسطينية.

- ليس للمؤتمر صلاحيات سوى استهلال المفاوضات. ثم يتحول الى مفاوضات مباشرة بين مجموعات عمل من اسرائيل والدول العربية والوفد الاردنى الفلسطينى المشترك.

- **لايضم الوفد الاردنى الفلسطينى المشترك ممثلين عن المنظمة. أو عناصر معروفة بعلاقاتها الوثيقة مع المنظمة، وأن لايعلن أى عضو فى الوفد فى أى مرحلة من مراحل المحادثات بأنه يحظى بتأييد منظمة التحرير، وأن لايشارك فى الوفد أى فلسطينى من القدس أو كان مقيما فيها.**

وقال شامير «إن القدس لايمكن أن تكون موضع تفاوض دولى.. وهى ترمز اليوم إلى سيادة شعب اسرائيل المستعادة فى أرض اسرائيل، على كل مناطقها فى الجولان فى الشمال إلى إيلات فى الجنوب فى يهودا والسامرة (الضفة الغربية) الى غزة ونهر الأردن، الى البحر فى الغرب».

وأكدت التعليقات الامريكية الرسمية تأييد أمريكا الفعلى للموقف الاسرائيلى، سواء من ناحية إجراءات المؤتمر أو التمثيل الفلسطينى. إلى حد التلميح بإمكانية عقد المؤتمر حتى لو لم يشارك فيه الفلسطينيون.

والظاهر حتى الآن أن الدول العربية قد قبلت بالشروط الاسرائيلية عمليا ، وتمارس ضغوطها على المنظمة للقبول بالوفد الاردنى الفلسطينى المشترك ، وبالبحث عن صيغ ترضى المطالب الاسرائيلية بالنسبة للقدس، بحجة عدم الوقوف أمام الشكليات .وتلعب الحكومة المصرية والحكومة الاردنية، الدور الأساسى فى هذا الجهد العربى.. ولم تعلن أى دولة عربية أنها لن تشارك فى المؤتمر اذا لم يشارك الفلسطينيون.

الامتحان الصعب

وقد وضعت هذه التطورات الشعب الفلسطينى ومنظمة التحرير الفلسطينية فى أصعب امتحان تمر به منذ قيامها.

وطبقا لما أذيع من معلومات حول النقاط التى طرحتها المنظمة لحضور المؤتمر خلال الاتصالات التى جرت بين «بيكر» والوفد الفلسطينى فى الاراضى المحتلة **«فيصل الحسينى وحنان العشراوى»** فإن الشروط الفلسطينية تشمل:

١- أن يكون هدف المؤتمر «انهاء إحتلال كل الاراضى العربية المحتلة بمافيها القدس وفقا لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨».

٢- الاعتراف بالحقوق السياسية الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى وفى مقدمتها حقه فى تقرير مصيره.

٣- إعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى، وتكون المشاركة الفلسطينية طبقا لما تقرره منظمة التحرير الفلسطينية مع رفض أى تدخل خارجى فى هذا الشأن.

٤- إن الوفد الفلسطينى سيمثل فلسطينى الأراضى المحتلة وفلسطينى الخارج.

٥- رفض تغييب موضوع القدس قضية وتمثيلا فى أى مرحلة من مراحل عملية السلام.

٦- وقف الاستيطان الاسرائيلى فى



الضفة الغربية وقطاع غزه والقدس الشرقية.

٧- الاعتراف بالسيادة الفلسطينية على المياة والارض فى الأراضى المحتلة خلال المرحلة الانتقالية، ويسبقها اتفاق نهائى على الاراضى المحتلة.

ولم يتجاوز «ياسر عرفات» الحقيقة عندما وصف المؤتمر بأنه كامب ديفيد عربية ومحاولة لتطبيع العلاقات بين العرب وإسرائيل.. وقال «إن مايعرض علينا ليس المؤتمر الدولى، لكنه مجرد مؤتمر سلام بعيد عن الشرعية الدولية، وهى عملية إملاء..» و«إذا كانت إسرائيل وافقت على المؤتمر فذلك لأن الادارة الامريكية وافقت على جميع شروطها.. لالوجود منظمة التحرير..لالقيام دولة فلسطينية مستقلة.. ولا لممثلين من القدس... ولالتسوية وضع القدس المحتلة منذ عام ١٩٦٧»..«إن الولايات المتحدة خضعت لابتزاز اسرائيل واللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة. والفلسطينيون هم الذين سيدفعون الثمن مرة أخرى.. إن السلام مستحيل من دون الفلسطينيين.. ونحن نطالب بضمانات دولية وبتطبيق قرارات الأمم المتحدة».

إن صعوبة ومأساوية الاوضاع المحيطة بالثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير، لاتعنى أنه لايوجد مخرج بصورة نهائية، فمازال للمنظمة -رغم كل الظروف المعاكسة- بعض الاوراق التى تستطيع اللعب بها.

أول هذه الاوراق وأهمها الانتفاضة واستمرارها وتطويرها، بما فى ذلك التلويح بالعودة الى الكفاح المسلح، كما أشار عرفات فى تصريحات أخيرة.

هناك أيضا بعض الاشارات الهامة التى صدرت من دمشق وتوحى بوجود **موقف متميز لسوريا أكثر تماسكا من بقية** مواقف الدول العربية الداخلة مباشرة فى التسوية.

فقد أدلى الرئيس السورى بتصريحات متوازنة للصحافة الامريكية بعد اعلان القبول السورى للمبادرة الامريكية، وصفتها الصحافة الغربية بانها تصريحات «متصلبة» قال حافظ الاسد:

«لاسلام بدون عودة الاراضى المحتلة كافة.. فأراضينا ليست موجودة تحت الطلب الاسرائيلى لتغرف منها اسرائيل ماترى أنه يحقق أمنها، ولم نتعود أن نقدم أراضينا للغير كى يطمئنوا الى أن أمنهم بخير، وأضاف.. «إن النتيجة النهائية لعملية السلام يجب، أن تكون حلا شاملا، أى أن يقوم السلام بين مختلف الاطراف العربية وإسرائيل وإلالن يكون هناك سلام» . وحول التمثيل الفلسطينى، قال الاسد «هناك خياران لاثالث لهما، إما إجراء إنتخابات حرة نزيهة يختار الشعب الفلسطينى خلالها ممثليه، أو قيام منظمة التحرير الفلسطينية بفصائلها كافة بتمثيله»

وعبرت دمشق عن رفضها ربط وقف المقاطعة العربية بوقف الاسيطان فى الأراضى المحتلة، كما تحفظت على مشاركة دول الخليج العربى فى مؤتمر السلام، وطرحت إما وفد فلسطينى مستقل وإما وفد عربى مشترك، وليس وفدا أردنيا فلسطينيا مشتركا.

وثالث الاوراق فى يد منظمة التحرير الفلسطينية، هو موقف دول المغرب العربى، خاصة ليبيا والجزائر وكلاهما تنسق مع قيادة المنظمة، وموقف المغرب وتونس وموريتانيا أيضا ليس سيئا. وهناك إحتمال موقف واضح مساند للمنظمة خلال اجتماع القمة المغاربية فى منتصف شهر سبتمبر الحالى.

ويعتمد الاستفادة من هذه الاوراق الثلاثة على كيفية تصرف المنظمة خلال الاسبوعين القادمين.

وأيضا كيفية تصرف القوى الوطنية والتقدمية فى العالم العربى وخاصة فى مصر.

فالمنظمة مطالبة بتوحيد كل القوى الفلسطينية حول موقف واضح يتمسك بالثوابت الفلسطينية ، وعدم السماح لاختلاف الاجتهادات بأن تؤثر على وحدة القرار والموقف الفلسطينى، ويتحمل **أعضاء المجلس الوطنى الفلسطينى مسؤولية تاريخية فى إجتماعهم خلال هذا الشهر فى الجزائر.**

كذلك فالمنظمة مطالبة بمزيد من التنسيق مع سوريا والاردن قبل اجتماع وزراء الخارجية العرب فى القاهرة، ثم خلال الاجتماع الرباعى المقرر عقده على هامشه بين المنظمة وسوريا والاردن ومصر، وهو الاجتماع الذى تعثر طويلا نتيجة تردد الحكومة المصرية. وأهم ما تحرص عليه المنظمة فى هذا الاجتماع، هو الوصول الى موقف عربى موحد، **وتعهد بعدم مشاركة أى دولة عربية فى هذا المؤتمر، دون مشاركة الفلسطينيين، وأن الخط الاحمر هو الاتفاق بين الدول الاربع.**

وهنا يأتى دور القوى الوطنية والتقدمية فى العالم العربى ومصر. فواجبها أن تضغط على هذه الحكومات لكى لاتقبل -بحجة عدم إضاعة الفرصة- مالايقبله الشعب الفلسطينى. وقد قبل الشعب الفلسطينى والانتفاضة والمنظمة أكثر مما يمكن تصوره ، وأى تنازل أبعد مما حدث يعنى التسليم الكامل لاسرائيل وأمريكا.

فهل تستطيع القوى الوطنية المصرية والعربية أن تلزم حكوماتها بهذا الحد الأدنى؟.. هذا ماستكشف عنه الأيام القادمة.



أسئلة الجنرال الصعبة!

فالح العطاونة

بداية أعلن، على سبيل الاحتراس من **«أولاد أمريكا العرب»** أن الأسئلة الواردة فى هذه المقالة ، ليست الا نسخا طبق الأصل عن أسئلة ذلك الولد الفلسطينى اليتيم، الذى أعطاه المعتقلون لقب «الجنرال».. تعبيرا عن مودة، وتقديرا لهامة كرامته التى لم تنحن.

***

.. قبل أن يتعرف المعتقلون على أسباب اعتقالهم التى تكون، فى الغالب، أعدت سلفا بمقتضى تقارير أجهزة الأمن الاسرائيلية... أو فى اطار نشاطات الجيش خلال مواجهات فى الشوارع تبدأ، وتنتهى، باطلاق النار والغاز المسيل للدموع والقبض على ماتيسر من شبان لم يشتركوا فى المواجهات. تكون **«التخشيبة»** محطة أولى فى رحلة الإعتقال، التى قد تطول أوتقصر، بحسب التهم الجاهزة، معلنة كانت أو غير ذلك..

وفى **«التخشيبة»** تقف اعصاب المعتقلين على حبل الانتظار المشدود.. حتى يتعرفوا على ماستنتهى عليه حالة الاحتجاز!

قبل أقل من عام، فى تخشيبتما، على وجه البلاد المشغولة بالانتفاضة، تحلل المعتقلون من حبال الانتظار على طائرة مروحية هبطت على التلة الترابية قبالة التخشيبة.

قال معتقل، وهو فتى لم يتجاوز عمره الرابعة عشرة، اعتقله الجيش بحقيبته المدرسية: «لايستخدمون الطائرة الا فى حالة طارئة.. او فى زيارة الجنرال الكبير!.. وظل الفتى، مع اخرين، يترقبون الذى ستتقصح عنه زوبعة الغبار!

-**«إنه ليس الجنرال.. ولكنه جنرال!**

صاح الفتى بانفعال، وضحك الجميع.. إلى أن خرج من زوبعة الغبار فتى معصوب العينين وموثق اليدين خلف ظهره. يحرسه خمسة جنود مدججين بانتباه الحراس الدقيق وبنادقهم المشرعة.. والجنود، فى حالة كهذه، يخطون على الارض بنشوة انتصار، لكن الفتى المقبوض عليه، كان يمشى بينهم باعتداد يستحيل معه الظن بانه مهزوم.

وهم يدفعونه إلى التخشيبة، وقف المعتقلون فى استقباله على خفقات القلب.. وعيون مفتوحة على آخر مدى.. وبعد ان اغلق الباب. اشتعلت فى الجميع حميمية العناق والاحتفاء المهيب بالولد الفلسطينى **«محمد عادل سليمان»** - «الجنرال الذى اصطادته الطائرة بشبكة صيد فوق جبال قريته الوعره.. ونقلته الى التخشيبة معفرا بالتراب وغارقا فى العرق!».

.. لحظات قليلة وانتشل الولد/ **«الجنرال»** نفسه من حنان العناق، وطلب من نزلاء التخشيبة ان يقفوا حجابا عليه، كى يستل العلم الذى خبأه فوق الضلوع، تحت ملابسه المبتلة بملوحة العرق وبقع الدم. قال: «لقد نسوا ان يفتشوا ملابسى قبل ان يدخلونى هنا». واخرج العلم من صدره النحيل مثل سعفة نخل..

فى حساب الزمن، ليس بعيدا فى الماضى، عندما نزل **«محمد عادل سليمان»** من الطائرة محروسا بخمسة جنود، أنذاك، ربما كان الجنرال **«شوارسكوف»** قائد عملية **«عاصفة الصحراء»** يجلس بين خرائط الحرب، ويرسم خطته التى عصفت بجثث الاطفال فى ملجأ العامرية، فى بغداد التى تقاوم وطأة الجوع.. او ربما كان **«جنرالات اسرائيل»** يستحثون الولايات المتحدة على شن الحرب، آملين فيها طريقة خلاص من حرب الانتفاضة الفلسطينية.

الولد الاسمر النحيل الذى يحمل فى ملامحه الفرعونية شقاوة اولاد الفقراء- **«الجنرال محمد عادل سليمان»**، شغل نزلاء التخشيبة، آنذاك فى استفهامات لخصها فى جملة من الأسئلة الصعبة، ابتلعت السؤال البسيط الذى طفى على سطح النقاش فى التخشيبة.

كان السؤال البسيط: **«هل ستشتعل الحرب؟!»**

وكانت اسئلة الجنرال :**«هل سيقاتل العربى شقيقه العربى؟، هل سيسكت العرب اذا ما احتل الامريكيون العراق؟»، «لماذا يرفض بعض حكام العرب أن يرتبط تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن الكويت، بتنفيذ قراراتها بشأن فلسطين؟!»، «لماذا كوبا عربية اكثر من العرب»؟ لماذا بعض العرب امريكى اكثر من الأمريكان؟!** و...و...

.. وقبل ان يسمع إجابة، خرج «الجنرال» بين يدى الجنود الذين استلوه من بين الجميع الى مكان ما ، فى احد السجون المنثورة كالدمامل على جسد الوطن!

فى حساب الزمن، ليس طويلا كان الوقت بين الاسئلة **وميعاد الشرعية الدولية** جاء الجواب على السؤال البسيط فى زوبعة البارود والدم التى فجرتها الولايات المتحدة على امتداد العراق. اما اسئلة الجنرال، فقد تجاوزها حجم الفضيحة الذى احتوى كل الاجوبة الممكنة وتجاوزها الى الفصل الثانى من الهجوم فى حرب المصالح الامريكية- الاسرائيلية، التى وصلت ، الآن ، الى قضية شعب فلسطين الذى يقاتل باكف عارية.

اين انت الآن .**يامحمد عادل سليمان** واية اسئلة مرة لديك، بعد هذه الرائحة النتنة التى اطلقتها على حياتنا **«حرب التحرير العظمى!»**

يا ايها «الجنرال» الفقير الى حد الجوع، بوركت كفاك، التى لابد تشهرها، الان بين آلاف الأكف الفلسطينية فى مواجهة الفصل الثانى من الهجوم، فى «حرب تحرير الكويت» التى لاتزال مستعرة.

رسالة حيفا

واقدساه..
والفلسطينيون بين فكّي الكماشة

*** * حسنا فعل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، عندما صاح بالعرب- «القدس» «القدس ياعرب» فهو يدرك انهم- الزعماء العرب- ليسوا مهملين للقدس فحسب، بل يضعون أهلها بين المطرقة والسندان، بين فكي الكماشة. ويجب أن يوضع كل مسؤول أمام مسؤوليته التاريخية. لأن مايجري اليوم هو أخطر عملية تهويد في تاريخ القدس، ثالث الحرمين، وبقية فلسطين الباقية* ***

نظير مجلي

* مرة أخرى يصيح الرئيس الفلسطيني، **ياسر عرفات**، القدس القدس ياعرب. هل تفرطون بالقدس؟ هل ستسامحنا شعوبنا اذا فرطنا بالقدس؟ هل ستسامحنا الاجيال القادمة. .اذا اهملنا ثالث الحرمين، ارض الاسراء والمعراج ومهد السيد المسيح؟ هل نسكت على بعث طريق الآلام؟ (في تصريح لإذاعة **«مونت كارلو»** ١٩٩١/٨/١٧)

وحسنا فعل.

فمن يتحرر من زحمة الاحاديث عن **«جهود السلام» و«مؤتمر السلام»** وجولات بيكر والزفة التي يحيطونه بها من المحيط الى الخليج والعكس بالعكس، من يتمكن أن يبعد عن ضغوط القوالب التي يصنعونها حول **«التمثيل الفلسطيني** والرفض والموافقة..، من يخرج من حمامات قضية الاسرى وانشغال العالم الواسع بها من السكرتير العام للأمم المتحدة إلى عائلات الأسرى (الغربيين والاسرائيليين فحسب) **وكأن المعتقلين الفلسطينيين الأسرى لا أهل لهم ولاقضية انسانية..** باختصار، من ينجح في الابتعاد عن هذه الدوامة المصطنعة يستطيع أن يرى بوضوح أن حربا مدمرة، مثل حرب تدمير العراق، تدور رحاها اليوم بالاسلحة الدبلوماسية والاعلامية وتستهدف تدمير الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني وتستهدف القضاء- ليس فقط- على عروبة فلسطين بل وعلى عروبة القدس أيضا.

وقد حان وقت الإنذار وراح وقت الأعذار.

-فك الكماشة الأول-

تكتب هذه السطور في الوقت الذي تحتل فيه عناوين الصحف ومقدمات نشرات الإذاعات الإخبارية وشاشات التليفزيون، أنباء المفاوضات العلنية (علنية، لاول مرة في تاريخ المفاوضات على صفقات تبادل الاسرى في منطقتنا) مابين **اسرائيل وايران** (بطرونة حزب الله اللبناني الذي يحتفظ بالاسرى الاسرائيليين) من أجل توقيع صفقة جديدة لتبادل الأسرى. وقد اتفقت جميع الأطراف على اختيار وسيط رفيع المكانة (خصوصا بعد أن اصبحت الامم المتحدة قائما مطاطيا بايدي الحكومة الامريكية..) هو السكرتير العام لهيئة الامم، **بيريز دي كويار.**

والمفاوض الاسرائيلي، اوري لوبراني، وهو رجل مخابرات قديم يعتبر حاكما عسكريا اسرائيليا على لبنان واشتهر في الماضي بقوله الشهير عن **مخطط جعل العرب الفلسطينين في اسرائيل حطابين** وسقاة ماء، اصبح بقدرة قادر ممثلا لذوي الاسرى الاسرائيليين الشاكين الباكين. فيظهر في الغرب نموذجا للضحية. وقمة في الانسانية. والغرب ينسى طبعا أن الاسرى الاسرائيليين وقعوا في الأسر وهم خارج حدود دولتهم على أراضي لبنان. وينسى أن مقابلهم هناك مئات الأسرى اللبنانيين والعرب الآخرين الذين اختطفوا من لبنان أو من عرض البحر وجلبوا إلى اسرائيل وبعضهم يقبع في السجن بشكل غير قانوني وبعضهم حوكم في المحاكم الإسرائيلية بتهمة المساس بأمن دولة اسرائيل (خيانة عظمى!!) وفرضت عليهم احكام بالسجن لسنوات طويلة وهذا أيضا غير قانوني، من وجهة نظر الشرعية الدولية. **وهناك مايقارب العشرة آلاف سجين فلسطيني يقبعون في سجون الاحتلال ومعسكرات الاعتقال** (نعم...نعم.. معسكرات اعتقال ونحن على ابواب القرن الواحد والعشرين..)، الألوف منهم في اعتقال اداري بدون تهمة وبدون محاكمة. وهذا أيضا غير قانوني.

وكأن هؤلاء السجناء الأسرى بلا أهل...بلا اطفال وبلا امهات.. وبلا زوجات.

لاحاجة بنا أن نخوض في هذا الموضوع أكثر.. فالقصة معروفة. ومع ان قضية تبادل الأسرى تشغل -بال العالم اجمع، فان احدا، ولا حتى في اروقة الحكم ذات العلاقة في العالم العربي،- يذكر هذا الجانب من القضية.

وقبل بضعة اسابيع انشغلنا وبحق بقمة بوش- غورباتشوف. وبعدها بجولة أخرى، هي السادسة، لوزير الخارجية بيكر.

وموسكو تشغلنا باعادة علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل.

والكويت تشغلنا بالترانسفير (الترحيل) الجماعي للفلسطينيين- والأردنيين من اراضيها بوصفهم مواطنين غير مرغوب فيهم.

والأمم المتحدة ومجلس الأمن يحرص على تزويدنا بالمزيد من القرارات ضد العراق وتبعها بالمراقبين على الاسلحة النووية هناك..

و«المسيرة السلمية» تتمسمر عند ما يسمى بـ **«التمثيل الفلسطيني»**. والزعماء العرب يطالبون قيادة منظمة التحرير بالمرونة واللين. وعدد منهم يحذر من فوات القطار على الفلسطينين ويهدد باستبدال منظمة التحرير.. فيصورها امام العالم العربي وكأنها العقبة الكأداء في وجه السلام والتي تضيع الفرصة التاريخية لتحقيق السلام وتكرر اخطاء العرب خلال ٤٣ سنة (ولايهمهم هنا أن يزيفوا التاريخ ويقلبوا حقائقه..)

وهذا كله فك واحد للكماشة التى تمسك بخناق الشعب الفلسطينى.

الفك الثانى

أما الفك الثانى للكماشة ، فيتمثل فيما يحدث على ارض الواقع الفلسطينة، حيث نشهد أوسع عملية استيطان وتهويد فى فلسطين فى تاريخ القضية والمنطقة بأسره.

الوزير إياه إريل شارون مازال يواصل نشاطه، بل وانه من آن لآخر يفاجئنا بمشاريعه الجديدة الضخمة. فى البداية كان يعمل بهدوء وربما بالخفاء. وعندما بدأت نشاطاته تتسرب إلى الغرب واصبح الأمريكيون يتذمرون وينتقدونه علنا قرر أن يفضح عهرهم. فصار يعمل علنا، ويتحدث بملء الفم عن مشاريعه. ويشكر الأمريكيين على الدعم الإنسانى اللامحدود الذى يقدمونه لتوطين المهاجرين اليهود الجدد. حتى أنه، فى زيارة بيكر الأخيرة، قام شارون بتدشين مستوطنة جديدة فى المناطق المحتلة عندما وطأت قدما الوزير الامريكى على «أرض اسرائيل» ولسان حال شارون يقول: طالما انكم (الامريكيون) تقدمون الدعم. فلماذا يكون بالخفاء.. خصوصا بعد حرب الخليج؟ فأى عرب هؤلاء الذى تحسبون لهم حسابا، بعد، فى اعقاب حرب الخليج والانتصار الامريكى- الغربى- الاسرائيلى فيها؟!

ومايفعله شارون اليوم يتمثل فى أضخم حملة استيطان فى تاريخ البلاد- يقيم المستوطنات الجديدة، يوسع مستوطنات قائمة بمستوطنات جديدة، يقيم المدن. وهدفه فرض الواقع الاستيطانى فى كل بقعة مما تبقى من ارض فلسطينية محتلة، وبالذات فى الضفة الغربية وقطاع غزة. والهدف:

= جعل اليهود اكثرية مطلقة ليس فقط فى المنطقة التى تسيطر عليها اسرائيل عموما، بل فى المناطق الاقليمية ايضا.

- السيطرة على ماتبقى من ارض عربية.

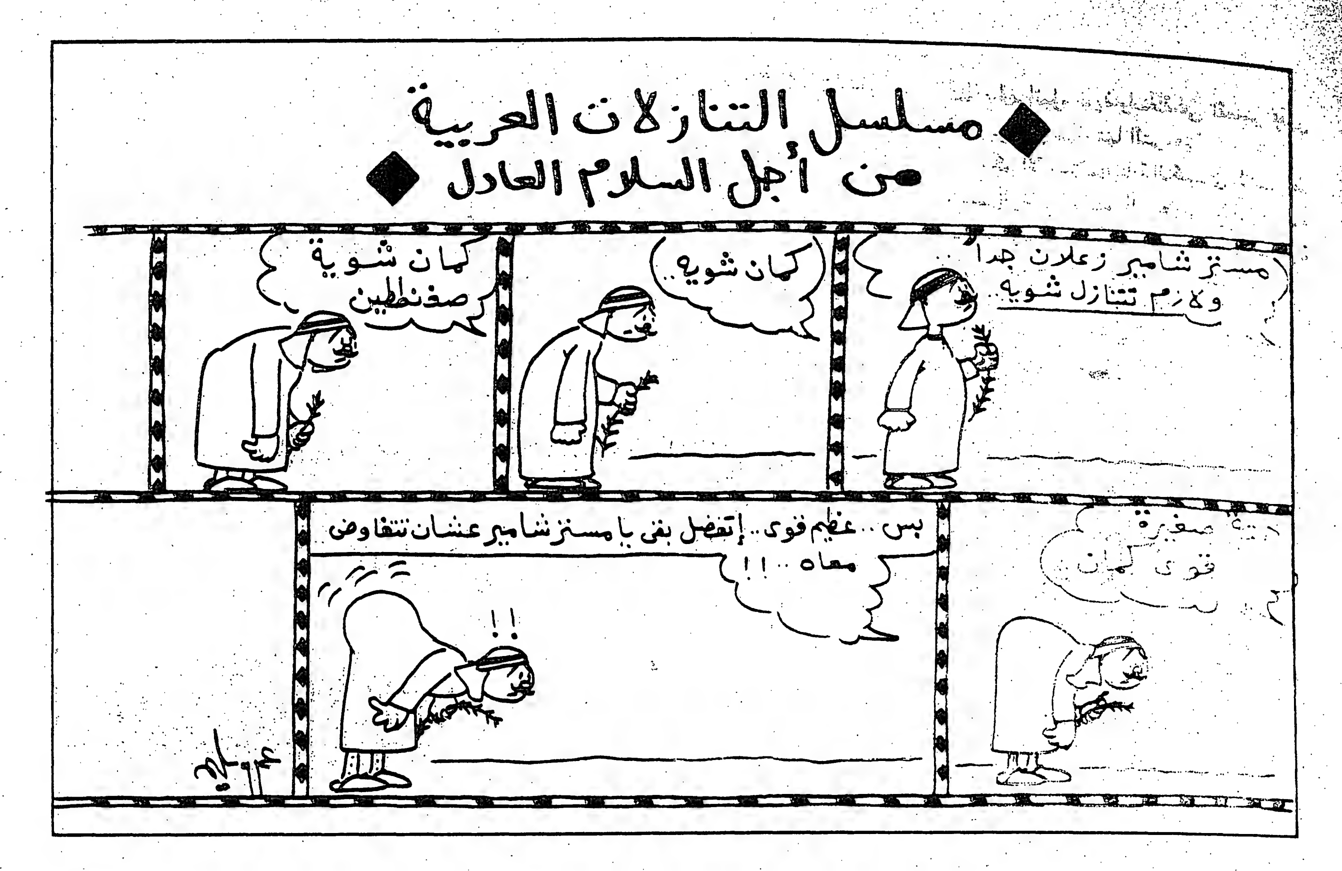
- تطوير المستوطنات على أحسن طراز حتى تصبح مغرية لسكنى اليهود، فيشق الشوارع الجديدة الرحبة على الطريقة الاوربية ويبنى الأحياء السكنية الكبري بعد ضمان كل شروط التطوير الاساسية (مجار، ماء، كهرباء، شوارع، حوانيت، خدمات بريد وهاتف، مصانع، حدائق... الخ...).

-«خربطة» أو لخبطة الحدود مابين اسرائيل فى حدود ١٩٦٧ وبين المناطق المحتلة. وبالاساس محو مايسمى بالخط الاخضر. واقامة حزام استيطانى ضخم على طول هذه الحدود وبعرض عدة كيلومترات.

وكان آخر ما أعلن عنه فى هذا المجال اقامة عشرين مستوطنة على طول الخط الأخضر. وقد بدأ العمل فيها بوتيرة، عالية. وفى اواسط آب الماضى قام بوضع حجر الاساس لمدينة استيطانية يهودية جديدة قرب طولكرم اسمها :«ايبن حيفش» والهدف من هذا النشاط إزالة الحدود السياسية لمنع إقامة دولة فلسطينية.

- القدس، والقدس هى حجر الزواية فى مخططات شارون. فهو يسعى لتهويدها تماما. وقد نشرت (الجمعة ١٦/٨/١٩٩١) خطة تفصيلية لتفريغ عدد من الاحياء الفربية من سكانها والاستيلاء على اراضى التطوير الاحتياطى للأحياء العربية وإقامة الأحياء السكنية اليهودية فوقها. وهذا إضافة إلى رصف الارض الواقعة مابين القدس واريحا بالمستوطنات. ويقوم شارون بدور شخصى طليعى فى تهويد القدس. فبعد أن «اشترى» بيتا فى حى الوادى القديم فى القدس الشرقية بدأ بعملية تفريغ الحى من سكانه العرب. ونجح فى ذلك. واليوم، لم يبق فى هذا الحى سوي عائلة عربية واحدة يجرى العمل على ترحيلها من هنا هى ايضا. وحسب هذا المخطط فان عدد سكان القدس سيصل عام ٢٠١٠ إلى ٣ر١ مليون نسمة، ٩٠٪ منهم





يهود، أى أن عدد اليهود الذين يسكنون فيها خلال هذه المدة (من الآن وحتى ٢٠١٠) سيصل الى حوالى ٧٥٠ ألف نسمة. وهو يصرف مليارات الدولارات الامريكية على مشاريعه هذه.

وإلى جانب سياسة التهويد هذه يجرى تصعيد جديد لقمع الانتفاضة الفلسطينية الجديدة. وكلما تخف حدة الخلافات الفلسطينية فى ارض الانتفاضة يتصاعد القمع إكثر ونسمع عن إعمال قتل بأيدى الجنود اكثر وعن مختلف وسائل التنكيل والإرهاب والعقوبات الجماعية والتجويع والتعطيش وقطع الأرزاق الخ..

وهذا هو الفك الثانى للكماشة.

وهكذا، من جهة يشغلوننا بمختلف الشؤون العالمية ويضغطوننا من اجل التنازل والتراجع من أجل عيون النظام العالمى الجديد والظروف والتطورات الحديثة فى العالم. ومن جهة ثانية يضيقون الخناق على الشعب الفلسطينى فى المناطق المحتلة ويفرضون الأمر الواقع عليه.

ويتجند الزعماء العرب، بكماشة اخرى، للضغط على الفلسطينيين بقبول الحلول ... «انتهاز الفرصة التاريخية».. ... الاستمرار فى السير وراء قادة متعنتين يعيشون فى أوهام الماضى والأحلام القديمة»..

القدس ياعرب

لقد ادرك الرئيس الفلسطينى، ياسر عرفات، خطورة مخطط الكماشة هذا فصاح: «القدس ياعرب».

فالقدس، بكل ما تحمله من رموز وأبعاد، يجرى تهويدها وطمس عروبتها، مثلها مثل بقية الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد أراد ان ينبه الزعماء العرب، انهم اليوم لا يضعون الشعب الفلسطينى بين فكى الكماشة كما اعتادوا ذلك طول الوقت فحسب، انماهم يفرطون بالقدس. لأن أيا منهم لم يتحرك لوقف جريمة تهويدها. وعندما يصر رئيس الحكومة الاسرائيلية على اخراج القدس من أية مفاوضات وعلى عدم اشراك أى فلسطينى مقدسى فى الوفد الفلسطينى الى المفاوضات، انما يؤكد اصراره عمليا على تهويد هذه المدينة ذات القدسية الخاصة للعرب عموما، وللمسلمين وللمسيحيين ايضا مثلما هى لليهود ان لم يكن اكثر. والزعماء العرب الذين ضموا صوتهم الى صوت اسرائيل بالضغط على الفلسطينين أن يتنازلوا عن القدس- «باعتبارها قضية شكلية»، كما اعلن احدهم علانية، انما هم يقزمون أهمية هذه المدينة ويمهدون الطريق للتخلى عنها. ولاحق لأحد منهم فى ذلك. بل من واجب كل منهم أن يعمل لمنع ذلك.

كما جاءت صيحة عرفات للفت نظر أصدقاء أمريكا أن إدارة الرئيس بوش متفقة مع اسرائيل على استبعاد القدس والمقدسيين. بينما هى نفسها كانت قبيل أزمة الخليج قد تعهدت بالحفاظ على مكانة القدس وعدم الاعتراف بضمها إلى اسرائيل. وحسنا فعل ابو عمار عندما كشف فى الحديث المذكور، عن عدد من الوثائق الامريكية السرية التى تؤكد هذا الالتزام. وكان هدفه القول ان الامريكيين يتراجعون عن تعهداتهم ارضاء للحكومة الاسرائيلية الرافضة للسلام.

والسؤال الذى يمثل أمامنا، بعد كل هذا هو: هل سيضع الزعماء العرب انفسهم امام مسؤوليهم التاريخية والقومية والدينية تجاه القدس ام سيجرؤون فعلاً على إدارة ظهورهم ايضا الى هذه المدينة المقدسة(!!) وقضيتها السياسية وكل ماترمز اليه من تراث واصالة ووطنية؟!..

لقد بات نداء الاستغاثة- «واقدساه»، فعلاً فى محله. وما عاد ممكنا التأخر عن واجب حمايتها.

الخطوط الحمر الفلسطينية

جميل هلال

الجولة السادسة لوزير الخارجية الامريكي، جيمس بيكر، إلى المنطقة جاءت بعد اعلان الدول العربية المعنية قبولها حضور مؤتمر السلام وفق الصيغة الامريكية وبعد اعلان اسرائيل قبولها شرط حل مسألة التمثيل الفلسطيني. كما جاءت تلك الجولة بعد الاعلان، في ختام القمة السوفياتية- الامريكية، عن أن الجلسة الافتتاحية لمؤتمر السلام حول الشرق الاوسط ستتم خلال شهر تشرين الاول (اكتوبر) المقبل.

واضح تماما ان هدفا اساسيا لجولة بيكر الاخيرة هو توليد ضغوط جديدة على منظمة التحرير الفلسطينية لدفعها الى القبول بصيغة المؤتمر والشروط المسبقة المفروضة على الطرف الفلسطيني، مستثمرة الموافقة العربية والموافقة الدولية على تلك الصيغة، وما تطرحه من طريق «المعيار المزدوج»، وهو طريق يفتح الابواب الواسعة امام تطبيع العلاقات العربية الاسرائيلية ويغلقها، عملياً، في وجه حل عادل للقضية الفلسطينية.



ياسر عرفات

وواضح كذلك ان الولايات المتحدة قد استجابت للشروط الاسرائيلية الأساسية والجوهرية حول شكل ووظيفة واسس المؤتمر. وابرز هذه الشروط: حجب دور فاعل للامم المتحدة والاكتفاء بحضور مندوب صامت عنها، المباشرة فور جلسة الافتتاح المراسيمية في عملية المفاوضات الثنائية المباشرة، اعطاء اسرائيل حق الفيتو في تحديد انعقاد الجلسة التالية للمؤتمر (بكل ما يضعه ذلك من امكانات ابتزازية بيد اسرائيل)، عدم تحديد مضمون فعلي لقراري ٢٤٢، ٣٣٨ بما يعني اعطاء اسرائيل حرية واسعة في تفسير هذين القرارين وفق سياستها التوسعية.

لكن الاستجابة الكبرى للشروط الاسرائيلية تخص القضية الوطنية الفلسطينية، وهنا جرت الاستجابة الامريكية الى كل ما جوهري في موقف حكومة شامير سواء فيما يتعلق بموضوع التمثيل الفلسطيني أو موضوع القدس العربية المحتلة أو موضع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

فبالنسبة للتمثيل الفلسطيني قدمت الولايات المتحدة الامريكية تعهداً لاسرائيل بأن من حقها «رفض التفاوض مع أي شخص لاتريد التفاوض معه» أي اعطائها حق «الفيتو» على اعضاء الوفد الفلسطيني. كما تبنت الإدارة الامريكية عمليا، الموقف الاسرائيلي الرافض لأن يضم الوفد الفلسطيني المفاوض أي شخصية من منظمة التحرير أو من مدينة القدس أو من فلسطينيي الخارج.

ويعزز هذا الاستخلاص حول الموقف الامريكي، أصرار الولايات المتحدة على رفض معاودة الحوار مع منظمة التحرير باعتبارها أحد الاطراف الاساسية المعنية بأي مؤتمر سلام على جدول أعماله قضية الشعب الفلسطيني، او كخطوة مقابل استعداد الاتحاد السوفياتي اعادة علاقاته الديبلوماسية مع اسرائيل.

والاكبر دلالة من ذلك هو حدود مضمون مذكرة التفاهم التي تبدي الولايات المتحدة استعدادا لتقديمها للطرف الفلسطيني. فهذه بعكس ماهو مطروح على حكومة شامير، لا تتضمن مواقف واضحة ومحددة تجاه عدد من القضايا الجوهرية من جانب وتتعاكس في مضمونها مع تطلعات الشعب الفلسطيني الوطنية وفي مقدمتها حقه في الاستقلال من جانب آخر.

- فهي تنص على أن موقف الولايات المتحدة لايؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة، وتكتفي بابداء عدم المعارضة لقيام كونفدرالية فلسطينية- اردنية. أي انها ترفض مبدأ السيادة الفلسطينية على الارض الفلسطينية حتى كنتيجة نهائية للمفاوضات.

- وهي لاتخرج في تفسيرها لقراري مجلس الامن رقم ٢٤٢و٣٣٨ عن تعبير مقايضة «الارض بالسلام» وتمتنع عن **النص الواضح والصريح بضرورة الانسحاب الاسرائيلي التام عن كل الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧.**

- وهي لا ترى في الاستيطان الصهيوني سوى «عقبة في طريق السلام» وليس انتهاكا

لقرارات الامم المتحدة بما يوجب وقفه الفوري وغير المشروط.

– وهي تترك معالجة مصير القدس الى المرحلة النهائية من المفاوضات على أن تبقى القدس موحدة (وهو استجابة واضحة للموقف الإسرائيلي).

– وهي لاتعترف بحقوق فلسطينيي القدس باستثناء حقهم في المشاركة في الانتخابات (وليس الترشيح) خلال المرحلة الانتقالية (وهي مرحلة لا ضمانات بأنها لن تكون نهائية على كل حال). وفي هذا استجابة واضحة ايضا لمشروع شامير (أيار ١٩٨٩).

– وهي ترفض أي دور للفلسطينيين في الخارج سوى –ربما– في المشاركة في الوفد الفلسطيني في المرحلة النهائية من المفاوضات (التي قد لاتأتي أبدا).

– وهي لاتقر بمرجعية منظمة التحرير السياسية والقانونية للوفد الفلسطيني المفاوض بخلاف الوفود الاخرى التي لها مرجعيتها المحددة في حكوماتها وبرلماناتها.

– والولايات المتحدة لاتفهم «الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين بأنها تعني حقهم في تقرير المصير بحرية وبدون قيد او شرط أسوة ببقية شعوب العالم.

صحيح تماما ان نسبة القوى الراهنة مختلة بشكل كبير لصالح الولايات المتحدة وحليفتها اسرائيل ، لكن الصحيح كذلك ان منظمة التحرير ليست بدون وزن او تأثير. فهي تملك القدرة، بجماهيرها والتفاف شعبها واستنادها على قرارات الشرعية العربية والدولية وعدالة القضية التي تمثلها، تملك القدرة على تعطيل مسيرة الحل الامريكي إن لم يستجب للحقوق الوطنية الفلسطينية وحق التمثيل المستقل بوفد من داخل وخارج الوطن المحتل وبما يشمل القدس العربية.

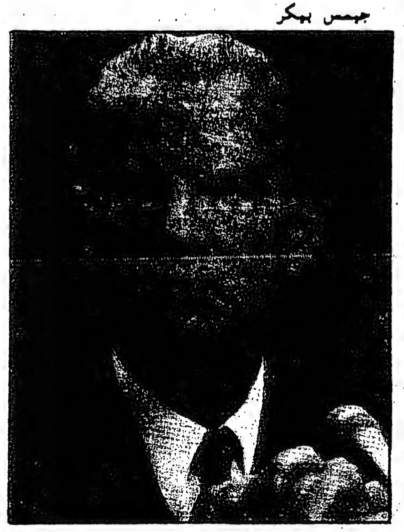
ومنظمة التحرير الفلسطينية تملك القدرة على إحراج الدول العربية والسياسة الانفرادية التي تسلكها حيال القضايا القومية وحيال قضية الشعب الفلسطيني الوطنية، ان تواصلت تلك السياسة وان لم يتم الاستجابة الى تحديد موقف جماعي يدعم ويشترط التمثيل الفلسطيني المستقل والانسحاب الاسرائيلي الكامل وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وإن لم تأخذ موقفا واضحا ازاء محاولات الولايات المتحدة ترسيم ضم اسرائيل لمدينة القدس العربية.

ان الشعب الفلسطيني الذي خاض نضالا داميا وقدم التضحيات الكبيرة من اجل تثبيت كيانه الخاص وهويته الوطنية وحقه في التمثيل المستقل والسيادة الوطنية وتقرير المصير والعودة لن يصمت ازاء المحاولات الجارية لتصفية حقوقه الوطنية وتبديد هويته وشخصيته، ولا ازاء محاولات تجزئته وعزل وتهميش ممثله الشرعي والوحيد.

●● مذكرة التفاهم الامريكية تعارض كل حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية!

●● اسلحة منظمة التحرير في مواجهة اختلال التوازن لصالح أمريكا واسرائيل

جيمس بيكر



لهذا فإن منظمة التحرير مطالبة بموقف واضح يحدد الخطوط الحمر الفلسطينية. وهي اولا، حقها في تشكيل وفدها الى مؤتمر السلام من الداخل (بما في ذلك القدس) ومن الخارج وان لايكون هنالك أي لبس حول مرجعيتها لهذا الوفد.

وهي ثانيا، **الحصول من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على ضمانات خطية وواضحة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وبحرية كاملة** بما في ذلك حقه في السيادة التامة على أرضه. إن هذا يعني أن مؤتمر السلام معني ليس بمناقشة التفسيرات المختلفة لقراري ٢٤٢و٣٣٨، بل بتطبيقها، أي باتخاذ الاجراءات العملية لانهاء الاحتلال الاسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ والانسحاب التام عنها.

وهي ثالثا، **الحصول على ضمانات خطية وواضحة بأن القدس جزء لا يتجزأ من الارض الفلسطينية المحتلة** وان استثناء ممثلين من القدس العربية من الوفد الفلسطيني يعني الموافقة على الضم الاسرائيلي لها. وهو أمر لايمكن التحايل عليه باجراءات ذات طبيعة شكلية لاقيمة سياسية لها (كاقتراح ان يضم الوفد الاردني شخصية مقدسية المولد ومن سكان الاردن وتحمل الجنسية الاردنية) ولاتخرج عن نطاق «الضحك على الذقون».

ان الموافقة العربية والدولية على مؤتمر السلام الذي تقوم الولايات المتحدة بترتيبه ،لاينبغي ان تضع منظمة التحرير الفلسطينية تحت وطأة الضغط او التهديدات الجارية، ولا أن تقود الى البحث عن مخارج شكلية لتسويغ الشروط الامريكية المطروحة عليها او الى الهروب الى الامام. فمن حق الشعب الفلسطيني على منظمة التحرير ان يطلع على حقيقة ماهو مطروح ومن حقها عليه ان تدعوه الى الالتفاف حول موقف واضح يحدد الخطوط الحمر الفلسطينية التي تصون حقوقه وتحفزه الى تأجيج انتفاضته ونضاله من اجلها حتى يدرك الجميع بأن لاسلام ولا استقرار في المنطقة بدون إحقاقها.

عن مجلة «راية الاستقلال» الفلسطينية



دور جديد للحركة النقابية

الطبقة العاملة

تواجه أصحاب القطاعين العام والخاص

حسن بدوى

يتوقع الجميع، حكوميون ومعارضون، نقابيون، ومراقبون انتخابات عمالية ساخنة خلال أكتوبر ونوفمبر القادمين.

فالتطورات الأخيرة من قوانين وقرارات واجراءات اقتصادية وسياسية تؤدى بالضرورة إلى تغيير جذرى فى علاقات العمل، بانسحاب الدولة من أى التزامات ليبدأ الصراع بين طرفى العمل- عمال وأصحاب أعمال- متخذا شكل التفاوض لوضع لوائح جديدة للشركات.. أو أشكال أخرى ستأتى بها الفترة المقبلة اذا تعثرت المفاوضة.

ويمثل العمال فى هذه المفاوضات التنظيم النقابى، الذى اعتاد منذ الخمسينات على أن تتولى الدولة نيابة عنه اتخاذ قرارات سيادية بشأن أجور العمال وشروط وظروف عملهم... الأمر الذى انتهى بصدور قانون قطاع الأعمال العام.. مما يتطلب بنيانا نقابيا متجددا قويا أكثر ارتباطا بعماله ليكون أكثر قوة فى التفاوض مع أصحاب الأعمال.. وأكثر قدرة على التعامل مع التحديات الجديدة التى تواجهها الطبقة العاملة..

فما هى هذه التحديات والقضايا الأساسية التى يحتاج العمال إلى قيادة نقابية من هذا النوع لمواجهتها؟ أو بمعنى آخر.. ماهى برامج الدورة النقابية المقبلة من وجهة نظر القوى ذات الفعالية فى الانتخابات العمالية والحركة النقابية؟

قوى الترويج الحكومى

من القوى ذات الفعالية فى الحركة النقابية، تلك القيادات القديمة المستندة الى دعم وتأييد الحكومة وحزبها وأجهزتها وقوانينها سيئة السمعة والإدارات وأصحاب الأعمال.. تلك القيادات تكتفى برفع شعارات عامة وتسجيلها فى وثائق التنظيم النقابى أو الحديث عنها فى المناسبات، كمجرد ستار يخفى دورها العملى فى الترويج لأى خطوة حكومية والتقاعس عن الدفاع عن مصالح العمال واستقلالية التنظيم النقابى.. وعدم قدرتها - أورغبتها- فى آداء دورها النقابى دفاعا عن مصالح الطبقة العاملة فى مواجهة التغيرات الجذرية فى المجتمع منذ السبعينيات.

فى لقاء مع **مختار عبد الحميد نائب رئيس اتحاد نقابات العمال، وعضو مجلس الشعب السابق عن الحزب الوطنى،** رفض الحديث عن تدخل المدعي الاشتراكى فى الانتخابات النقابية استنادا الى قانون العيب وقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى الصادرين فى عهد السادات ويمنحان المدعى حق الاعتراض على المرشحين فى الانتخابات النقابية.

قال **مختار عبد الحميد** إن هذا التدخل يتم استنادا إلى قوانين صادرة من مجلس الشعب، حتى ولو كان المجلس مزورا على يد النبوى اسماعيل وزير الداخلية الأسبق!

ورفض التعليق على القرار ٩٠ لسنة ١٩٨٧، الصادر من وزير العمل بموافقة الاتحاد العام لنقابات العمال أثناء رئاسة مختار عبد الحميد نفسه للاتحاد، والذى يعطى اللجنة العامة للانتخابات المشكلة من وزارة العمل حق الاعتراض على أى مرشح حتى اليوم السابق على اجراء الانتخابات!

أبرز مثال على تقاعس هذه القيادات اكتفاؤها بكتابة توصيات فى الجمعيات العمومية لمستويات التنظيم النقابى التى ترأسها حول زيادة الأجور بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار. دون اتخاذ أى خطوة جادة لتنفيذ هذه التوصيات.

وحرصها على إخفاء الاتفاقات ومشروعات القوانين الأساسية عن القواعد النقابية والعمالية، ثم الترويج لها بحماس عندما يتم كشف تفاصيلها على صفحات الصحف..

حدث هذا فى البيان الموقع من رجال الأعمال ورئيس الاتحاد خلال عام ١٩٨٩، والذى كان أول سابقة من نوعها فى تاريخ الحركة النقابية فى مصر والعالم، وكان تمهيدا لما تم مؤخرا بصدور قانون قطاع الأعمال العام، وغطاء شرعيا لتصفية مكتسبات

القيادات العمالية الحقيقية تطالب ب:

- **حركة نقابية تدافع عن العمال**
- **تطوير حقوق العمال فى لوائح الشركات**
- **حد أدنى للأجور يكفى العامل وأسرته**
- **الاعتراف بحق الاضراب**
- **مقاومة بيع القطاع العام خطوة خطوة..**

العمال والانقضاض على مكتسبات الشعب المصرى كله فى الخدمات التعليمية والصحية والإسكان وغيرها.

وحدث هذا أيضا فى التعامل مع قانون قطاع الأعمال العام منذ كان مشروعا فى كواليس الحكومة وقيادة الاتحاد، وحتى بعد صدوره..

ولعل هذا يفسر الهجوم الشديد من النقابيين الذين حضروا الدورتين اللتين نظمهما الاتحاد بمقر الجامعة العمالية خلال شهر أغسطس ضد القانون، ووصفهم له بأنه جاء مخيبا لآمال الطبقة العاملة.. مما دفع الاتحاد لإلغاء هذه الدورات التى كان يستهدف منها- وفقا للتصريحات المعلنة- تدريب القيادات النقابية على التفاوض مع الإدارات استعدادا لوضع اللوائح الجديدة للشركات.

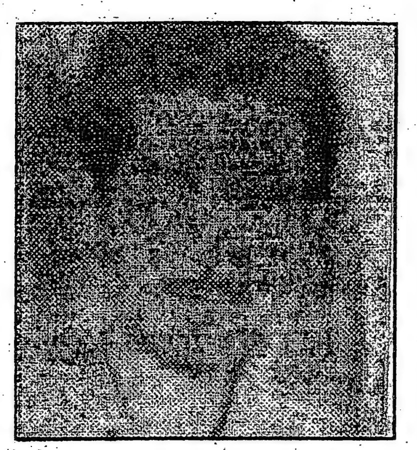
فشل السلفيين

أما جماعات الاسلام السياسى السلفية، التى عادت للمشاركة فى الحركة النقابية فى الانتخابات السابقة عام ١٩٨٧ بعد غياب عنها لمدة ٣٧ عاما.. فانها لم تكن تقدم للعمال سوى شعارات عامة- كالاسلام هو الحل- وافتقدت عناصرها الى الخبرة والوعى بهموم الطبقة العمالية وامتلاك البرامج المناسبة لها.. ولهذا لم تتمكن من التواجد فى التنظيم النقابى الا بشكل محدود جدا عبر أفراد قليلين فى لجنة نقابية هنا أو هناك، فى تنظيم نقابى يبلغ عدد لجانه أكثر من ٢٥٠٠ لجنة تضم مجالس اداراتها أكثر من ٢٥ ألف نقابى منتخبين، ويقودها ٢٣ نقابة عامة ومجلس تنفيذى للاتحاد العام.

وفى اللجان التى نجحوا فى السيطرة على أغلبيتها وهى لاتتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، فقد حققت فشلا ذريعا، واكتشف العمال بسرعة شديدة، ومن المواقف العملية عدم ملاءمة هذه العناصر لتمثيلهم نقابيا.

*فى نقابة شركة «إيديال» احتكرها هذه الدورة العناصر السلفية، وبعضهم ممن اتهموا فى محاولة اغتيال حسن أبو باشا وزير الداخلية الأسبق. فماذا كانت تجربة العمال معهم؟

قبل عامين فصلت ادارة الشركة ٣٠٢ عاملا.. توجه المفصولون للنقابة فاكتفت بوعظهم وكان ردها ان رزقهم قد انتهى بالشركة وعليهم أن يقبلوا بقضاء الله لعله يجعل لهم مخرجا ويفتح لهم باب الرزق من أوسع أبوابه!! فلجأ المفصولون الى النقابة



عبد الحميد الشيخ

العامة والقضاء... ونجحت النقابة العامة- بعد اتصالات مع هيئة الصناعات الهندسية ووزير الصناعة- من الحاق ٧٠ عاملا منهم على شركات الهيئة المختلفة، ومازال الباقون فى رحلة القضاء الطويلة.

* وفى مصنع ٨١ الحربى نجح أحد عناصر هذا التيار السلفى فى تولى رئاسة اللجنة النقابية استنادا إلى وجود خمسة من أنصاره فى اللجنة.. أدى ذلك الى تعطيل العمل النقابى بالموقع خلال الفترة الأولى من الدورة النقابية، واكتفى هؤلاء السلفيون بالصراع داخل مجلس النقابة والتشكيك فى زملائهم الآخرين وتقديم شكاوى كيدية ضدهم لدى الادارة مما أدى إلى انقسام الصف العمالى بالموقع.. دفع مجلس النقابة (١١ عضوا) لاعادة تشكيل هيئة المكتب وتغيير رئيس اللجنة.. الذى فصل بعد ذلك من التنظيم النقابى بقرار من الجمعية العمومية للنقابة العامة بسبب انحرافات مالية وتحويله التثقيف النقابى الى تثقيف «خاص» بشراء كتب التثقيف من مكتبة يملكها بحيه السكنى.

ووقفت جميع عناصر التيار السلفى فى التنظيم النقابى موقفا سلبيا من المعارك الأساسية التى دارت خلال الدورة الحالية، كمعركة بيان رجال الأعمال، وقانون قطاع الأعمال العام- وكان بعضهم يبرر ذلك بأن الاسلام يبيح العرض والطلب.. وهكذا اتخذت عناصرهم فى مواقع القطاع العام موقفا معاديا لهذا القطاع، أسوة بالقيادات النقابية المروجة لخطوات الحكومة.

البرامج والتحديات

القوى الوحيدة التى تملك برامج نقابية حقيقية هم هؤلاء النقابيون المرتبطون بقواعدهم العمالية ويشهدلهم تاريخهم النقابى بعدم الانحراف عن الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، سواء كانوا من النقابيين المستقلين أو المنتمين الى فصائل اليسار المختلفة (حزب التجمع والناصريين والشيوعيين)..

من هؤلاء النقابيين المستقلين **أحمد يعقوب رئيس النقابة العامة لعمال التجارة** الذى يتعرض القطاع الذى يمثله الآن لعمليات تصفية وخصخصة بدأت بدمج بعض الشركات ثم عرض فروع بعض الشركات للبيع خلال الأسابيع الماضية..

يقول أحمد يعقوب ان أهم التحديات التى تواجهنا فى المرحلة القادمة هى ضرورة الحفاظ على القطاع العام، واليقظة للمحاولات الرامية لتصفيته خطوة خطوة.. واعتقد أن **قطاع التموين والتجارة الداخلية** هو أكثر قطاع مستهدف فى المرحلة الحالية، بعد أن سبق **قطاع السياحة والفنادق** ويليه بعد ذلك بقية قطاعات الخدمات ثم الصناعة..

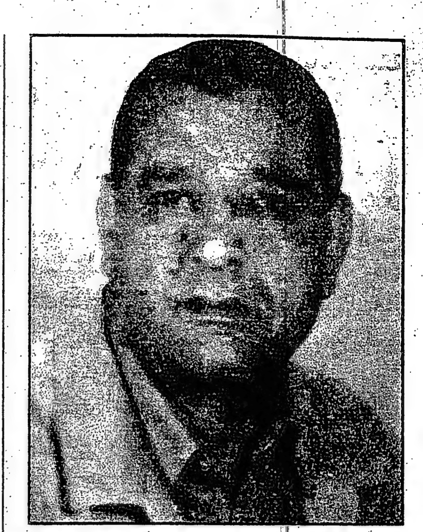
ولعل أكبر مؤشر على ذلك هو تحميل شركات التجارة الداخلية بالمنتجات المخزونة فى شركات الصناعة بالكامل بقرار سيادى قبل ٣٠ يونية الماضى لتصريفها.. الأمر الذى يحل مشكلة لشركات الصناعة مؤقتا بنقلها الى شركات التجارة التى ستتحملها هذه المنتجات بالسحب على المكشوف وبأعباء سداد فوائد هذا السحب وسيظهر كل هذا فى ميزانية العام القادم تمهيدا لعمليات تصفية واسعة بقطاع التجارة.. والانتقال الى الصناعة فى مرحلة لاحقه.

والحفاظ على القطاع العام هنا يعنى- فضلا عن تلبية احتياجات السواد الأعظم من الشعب مع احداث توازن فى أسعار البيع للمستهلكين- الحفاظ أيضا على حقوق العاملين بهذا القطاع ومنع تشريدهم أو اهدار خبراتهم او الانتقاص من أجورهم، وهذا أيضا- كما يقول يعقوب- فى أولويات اهتماماتنا للمرحلة القادمة.

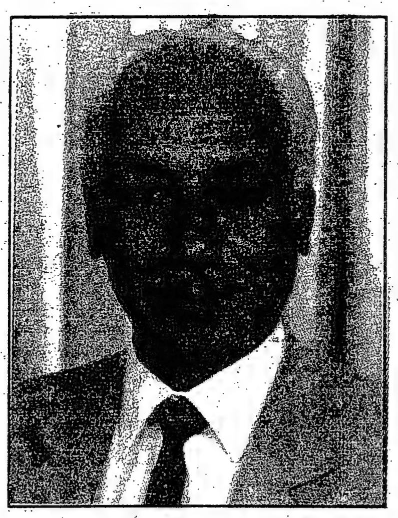
تغييرات جذرية

والتحديات أمام الطبقة العاملة **المصرية كبيرة فى رأى عمال حزب التجمع.. يقول عبد الحميد الشيخ أمين مكتب العمال المركزى بالحزب:**

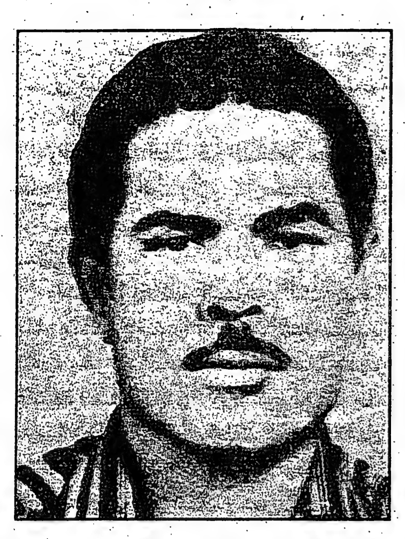
- فى هذه الانتخابات لسنا بصدد برامج تقليدية أو برامج مطلبية نمطية، لأن حجم التحديات المطروح على الطبقة العاملة كبير جدا ويشكل تغييرا جذريا فى وضعها على الخريطة الاجتماعية وطبيعة دورها فى



كمال واصف



فايز الكرته



عبد الصبور عبد المنعم

العملية الاقتصادية وفى علاقات العمل، فالتغييرات الاقتصادية والاجراءات التى تمت خلال المرحلة الماضية انتهاء بقانون قطاع الاعمال العام تستهدف جميعها اطلاق حرية السوق كاملة، وتخلى الدولة عن دورها فى ادارة الاقتصاد الوطنى وتنظيم العملية الاجتماعية، مما يصيب فئات اجتماعية عديدة بأضرار بالغة، وفى مقدمتها العمال.

والتحولات التى تجرى من شأنها أن تضع الاقتصاد المصرى فى منافسة غير متكافئة مع الاقتصاد العالمى، وبالتالى انهيار صناعات عديدة، وقد بدأ بالفعل إغلاق العديد من مصانع العاشر من رمضان وتسريح عمالها، واغلاق آلاف من مصانع النسيج بشبرا الخيمة والمحلة. مما يضاعف حدة البطالة ويضعف الانتاج الوطنى. واستمرار هذه الأوضاع سيؤدى الى تقلص القطاع الانتاجى فى الاقتصاد الوطنى وتوسيع الدور الخدمى والسريع، ويؤدى ذلك بالضرورة لاعادة توزيع الدخل مرة أخرى لصالح الأغنياء، وانعدام فرص الخدمات الاجتماعية المتدهورة حاليا، وزيادة التضخم والغلاء والبطالة.

تغير الدور النقابى

لكل ما سبق- يضيف عبد الحميد الشيخ- يتغير موقع الحركة النقابية من دور الشريك فى عملية تنمية، الى دور الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة بالأساس، وعن حياتها وعن فرص العمل المهددة باحتمالات الفصل الجماعى فى ظل عدم وجود ضمانات قانونية لحماية العمال- والحركة النقابية مطالبة بأن تتسلح بآليات النضال فى مجتمع رأسمالى كامل، ولذا يجب أن يتصدر كل البرامج النقابية مطلب انتزاع حق الاضراب باعتباره أهم وسيلة فى يد الحركة النقابية للدفاع عن حقوق العمال.

* المحور الثانى فى المرحلة النقابية القادمة هو الإمساك بالحقوق التى تضمنتها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام كسبيل للدفاع عن حق كل المواطنين فى العمل والعلاج والتعليم، والأجر العادل الذى يكفى حاجاتهم من الغذاء والملبس والمسكن الانسانى.. وكل الحقوق الواردة فى الاتفاقية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ووقعتها حكومة مصر.

عمال القطاع العام

ويتفق كمال واصف نائب رئيس النقابة العامة لعمال البناء مع أحمد يعقوب وعبد الحميد الشيخ فى ضرورة التمسك بالقطاع العام باعتباره ركيزة للاستقلال الاقتصادى والوطنى وباعتباره ملكية عامة تجمعت فيه مدخرات المصريين جميعا عبر عشرات السنين، وكذلك التمسك بالحقوق التى كان يحصل عليها عمال هذا القطاع قبل صدور قانون قطاع الاعمال العام، وتطويرها.

ويؤكد عبد الحميد الشيخ على ضرورة التمسك بشكل خاص بأن تتضمن اللوائح الجديدة للشركات المزايا الواردة بالمادة الرابعة من قانون قطاع الأعمال، والمتعلقة بنقل العاملين بهيئات القطاع العام وشركاتها الى الشركات القابضة والتابعة بذات أوضاعهم الوظيفية وأجورهم وبدلاتهم وأجازاتهم ومزاياهم النقدية والعينية والتعويضات، حتى ولوكانت أعلى من اللوائح الجديدة للشركات. وضرورة التأكيد على نسبة العلاوة السنوية وصرف أجر أيام الراحات الأسبوعية وعدم جواز نقل العامل الافى حالة الضرورة القصوى التى تقتضيها مصلحة العمل وبشرط توفير سكن بديل للعامل وأسرته فى مكان العمل الجديد، وضرورة ترقية العامل الى الوظائف الأعلى ووضع حد أدنى للأجور يكفى لمعيشة العامل وأسرته، وأن يتدرج مرتب العامل الموجود بالخدمة باضافة ٧٪ عن كل سنة خدمة تضاف للحد الأدنى المتفق عليه. والزام ادارات الشركات بتنفيذ أحكام القضاء فى حالات الفصل التعسفى واعادة العمال الحاصلين على أحكام الى عملهم.

ويضيف **كمال واصف** لهذه الأولويات ضرورة النضال لانتزاع حق التأمين ضد البطالة، خاصة وأننا مقبلون على فترة ستشهد عمليات فصل بالجملة وتشريد للعمالة مع التوسع فى دور القطاع الخاص ومشاركته فى أسهم القطاع العام.

التحدى الحقيقى

ويؤكد عبد الحميد الشيخ أن **التحدى الحقيقى أمام الطبقة العاملة هو احداث التغيير الجذرى فى التنظيم النقابى الذى يساعده على الانتقال الى موقعه فى النظام الجديد، موقع المدافع عن حقوق العمال فى مجتمع رأسمالى.**

ويضيف **فايز الكارته** نائب رئيس

النقابة العامة لعمال الصناعات الهندسية انه بعد الممارسات الضعيفة للحركة النقابية فى الدورة المنتهية، وبعد الغاء القوانين والدور النسبى للدولة اللذين كانا يحميان الى حد ما حقوق العاملين، فإنه على القيادات النقابية التى ثقلت أقدامها بالسلطة والمراكز، وترهلت عن أن تكمل مسيرة النضال النقابى، عليها أن تتوارى وتفسح المجال للقيادات الحقيقية التى لم تلوث ببريق السلطة ولم تتنازل عما تؤمن به من قيم ومبادئ عمالية ونقابية.

ويتفق مع كمال واصف، عبد الصبور عبد المنعم نائب رئيس النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج ، ويضيفان ان المفاوضات القادمة حول لوائح الشركات تتطلب نقابيين أكفاء ومناضلين لايرهبهم سيف المعز ولا يغريهم ذهبه، ولايقبلون بالتنازل عن حق انتزع ولو كان ضئيلا فضلا عن سعيهم للمزيد من حقوق الطبقة العاملة التى تتدهور أوضاعها عاما بعد آخر.

سياسة الخطوة خطوة

ويقول عبد الصبور عبد المنعم وأحمد يعقوب أن سياسة الخطوة خطوة هى السياسة المعتمدة لتصفية القطاع العام، وأنها تتم عبر نزع أسلحة العمال فى مواجهة أصحاب الأعمال والادارة الديكتاتورية التى سيفرضها القانون ٢٠٣ بشأن قطاع الأعمال العام والذى يعطى السلطة المطلقة للعضو المنتدب مما يفقد الادارة ديمقراطيتها.

ويؤكد عبد الصبور على أن أولويات الفترة القادمة فى مقدمتها التصدى لهذه السياسة، والحذر كل الحذر من تسلل الأجانب للهيمنة المباشرة على الاقتصاد المصرى من خلال شرائهم لأسهم القطاع العام خاصة وأن نواب الحكومة فى مجلس الشعب رفضوا اضافة نص فى القانون يحظر الشراء على الأجانب.

كذلك فالتنظيم النقابى يجب أن يسعى فى المرحلة القادمة لتشكيل المجلس الأعلى للأجور والأسعار ووضع حد أدنى للأجور لكل العاملين يفى باحتياجاتهم الضرورية هم وأسرهم، ويتمشى مع الزيادة الرهيبة فى الأسعار، وأن يسعى - بممارسته لحقه فى مناقشة خطط التنمية- الى توجيه حركة التنمية لخدمة السواد الأعظم من الشعب حتى تنتهى ظاهرة البطالة ويعود التوازن

القيادات النقابية الحكومية.. والخطوط الحمراء الممنوع تجاوزها

**

السلفيون.. تجربة فاشلة وبلا برامج

احمد يعقوب



مختار عبد الحميد



الاجتماعى بين قوى المجتمع وينتهى الخلل الحالى المتمثل فى تكدس الثروة فى يد قلة طفيلية تزحف بدأب للسيطرة على القرارات السياسية من خلال غزوها للمجالس النيابية. كما يجب أن يسعى لاعادة تعريف العامل والفلاح ليصبح صوت العمال والفلاحين فى المجالس النيابية صوتا معبرا عنهم بحق، وحتى لاتصدر القوانين ضد العمال بمباركة من يتحدثون بصفة العمال والفلاحين! وأن يسعى أيضا لأن يكون سيد نفسه ويقرر كل مايخصه دون تدخل من أية جهة خارجية.

أخطر الدورات

ويؤكد فايز الكارتة أن الدورة النقابية القادمة من أخطر الدورات فى تاريخ مصر الحديث، خاصة بعد أن تبنت الحكومة سياسة اقتصادية ترتبط بآليات السوق وآليات المجتمع الرأسمالى بشكل كامل ،فى الوقت الذى سلبت الحركة النقابية آليات الحركة فى المجتمع الرأسمالى، ولامخرج للحركة العمالية الابتضامنها القوى وإعادة تنظيم صفوفها، والوصول الى التعددية النقابية حتى يمكن أن يكون العامل حرا فى اختيار التنظيم النقابى القادر على حماية حقوقه، لا التنظيمات التى تربت فى حضن السلطة وتوظف الحركة النقابية لخدمة أهداف الرأسمالية. لامخرج الا بدفع القيادات النقابية القادرة على خوض المعارك العمالية فى مواجهة التركيبة الجديدة للاقتصاد الرأسمالى، ومايترتب عليها من تعسف فى التعامل مع الحركة النقابية.. فالحركة النقابية فى السابق كانت تعمل تحت مظلة تحميها الى حد كبير من تعسف رجال الأعمال، وتم إسقاط هذه المظلة بالتشريعات الجديدة. لامخرج الا بقيادات قادرة على الترابط والتفاعل مع قواعدها العمالية حتى يمكنها الضغط على أصحاب الأعمال والادارات لتأكيد وتطوير حقوق الطبقة العاملة..

وبعد..

إلى أى مدى سيتمكن العمال من تطوير أو تثوير تنظيمهم النقابى فى الانتخابات القادمة؟ هل بالدرجة التى تفتح المجال للمزيد من التطوير؟ أم التى تدفع لليأس والتحرك العفوى الذى لايعلم أحد مداه؟

موعدنا فى أكتوبر القادم ومابعده لنرصد ما أسفرت عنه معركة الانتخابات القادمة..

هل نقول باى باى للذهب الذى كان أبيضاً؟!

محمود الحضرى

لسنوات قريبة مضت كانت مصر تحتل المركز الأول على مستوى العالم فى صادرات القطن طويل التيلة، ولم يكن غريباً أن يطلق المصريون على القطن «الذهب الأبيض» باعتباره المحصول الرئيسى للفلاح. ولكن.. ومنذ النصف الثانى من الثمانينات شهد أهم محصول زراعى تصديرى فى مصر تدهوراً شديداً فى الانتاج والتصدير معاً. وكان أسوأ هذه السنوات العام الحالى (١٩٩٠/١٩٩١). فقد انخفض انتاج المحصول إلى نصف انتاج عام ١٩٨٥. كما تدهورت حصة صادرات القطن إلى حوالى ١٠٪ مما كان عليه الوضع عام ١٩٨٧.

ومقابل هذا زاد حجم الواردات المصرية من القطن الأمريكى إلى مايقرب من مليون قنطار هذا العام، وصلت آخر دفعة منه فى شهر مارس الماضى.

وبلغت نسبة الزيادة من القطن الأمريكى المستورد هذا العام حوالى ٥٠٪ عن العام الماضى. وأخطر ماتم إقراره، السماح باستخدام القطن الأمريكى فى المصانع التى تقع فى مناطق محظورة خاصة تلك التى تقع بمناطق زراعية، الأمر الذى يهدد بانتشار العديد من الآفات الزراعيه الواردة بالقطن الأمريكى، بحقول القطن المصرى والمحاصيل الأخرى. وهناك توقعات بزيادة إلغاء الحظر المفروض سابقاً على استخدام القطن الأمريكى فى مناطق أخرى مما يهدد بكارثة قد تقع خلال سنوات قليلة قادمة.

الأرقام تقول

بقراءة الأرقام الرسمية الصادرة عن هيئة شئون القطن، نجدها تكشف عن تدهور كبير فى حجم صادرات القطن التى كانت تحقق يوماً ما مايقرب من ٣٠٠، ٤٠٠ مليون دولار. ففى عام ١٩٨٧ كان حجم الصادرات من القطن حوالى ٢،٤ مليون قنطار انخفضت فى العام التالى ١٩٨٨ إلى ١،٩ مليون قنطار بنسبة ٢٠٪ تقريباً وتوالى الانخفاض فى العام التالى مباشرة ١٩٨٩ إلى ١،٢ مليون قنطار بواقع ٣٦،٥٪ عن العام السابق وبنسبة ٥٠٪ عن عام ١٩٨٧. وتزداد نسبة الانخفاض سنوياً بعد ذلك لتصل لانذار بالخطر ليبلغ حجم الصادرات من القطن المصرى.. فى عام ١٩٩٠ حوالى ألف قنطار فقط وبنسبة ٦٦٪ عن عام ١٩٨٧ وبنسبة ٣٣٪ عن عام ٩٠.

وتنطلق تحذيرات الخبراء ومراكز البحوث بوقف الاعتماد على سلالات ثابته ومستورده، وضرورة استخدام كافة الامكانيات المحلية، ليحتل القطن المصرى مكانته من جديد ويستعيدها مرة أخرى.. إلا أن وزارة الزراعة وعلى رأسها د. يوسف والى التزم الصمت وكأن الكارثة لاتعنيه. ويخرج بتصريحات وتقارير كاذبه ١٠٠٪. ويصدر قرارات فورية باستبعاد المعارضين له فى الرأى تحت دعوى تطهير الوزارة وهيئاتها البحثية..

ويأتى عام ١٩٩١ بكارثة أكبر وأفظع حيث لايتعدى حجم القطن المصدر عن ٢٥٠ ألف قنطار فقط بل هناك تقديرات أقل من ذلك أى بإنخفاض ٦٨،٥٪ عن عام ١٩٩٠ وبانخفاض ٨٩،٥٪ عن عام ١٩٨٧.

فقدان أسواق عالمية

وتؤكد التقارير التى أمكننا الاطلاع عليها أن مصر بسبب تلك السياسية، وانخفاض الانتاج من القطن، وعدم إقبال المزارعين على زراعته نتيجة انتشار الأمراض والآفات، وظهور أنواع لم يسمع عنها الفلاح المصرى من قبل.. وبسبب ذلك انخفض حجم المساحات المنزرعة قطنا من مليون و ٤٠٠ ألف فدان عام ١٩٨٢ إلى أقل من مليون العام الحالى.

ورغم ذلك توالى انخفاض الانتاج، وبالتالى حجم التصدير، مما أدى لفقدان مصر العديد من الأسواق العالمية.

وترجع التقارير أن سبب ذلك يعود لأمرين هامين: الأول: إنخفاض حجم الصادرات المصرية، وعدم قدرتها على تلبية احتياجات تلك الأسواق. والثانى تأخر وزارة الاقتصاد فى الاتفاق مع الشركات الموزعة لهذه الأسواق وارتفاع أسعار القطن المصرى، بقرارات عشوائية ودون دراسة للمنتجات المنافسة ولهث وزارة الاقتصاد وراء تحقيق أى معدل لزيادة النقد الأجنبى.

ومن المؤشرات الخطيرة التى تكشف عنها أرقام هيئة القطن أن مصر كانت تحتل المرتبة الأولى فى الصادرات لثلاث دول هى اليابان والمانيا وايطاليا. فقد بلغ حجم الصادرات لها عام ١٩٨٧ حوالى ٩٩٨ ألف قنطار، وانخفضت إلى حوالى ٧٥ ألف قنطار فقط عام ١٩٩١.

وزارة الاقتصاد متهمه

والغريب أن وزارة الزراعة لم تكن وحدها هى المتهمة فى هذا التدهور، فقد شاركتها وزارة الاقتصاد، والتى تعمدت رفع أسعار التصدير للقطن كل عام وبنسب متفاوته.. وكانت النتيجة انخفاض الحصة المصدرة من القطن عن المستهدف بما يقرب من النصف وتحديداً لم تحقق شركات تصدير القطن سوى ٥٨٪ من الهدف الذى وضعته للتصدير.

وفى تحليل لمسئول اقتصادى لهذه الكارثة الخطيرة يقول: إن وزارة الزراعة بسياستها الخاطئة هى السبب فى تدهور الإنتاجية للقطن ونقص المعروض من ناحية، ووزارة الاقتصاد بما فعلته من فرض أسعار أعلى من الأسعار للأقطان الأخرى، خاصة الأمريكية، ودون دراسة متأنية، أحدث الاثنان معاً مايمكن أن نسميه «بالكماشة» على القطن المصرى. ووضعاه تحت المقصلة لينتهى دور مصر الرائد على مدى سنوات طويله فى إنتاج محصول كان الأول على مستوى العالم.

أمريكا وإسرائيل

وأمام هذا النقص المستمر والتجاهل الدائم المتعمد من المسئولين، كانت الفرصة سانحة أمام القطن الأمريكى، ليقتنص الأسواق العالمية من مصر، ومع كل عام ينخفض فيه انتاج مصر من القطن، تزداد فرصة القطن الأمريكى، حتى احتل المكانة التى كانت حكراً لسنوات على القطن المصرى.. ولم يكتف الأمريكان بذلك بل قاموا بحملة تشويه ضد الانتاج المصرى بنشر إعلانات على حساب المزارعين الأمريكيين يقولون فيها: إن مصر فقدت وضعها فى هذا المحصول، ولن يعود لمكانته.. وكان لهذا تأثيره على الأسواق العالمية، ورفضت العديد من الدول ومنها ألمانيا فى العام الحالى قبول واردات من القطن المصرى.

الأعجب والأغرب أن اسرائيل ظهرت كمنافسة جديدة لمصر وارتفع نصيبها فى الصادرات العالمية تدريجياً حتى وصل إلى معدل يقترب من ضعف الصادرات المصرية هذا العام. فقد بلغ اجمالى صادرات اسرائيل العام الحالى ٤٥٠ ألف قنطار قطن مقابل ٢٥٠ ألف قنطار لمصر.

ثبات السلالات

وتعددت التقارير التى ترصد تشخيص أسباب الكارثة، ولكن يتم الصمت عليها تماماً ولاأحد يتحرك.. وأهم ماجاء ببعض التقارير.. إصرار وزارة الزراعة والقائمين عليها لأسباب مجهولة على استخدام نوعيات بعينها من البذور، وتثبيت سلالات لم يطرأ عليها أى تحسين منذ سنوات قاربت على الثمانى وبالرغم من أن الدراسات العلمية فى مجال البحوث الزراعية تنادى بتغيير السلالة كل ٣ سنوات على أقصى تقدير أصرت وزارة الزراعة على فرض نوعية محدده على الزراع، الأمر الذى كان سبباً فى هروب الفلاحين من زراعة القطن مهما كانت الغرامات، نتيجة تكرار الكارثة بشكل دائم ووقوع الضرر عليهم.

وهناك اتهام آخر لوزارة الزراعة أنها تصر على استخدام أنواع من بذور القطن والسلالات الأمريكية والتهجينات التى تقرها

سياسات وزارتى الزراعة والاقتصاد ومخطط أمريكى وراء تدهور القطن المصرى.

المعونة الأمريكية تدعم مصر والكونجرس يقول الا هذا المحصول

وزارة الزراعة ترفض تطوير السلالات بالامكانيات المحلية

٥ر٨٩٪ إنخفاض صادرات القطن بين عامى ١٩٨٧/١٩٩١

استغاثة: انقذوا محصول مصر الأول قبل سياسة التحرير الاقتصادى

مراكز البحوث الأمريكية، بالرغم من حملة التشويه التى تقودها ذات البحوث على القطن المصرى.

وفى المقابل ظلت أبحاث تطوير السلالات التى توصلت إليها مراكز البحوث الزراعية المصرية فى الأدراج وتجاهلتها وزارة الزراعة تماماً.

رغم التحذيرات التى أطلقها ويطلقها الباحثون المصريون.

وعلى حد تعبير مسئول زراعى علمى أن الآمر واضح تماماً، فنحن فى واد كمراكز بحث وخبراء والمسئولون الزراعيون التنفيذيون فى واد آخر ولايربط بينهما سوى كلمة الزراعة التى كانت الضحية وتحولت الزراعة فى مصر لقرار فردى، يفرضه ويقره شخص واحد فقط فى هذا البلد.

ورغم ذلك لم نفقد الأمل ونتمنى أن تخرج نصائحنا البحثية للنور لإنقاذ محصول مصر الأول وليس صحيحاً الاتهام الموجه لنا كباحثين أننا نبحث عن اسم وصيت فقط.



يوسف والى

المخطط أمريكى أمريكى

ويفجر تقرير سرى جداً قضية خطيرة جداً ظل الكثير من المسئولين ينفونها فى العديد من القطاعات، ومنها قطاع الزراعة. وهذه القضية تخص الدور الأمريكى فى رسم وإعداد وتنفيذ مخطط لتدهور محصول القطن بشكل دائم. ففى توقيع اتفاقية المعونة بين مصر وأمريكا عام ١٩٨٣/١٩٨٤. فوجىء المسئولون من الجانب المصرى باستبعاد محصول القطن من قائمة المحاصيل التى سيتم تمويل بحوث تطويرها وزيادة معدلات إنتاجها.. وأيامها وعد الجانب الأمريكى بمراعاة ذلك فى إتفاقية العام التالى. وجاء العام، التالى ولم يتحقق الوعد وكثرت الوعود.. حتى تم رفض تخصيص قرض ميسر قيمته ٧٥ مليون دولار لتطوير الزراعة فى مصر، وعلى رأس ذلك القطن.

وفى مناقشة بين الجانبين المصرى والأمريكى حول هذا الموضوع، كان الرد حاسماً. إن القطن لايرد ضمن قائمة المحاصيل التى يخصص لها الدعم البحثى.. وقال رئيس الوفد الأمريكى اطلبوا وناقشوا أى شى آخر إلا القطن!!

واتضح فيما بعد حسبما يقول باحث زراعى كبير أن الكونجرس الأمريكى قد أصدر قراراً منذ سنوات طويلة باستبعاد القطن المصرى من جدول المعونة والمساعدات الأمريكية لمصر، وذلك لحماية القطن الأمريكى المنافس للقطن المصرى، وحفاظاً على مصالح وحقوق المزارعين الأمريكيين.

وهنا يقول مسئول هذا حقهم.. فهم اناس يعرفون كيف يدافعون عن مصالحهم حتى لو كان الأمر يصل إلى قتل وإبادة الصديق من على ظهر الأرض. ولابد أن نسأل أنفسنا أين نحن من ذلك، ولماذا لا نفكر فى تطوير اقتصادنا الزراعى، ومنه القطن ذاتياً دون انتظار معونه من هذا أو ذاك تحت شروط وقيود، نعجز أمامها..

ويؤكد المسئول أن هذا هو المخطط الأمريكى لقتل القطن المصرى، واخراجنا من المنافسة العالمية. بل الغريب أن هيئة المعونة الأمريكية وغيرها من الهيئات الأمريكية الآخرى، ليست وحدها التى تقف ضد تطوير الزراعة المصرية وخاصة القطن.. بل هناك هيئة تدعى أنها تدعو لتوفير الأمن الغذائى والزراعى في العالم.. رفضت هى الأخرى وبوازع من أمريكا -كما يبدو- تمويل مشروع طويل المدى للقطن المصرى..

حلول قبل الانتاج

ومن الملفت للنظر حقاً.. أن نرى قيام هيئة القطاع العام للقطن بوزارة الاقتصاد تضع خطة تحت دعوى إنقاذ صادرات القطن المصرى، تقوم على ضرورة تصدير مايقرب من مليون قنطار قطن من ناتج الموسم الحالى للقطن فى جميع الأحوال وتحت أى ظروف، حتى لو كان الانتاج الإجمالى هو ذات رقم التصدير المستهدف لهذا الموسم.. ولكن السؤال هل راعت هذه الخطة حجم الانتاج المتوقع، واحتياجات الغزول الحلية والمصانع العاملة بمصر فى مجال صناعات النسيج...

وهل معنى ذلك فتح باب الاستيراد للقطن الأمريكى واستخدامه فى جميع المناطق محظوره وغير محظورة..؟!!! وفى هذه الحالة هل تمت الدراسات حول الآفات التى سوف تنتشر نتيجة استخدام القطن الأمريكى، والتى سوف تهدد جميع زراعات ومحاصيل مصر؟ وأين وزارة الصناعة من ذلك مجرد أسئلة تحتاج لإجابة..

والأغرب- والذى يحتاج لتفسير واضح- الادعاء بأن الخصخصة وتحرير محصول القطن سواء زراعته أو أسعاره خلال ثلاث سنوات كما تدعى الخطة الموضوعة، سوف ينهى الأزمة..

أما الشىء الأغرب فهو إعادة فتح بورصة القطن من جديد لبيع القطن وإقامة المضاربات حوله كأحد حلول الأزمة..

أعتقد أن الأمر أكبر من ذلك بكثير ويحتاج لحل ودراسات أعمق، قبل أن يهدد طوفان التحرير الاقتصادى كل شىء.

مع بداية العام الأربعين ... ماذا تبقى من الاصلاح الزراعى؟!

عريان نصيف

لم يكن **«الأب هنرى عيروط»** رجلا ثورجيا أو من العناصر المهيجة للجماهير، عندما أوجز - عام ١٩٣٨- جوهر المسألة الفلاحية/ الزراعية فى مصر، فى المعادلة التالية:

«الدولة مسئولة عن بؤس الفلاح وهى وحدها التى تستطيع إصلاح حالته. الحكومة والبرلمان يتشكلان من كبار ملاك الأراضى. اذا...لاحل الا بتغييرهم»..

.. وكانت هذه هى منطلقات ثورة ٢٣ يوليو بالنسبة للاصلاح الزراعى، فلابد من الإطاحة - أولا- بهؤلاء الملاك الكبار.. كسلطة سياسية، وكهيكل ملكية.. حتى يمكن اصلاح المسألة الفلاحية فى مصر كمحور رئيسى لمجمل الواقع الاقتصادى والاجتماعى المصرى.

وليس سرا أنه كانت هناك- ومازالت العديد من الرؤى بين القوى اليسارية والديمقراطية والفلاحية- حول تقييم الإصلاح الزراعى المصرى، وبشكل خاص حول القضايا التالية:

* مدى تصفيته للنظام الاقطاعى- أوشبه الاقطاعى- كنمط للانتاج والاستغلال، وليس كمجرد «سقف»- أوحد أقصى- للملكية.

* دور الرأسمالية الريفية فى الاستفادة منه- مباشرة أو بالالتفاف حوله- وحجب توجهاته بالتالى عن الفلاحين الفقراء والمعدمين.

* الأسلوب البيروقراطى فى إدارته، بعيدا عن أصحاب المصلحة الحقيقية.

.. ولكن ، أيا كانت أوجه الخلافات حول تقييم الاصلاح الزراعى..

..وأيا كانت بعض مظاهر السلبيات وعوامل القصور التى أحاطت به، توجها وتطبيقا.. فإن الأمانة العلمية ، بل والرصد العملى للواقع الحى الذى عاشه ملايين الفلاحين، يفرضان علينا أن نؤكد- دون أدنى تردد- أنه قد أحدث أنقلابا إيجابيا حقيقيا فى الريف المصرى.. اقتصاديا واجتماعيا، وأنه قد أدى إلى تغييرات جذرية فى واقع الفلاح المصرى.. معيشيا ووجدانيا.

ولعل الاستعراض السريع لمحاوره الرئيسية الثلاث، تؤكد هذه الحقائق.

أولا- هيكل الملكية:

* حتى عام ١٩٥٢، كان ٢٠٠ر٠٪ من الملاك (١٠٠ فدان فاكثر) يملكون ٢٧٪ من جملة المساحة المنزرعة، بينما ٣ر٩٤٪ من الملاك (٥ فدادين فأقل) لايملكون سوى ٤ر٣٥٪ من الأرض.

* فى عام ١٩٦٥، أصبح الملاك لأقل من ٥ فدادين يملكون ١ر٥٧٪ من الارض، بينما الملاك الكبار (من ١٠٠-٢٠٠ فدان) لايملكون سوى ٥ر٦٪ منها.

..بكل ما يعنيه ذلك ليس فقط من تغييرات اقتصادية وسياسية، ولكن- بالأساس- من ضرب للقيم الاجتماعية والفكرية المتخلفة- القائمة على تقديس أوضاع وحجم الملكية- التى حاولت القوى الرجعية ترسيخها فى المجتمع الريفى، بل والمصرى كله.

ثانيا- التعاون الزراعى:

* حتى عام ١٩٥٢- وبالرغم من المحاولات الجادة **لمحمد فريد وعمر لطفى** فى بدايات القرن، وبعض الاصلاحات **لحكومات الوفد** - قصيرة العمر- فى مجال توفير الائتمان للفلاحين- كانت حركة التعاون الزراعى، عبارة عن عدد محدود ومتناثر من الجمعيات التى تعمل - فى واقع الأمر- فى خدمة كبار الملاك.

* بينما في عام ١٩٧٠، كانت قد استقرت- في واقع المجتمع المصري- حركة تعاونية زراعية جادة، بقيادة اتحاد مركزي يتابع ٥٠٤٩ جمعية تعاونية منتشرة على امتداد ريف مصر، تتشكل اغلبية مجالس اداراتها من صغار الفلاحين- وفقا للقانون- وتضم ٢ مليون، ٨٣٠ ألف فلاح، ويصل رأسمالها إلى ٧ مليون، ٤١٥ ألف جنيه، وتقوم بالخدمات الرئيسية لعملية الانتاج الزراعي لملايين الفلاحين.. من تقديم مستلزمات الانتاج كالبذور والأسمدة بالأسعار المدعومة، إلى تسويق المحاصيل حماية للفلاحين من استغلال التجار والسماسرة، إلى مد الفلاح بالقروض المالية اللازمة بفوائد رمزية بديلا عن جشع المرابين.

ثالثا- العلاقة الايجارية:

بديلا عن «الوسايا» وعلاقات الانتاج الأقرب للسخرة التي كانت تربط الفلاحين بكبار الملاك، وحماية لهم من عمليات الطرد الجماعي من الارض، حرصت القواعد المنظمة للعلاقة الايجارية في قوانين الاصلاح الزراعي- مقابل اقرار حق المالك حتى لو كان غائبا عن عملية الانتاج في الحصول على قيمة الايجار- أن تكفل للمستأجر ثلاث ضمانات رئيسية:

* عدم طرده من الأرض طالما لايخل بالقواعد القانونية المحددة.
* توفير عائد دخل له، مقابل عمله هو وأسرته طوال العام بالأرض.
* اعتبار عدم تعديل الايجار النقدي إلى ايجار بالمزارعة، قاعدة من النظام العام التي لايجوز مخالفتها- ولو برضاء الطرفين- حرصا على مصالح الفلاحين من ناحية، والانتاج الزراعي من ناحية أخرى.

واذا اعتبرنا أن مدى التطور- او التدهور- في المسألة الزراعية في العقدين الأخيرين، يمكن أن يقاس بمعيارين أساسيين، هما:

- الانتاجية الزراعية، ونسبة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل.
- الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين المنتجين.

فمن المهم أن نستعرض الأرقام /الأوضاع، التالية:

* في السنة الزراعية ٦٩/ ١٩٧٠:

× كان الانتاج الزراعي يمول خزانة الدولة بما قيمته ١٢٨ر٧ مليون جنيه.

× كان الفائض من العملات الأجنبية التي توفرها الزراعة ١٥٢ر٦١ مليون جنيه.

× كانت مساهمة الزراعة في تنمية القطاعات غير الزراعية ٦٦ر٦٨ مليون جنيه.

× كنا نصدر بعض المحاصيل الغذائية (٤٠٪ من انتاج السكر مثلا)، أو نكتفي ذاتيا من انتاجنا المحلي بالنسبة لغالبية هذه المحاصيل، ولم نكن نستورد- بشكل رئيسي- سوى القمح (بنسبة ٤٤٪)، وبعض المحاصيل الأخرى بنسب ضئيلة (بين ٣ر ١٠٪).

* في السنة الزراعية ١٩٨٧/٨٦:

× أصبحنا نستورد- تقريبا- أغلب المحاصيل الغذائية، ووصلت الفجوة الغذائية إلى نسبة عالية (٣٢٪ الذرة، ٤٨٪ السكر، ٥٣٪ العدس، ٧٨٪ القمح).

× تضيف القيمة النقدية للسلع الغذائية المستوردة- إلى ديون مصر- حوالي ٣ مليار دولار في السنة.

* عام ٢٠٠٠:

وفقا لأحد التقارير الهامة الصادرة من لجنة الانتاج والقوى العاملة بمجلس الشورى، من المتوقع أن تصل الفجوة الغذائية- عام ٢٠٠٠- إلى النسب التالية. ٣٨٪ الأرز، ٥٥ الذرة، ٧٨٪ البقول، ٨٥٪ القمح، ٩٠٪ الزيت.

.. وبالتأكيد، فإن هذا التدهور لم يتم بسبب أن « القرية المصرية لم تعد منتجة واكتفت بالاستهلاك»، وأن «الفلاح المصري لم تعد تهمه الأرض والزراعة، فقد نعمت يده، وأصبح كل مايعنيه هو الاستمتاع بمسلسلات التليفزيون الملون وشرائط الأفلام الجنسية في الفيديو»... الى آخر هذه المقولات التي أصبح يحلو للبعض ترديدها.. سواء من منطلق العداء للفلاح والسخرية منه، أو من منطلق الجهل بالواقع الحقيقي لمجمل حياة الفلاحين المعاصرة.

فبالرغم من كافة تأثيرات مرحلة السبعينيات والثمانينيات ومايسمى بسياسة الانفتاح، وتأثيرات مايسمى بالحقبة «البترو- دولارية» وحركة الهجرة التي فرضت على الفلاح المصري، إلا أن جوهر الواقع الفلاحي في هذه المرحلة يؤكد أن السمة الغالبة هي استمرار الفلاح في الانتاج، واستمرار مستوى معيشته- في نفس الآن- في التدهور.

*ففي عام ١٩٦٣، زادت نسبة دخل الفلاح الصغير حوالي ٥٠٪، مقابل ارتفاع نسبة نفقات المعيشة حوالي الى ١٥٪.

* وفي عام ١٩٨٣، أصبح ٨٠٪ من الفلاحين- الحائزين لثلاث فدادين فأقل- لايحصلون سوى على ٤٨٪ من قيمة الدخل الزراعي، بينما يحصل ٢٠٪- متوسطوا وكبار الملاك- على ٥٢٪ من هذا الدخل.

بما أوصل الوضع- وفقا للعديد من التقارير الرسمية، المحلية والدولية - إلى أن أصبحت نسبة مابين ٣٥ر٤٨٪ من سكان الريف، يعيشون تحت مايسمى «خط الفقر»

* * *

.. وبالتأكيد- أيضا- أنه رغم التأثير الفعلي لزيادة عدد السكان على ارتفاع نسبة الفجوة الغذائية، إلا أن ذلك ليس هو العامل الرئيسي في هذا التدهور.

فوفقا للأرقام والاحصاءات الرسمية، كانت قيمة الواردات الغذائية عام ١٩٧٤ حوالي ٣٩٨ مليون دولار، وصلت عام ١٩٧٩ الى ٨٦٤ مليون دولار، ثم قفزت عام ١٩٨٩ الى حوالي ٣ مليار دولار.

أي أنه مابين عامي ٧٤-١٩٧٩ زادت بنسبة أكبر من ٢١٧٪.

ومابين عامي ٧٤- ١٩٨٩ زادت بنسبة تقرب من ٧٥٣٪.

..فهل زاد السكان بهذا المعدل الرهيب؟!

* * *

..أما السبب الحقيقي لهذا التدهور- في مجال السياسة الزراعية- فهو بالأساس يكمن في التخلي عن كافة القيم التي أرساها الاصلاح الزراعي المصري، كثمرة لنضال طويل ومرير للفلاحين المصريين، وابدالها بسياسات



جمال عبد الناصر

مهدرة للزراعة وللفلاحين.

* فبديلا عن دعم سياسة «الاستفادة من الناتج الزراعى فى تطوير خطة التنمية المستقلة»، وضعت منذ منتصف السبعينيات سياسة «التصدير من أجل الاستيراد»، التى أدت الى انهيار الناتج الزراعى المحلى وتدهور معيشة الفلاحين، مقابل استمرار اعتمادنا على الخارج فى غذائنا الرئيسى.

* وبديلا عن سياسة «التوسع فى التعاون الزراعى لخدمة الفلاحين» تم من خلال مايسمى ببنوك القرى تحويل الجمعيات التعاونية إلى جدران بلامهام.

* وبديلا عن «تحسين أوضاع العمالة الزراعية» طبقت سياسة «تهجير العمالة الزراعية» بكل ماتحمله من مخاطر للعمال- برزت فى أزمة الخليج- ومن تأثير سلبى على الانتاج- والدخل- الزراعى.

* وبديلا عن «تطوير قواعد العلاقة الايجارية» فى اطار الحرص على مصالح كلا الطرفين من ناحية والاقتصاد الزراعى من ناحية أخرى، تطرح المحاولات المستمرة لتدمير هذه العلاقة بما يهدر مصالح كل من المستأجرين وصغار الملاك وبما يوسع أيضا من الفجوة الغذائية.

* وبديلا عن سياسة «محاولة الاعتماد على الذات»، تم اللجوء الى الخرافة المسماة «المعونات الأمريكية فى المجال الزراعى»، بكل ماأدت إليه من مخاطر اقتصادية وسياسية.

* وبديلا عن «دعم الشركات الزراعية العامة للاستصلاح والاستزراع والثروة الحيوانية، كمحور أساسى للخروج من مأزق الفجوة القمحية والغذائية بشكل عام، تعرض اليوم هذه الشركات للبيع بالمزاد.

...ولعل المحاور التى أعلنتها الحكومة فى بيانها أمام مجلس الشعب فى يناير الماضى، كانت التتويج الطبيعى للسياسات الزراعية منذ السبعينيات، وهى كفيلة -حالة تنفيذها- باهدار ماتبقى من مصالح الفلاحين ومن امكانات تطور الانتاج الزراعى، وهذه المحاور هى:

١- إلغاء دعم مستلزمات الانتاج الزراعى خلال ثلاث سنوات.

٢- اطلاق حرية القطاع الخاص فى استيراد وتداول هذه المستلزمات.

٣- بيع الشركات الزراعية العامة.

... وأخيرا..

..فحماية لما تبقى من الاصلاح الزراعى، الذى ماقام إلا كتتويج لنضال الفلاحين المصريين من أجل حقهم فى الأرض والحياة.

..بل وحماية لمصر، من التردى فى مخاطر التبعية.

فإن على كافة القوى الفلاحية والديمقراطية والوطنية- أيا كانت انتماءاتها الفكرية أو السياسية أو الحزبية- أن تقف على أرض النضال الديمقراطى- خلال العام الأربعين للاصلاح الزراعى- حول ثلاث شعارات..شديدة البساطة، عظيمة الأهمية:

* استمرار وتطوير وديمقراطية التعاون الزراعى.

* علاقة إيجارية متوازنة وعادلة بين الملاك والمستأجرين.

* ٥٠٪ من احتياجنا للقمح، من إنتاجنا المحلى.

كيف نقضى على «التعذيب»؟

هشام مبارك

اصبح التعذيب «مهنة» لأجهزة الأمن فى بلادنا يمارس باعتباره عملا روتينيا ضد الخصوم السياسين فى السجون والمعتقلات ومقار مباحث أمن الدولة بهدف تلفيق القضايا لردعهم.

كما يمارس على نطاق واسع فى اقسام الشرطة ضد مواطنين عاديين كنوع من التأديب أو بهدف إجبار المشتبه فيهم على الاعتراف بارتكاب هذه الجريمة أو تلك.

وتؤكد حقيقة انتشار التعذيب الأحكام القضائية التى ادانت ممارسات أجهزة الأمن بتعذيب المتهمين فى القضايا السياسية (راجع اليسار عدد ١٧-يوليو ٩٠) كما تزخر تقارير المنظمات المعنية بحقوق الانسان المحلية والدولية بنماذج عديدة من ضحايا التعذيب فى مصر. فضلا عن ماتنشره الصحف ومنها الصحف القومية عن وقائع التعذيب.

واذا كان التعذيب حقيقة لاتقبل الإنكار أو المجادلة فهل يمكن مقاومته ومنعه؟

تصعب الإجابة على هذا السؤال دون البحث عن العوامل والظروف التى تسهل ارتكاب اعمال التعذيب؟؟

هناك اتجاهات متداخلة فى تحديد العوامل والظروف التى تسهل عمليات التعذيب. فثمة اتجاه يتكرر بصورة روتينية فى تقارير المنظمات المعنية بحقوق الانسان وخاصة الدولية منها مثل منظمة العفو الدولية ولجنة مناهضة التعذيب بالأمم المتحدة. ويختصر هذا الاتجاه تلك العوامل والظروف فى غياب الضمانات القانونية وعدم التصديق على المواثيق الدولية التى تؤثم التعذيب. ومن ثم فإن شكل مقاومة التعذيب يتطلب فقط وفق هذا الاتجاه سد الثغرات القانونية التى ينفذ منها ضباط الشرطة للتنكيل بضحايا التعذيب

فى هذا السياق يشير تقرير منظمة العفو الدولية عن التعذيب فى مصر إلى عدة توصيات يؤدى تحقيقها فيما يبدو وفق اعتقاد المنظمة الى منع التعذيب. وابرز هذه التوصيات هى «مطالبة الحكومة المصرية بالتصديق على البروتوكول الاختيارى الملحق بالعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ان هذا البرتوكول هو وسيلة مهمة تستطيع الدولة بواسطتها التشجيع على التنفيذ الكامل لأحكام العهد..» الذى يمنع اعمال التعذيب.

وحين اصدرت منظمة العفو برنامجا من ١٢ نقطة لمنع التعذيب كان ١١ منها تتعلق بالتشريعات والضمانات القانونية. والنقطة الثانية عشر نصت على انه يجب على أعلى سلطة فى الدولة ان تعلن معارضتها الكلية للتعذيب وأن توضح لموظفى إنفاذ القوانين لديها انها لن تسمح بالتعذيب مهما كانت الظروف..»

أما الاتجاه الثانى فلا يتناقض مع الاتجاه الأول الذى يركز على الضمانات القانونية لمنع التعذيب بل يوسع من هذا المفهوم القانونى ولايقتصر عليه فقط إذ إنه يرى جريمة التعذيب فى مصر كظاهرة تعكس توجها عاما غير معلن فى سياسة الدولة العليا مؤداه التصدى لكل القوى والتيارات المعارضة بالقمع والبطش والتصفية.

مطلوب سد ثغرات القانون التى ينفذ منها ضباط الشرطة ليمارسوا التعذيب..

الدولة البوليسية

وهذا الاتجاه الذى يرى التعذيب باعتباره «جريمة نظام- وخطيئة حكم» ينطلق من أن العوامل والظروف التى أدت الى انتشار التعذيب ليست فقط فى غياب الضمانات القانونية.

يقول نبيل الهلالى المحامى «إن أبرز هذه العوامل يتمثل فى هيمنة الدولة البوليسية. فالتعذيب الجماعى سمة من سمات هذه الدولة بقدر ماهو فى نفس الوقت من افرازات هذه الدولة ومظاهر هذه الدولة البوليسية تجدها فى تعدد أجهزة الأمن وتضخمها وتغلغلها وتوغلها فى كافة ميادين الحياة، وتحكمها فى كل صغيرة وكبيرة من شئون المواطن. وفى محاولة نسف القضاء من الداخل يتم تعيين دفعات متتالية من ضباط المباحث فى النيابة والقضاء!»

ويضيف الهلالى «وتستعرض الدولة البوليسية عضلاتها صباح ومساء من خلال دوريات الأمن المركزى وفرق الكاراتية الرابضة حول الجامعات والنقابات والمساجد. وتسخير هذه القوات التى كادت تصبح جيشا موازيا للقيام باعمال القمع الوحشى لاى تحرك شعبى وحملات التأديب الجماعى. إضافة إلى انتشار حرب اختطاف الرهائن التى تشنها الدولة البوليسية ضد اسر المطلوب القبض عليهم».

ساحات المقاومة

والعامل الثانى الذى ادى إلى انتشار التعذيب والحديث لايزال للهلالى «هو استمرار حالة الطوارئ التى تخول لوزير الداخلية صلاحيات واسعة فى ممارسة الاعتقال العشوائى ضد المواطنين تمثل ستارا كثيفا يجرى من خلفه ممارسة التعذيب الجماعى على اوسع نطاق».

ولان العوامل التى أدت إلى انتشار التعذيب متعددة فيجب أن تكون اساليب مقاومتها متعددة ايضا لتعدد هذه العوامل التى أفرزته.

لذلك فان مقاومة التعذيب يمكن أن تتم على ساحتين كما يقول الدكتور الشافعى بشير، متحدثا فى البداية عن الساحة الدولية «فهى ساحة عظيمة للدفاع عن الانسان والكشف عن ممارسات التعذيب فى مختلف

الدول ووضع حكامها موضع المساءلة امام الجماعة الدولية لردع هؤلاء الحكام عن الاستمرار فى ممارسات التعذيب او التقليل منها. وقد قامت الامم المتحدة وماتزال تقوم بهذه المهمة منتهجة فى ذلك منهجين: اولهما دعوة الدول الى اتباع قواعد السلوك المتمشية مع احترام حقوق الانسان وذلك عن طريق وضع معاهدات واتفاقيات دولية ترتبط بها الدول وتنفذها فى الداخل كقوانين داخلية. ويتمثل المنهج الثانى فى الرقابة من جانب هيئات ولجان دولية مهمتها رصد انتهاكات حقوق الانسان والعمل على منعها. لهذه الساحة الدولية فعاليتها فى مخاطبة الحكومة ومواجهتها بالاتهامات ثم بحث الامر كمحكمة محايدة واصدار قراراها بالادانة وطلب التعويض لضحية التعذيب».

فضح الحكومة

ويفصل الدكتور الشافعى بشير هذه النقطة الأخيرة قائلا: للافراد والجماعات المهتمة بحقوق الانسان وفق الاتفاقيات التى وافقت عليها مصر ان تشكو حكومتها من التعذيب وسائر الانتهاكات للحقوق الانسانية بواسطة بلاغ أو شكوى ترسل الى امين عام الامم المتحدة بمقر المنظمة فى نيويورك أو بالمقر الاوربى فى جنيف. ثم يتم فحص الشكوى بواسطة لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة التى لها حق اجراء التحقيق بواسطة لجنة مؤقتة يكون من اختصاصها سماع الشهود كما يجوز لها تعيين مبعوث خاص لتقصى الحقائق».

ويضيف د. الشافعى بشير «وفى الساحة الدولية إيضا عدد كبير من المنظمات الدولية غير الحكومية التى يمكن الاستعانة بها لفضح ممارسات التعذيب ومساءلة الحكومات عنها».

ويؤكد نبيل الهلالى على اهمية الساحة الدولية فى مقاومة التعذيب مطالبا «بضرورة توثيق الصلات بالمنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان عامة وبالتعذيب خاصة وفى مقدمتها منظمة العفو الدولية ومركز الاتصال المستقل ضد التعذيب بجنيف "S.O.S" لإبلاغهم أولا بأول بجرائم التعذيب التى تقع فى السجون والمعتقلات. فالاستعانة خاصة بالدعم العالمى لهذه المنظمات بالغ الاهمية فى المعركة ضد التعذيب».

أما على صعيد الساحة الوطنية فإن اهم المطالب التى يجب ان تتحقق لايجاد مقاومة فعالة للتعذيب ومنعه هو إلغاء حالة الطوارئ فى البلاد.»

التعذيب فى السجون

ويضيف الهلالى..«ان ممارسة التعذيب غالبا ماتتم داخل السجون والمعتقلات وعلى يد ضباط مباحث امن الدولة، لذلك يجب حظر اتصال هؤلاء الضباط بالمحتجزين أو المعتقلين إلا تحت اشراف النيابة العامة. كذلك يجب إنشاء شرطة قضائية تخضع لها السجون تتبع مجلس القضاء الاعلى وليس وزارة العدل كما يطالب البعض. لان نقل هذا الاشراف من وزارة الى آخرى حل بيروقراطى غير فعال. فوزارة العدل جزء لايتجزأ من السلطة التنفيذية التى تصدر القرار السياسى بممارسة التعذيب.

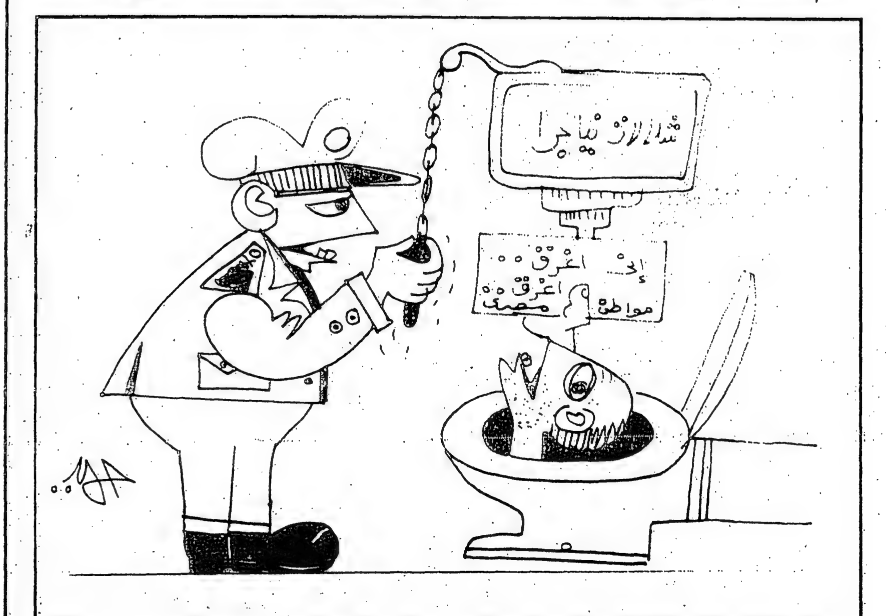
ويؤكد الهلالى على ضرورة «إخضاع اماكن الاحتجاز من سجون ومعتقلات وغيرها لرقابة قضائية فعالة وصارمة ودورية، وإخضاعها ايضا لاشكال من الرقابة الشعبية وذلك بتمكين وفود المنظمات الدولية والعربية والمصرية المعنية بحقوق الانسان بزيارة السجون والمعتقلات ومقابلة المحتجزين فى أى وقت لتحقيق الشكاوى المتعلقة باوضاع المسجونين على الطبيعة وللتحقق من احترام نصوص الدستور والمواثيق الدولية.

ويشدد الهلالى على اهمية تغليظ العقوبة على المسئولين على جرائم التعذيب بحيث لاتقل عن عقوبة الاشغال الشاقة. والنص قانونا على معاقبة الوزير الذى يتبعه جهاز الامن الذى مارس احد افراده جريمة التعذيب حتى لوظل من ارتكب فعل التعذيب مجهولا.

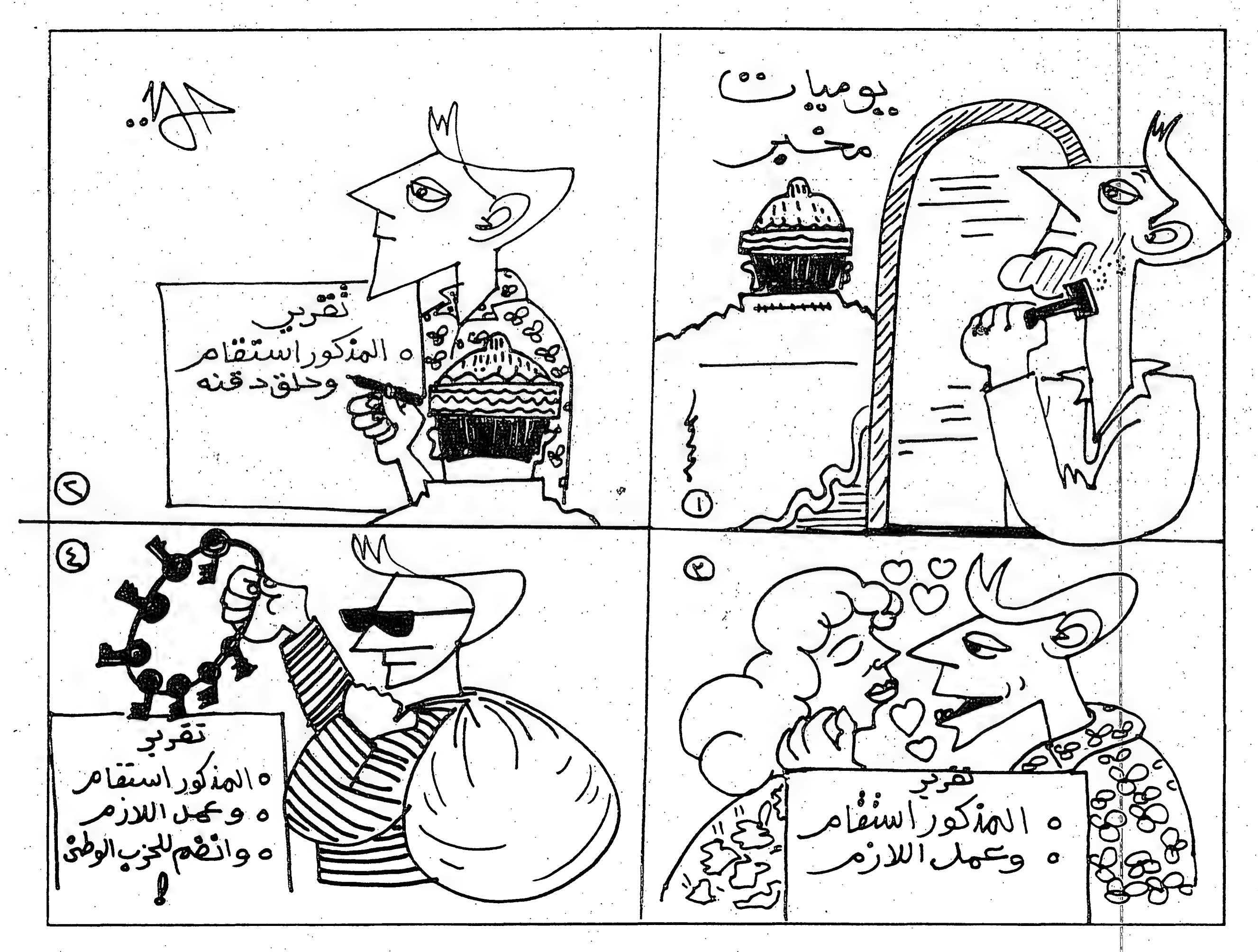
النائب العام

ويشير «عادل عيد» المحامى الى زاوية هامة فى مجال مقاومة التعذيب تلك التى تتعلق بدور النيابة فى هذه المقاومة بعد ان اثبتت التجارب السابقة أن نيابة أمن الدولة على وجه الخصوص قد تقاعست عن اداء دورها فى حماية المتهمين من التعذيب. فيطالب « بتوفير اكبر قدر من الحصانة القضائية للنيابة العامة ولمنصب النائب العام فهو صاحب الدعوى العمومية ولاشك انه كلما ارتفع منصبه وتحصن ضد تدخلات وتأثيرات السلطة العامة وخصوصا اجهزة الأمن السياسى فان ذلك ينعكس على المواطنين بمزيد من الضمانات وتوفير للحريات العامة- ولعل من المناسب ان يكون تعينه فى منصبه وعزله منه بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية وليس بقرار من رئيس الجمهورية كما هو الشأن حاليا».

زاوية اخيرة فى سبل مقاومة التعذيب يشير إليها الدكتور الشافعى بشير تتمثل فى: تجنيد الصحافة وسائر وسائل الاعلام لادانة ممارسة التعذيب وإقامة ندوات ومحاضرات عامة وحشد رأى عام قوى لإدانة ممارسة التعذيب وإيقافها ومحاكمة مرتكبيها.



الدولة البوليسية تهيمن على المجتمع المصرى



ثم يأتى دور النقابات المهنية فى هذه المهمة وخاصة نقابة الاطباء. إذ ان الاطباء هم أكثر الناس قربا من السجين الذى يتعرض للتعذيب بحكم عملهم كأطباء رسميين فى المعتقلات والسجون وقد وضعت منظمة الصحة العالمية والجمعية العامة للامم المتحدة ميثاقا لاداب مهنة الطب. حيث يحظر عليهم المشاركة بأية طريقة إيجابية اوسلبية فى عمليات التعذيب، وقد يتعرض الطبيب لضغط أو عقاب من جانب السلطات بسبب ذلك وهنا يجب على نقابات الاطباء حماية اعضائها بكل الاجراءات ضد كل محاولة تهدف إلى اخضاع الاطباء وافراد عائلاتهم للتهديد والوعيد.

ويقول نبيل الهلالى المحامى «إن التعذيب الجماعى يتطلب مواجهة شاملة حازمة تتوحد فيها جهود ونضال كل المواطنين: الاحزاب الديمقراطية النقابات العمالية والمهنية والمنظمات الجماهيرية.. ونضالنا ضد التعذيب يجب ان يتحلى بالاستمرارية وطول النفس.. ففى ظل الظروف المتردية للديمقراطية فى بلادنا.. من غير الواقعى تصور امكانية تحقيق نتائج سريعة»

ويكاد يكون حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، هو الحزب الوحيد الذى طرح برنامجا متكاملا «لوقف التعذيب وضمان عدم تكراره وذلك فى وثيقته الهامة «برنامج للاصلاح الديمقراطى» الذى أصدرته لجنة الحريات التى تتولى مسئوليتها الصحفية أمينة النقاش» ويتكون البرنامج من تسع نقاط هى:

١- إلغاء تبعية السجون لوزارة الداخلية وتنفيذ توصية قضاة مصر فى المؤتمر الاول للعدالة بتبعية السجون للهيئة القضائية.

٢- إنشاء شرطة قضائية تتبع المجلس الاعلى للقضاء.

٣- إلغاء القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٦ الذى يحول بين المواطنين وتحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر ضد الموظف العام إلا بواسطة النيابة. وتعديل «قانون الاجراءات الجنائية لتحويل المجنى عليهم فى جناية التعذيب- استثناء من القواعد العامة- حق تحريك الدعوى الجنائية أمام محكمة الجنايات.

٤- إلغاء نيابة الدولة.

٥- إلغاء المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية التى تخول لرئيس الجمهورية الحق فى إحالة أى قضية للقضاء العسكرى.

٦- إلغاء القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء محاكم الثورة.

٧- إلغاء القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٨ والذى يعطى لوزير الداخلية الحق فى تحديد أماكن (غير السجون العامة) يجوز احتجاز كل من يعتقل أو يتحفظ عليه فيها وبقرار منه.

٨- الأخذ بنظام قاضى التحقيق كضمانة عملية لحق كل مواطن يقبض عليه فى العرض على قاض يقرر بعد سماع أقواله الإفراج عنه أو استمرار حبسه.

٩- تحسين الأوضاع فى السجون وكل أماكن الحجز وضمان الحقوق وحسن المعاملة.. وينظم الأوضاع فى السجون القانون فقط...

فهل تتبنى الأحزاب والنقابات والمنظمات والقوى الديمقراطية هذا البرنامج؟.

برلمان ۹۰/ ۱۹۹۱

بعد المعارضة الاخوانية و"الدستورجية" المعارضة "اليسارية" الشاملة.. ماذا قدمت؟

مصباح قطب

جاء على «البنى آدم» وقت كاد يحسب فيه أن الله إنما خلق مصر، لتكون بلد المنعطفات، من كثرة ماقيل فى كراسات انشاء التلاميذ، وفى الدعاية السياسية الرسمية، وفى خطب ساسة «اليمين» المصرى من أننا اليوم (كل يوم) نمر بمنعطف تاريخى هام. وفى الوقت الذى فقدت فيه اغنية المنعطفات جمهورها تماما اذ بالبلد تمر بالفعل بمنعطف تاريخى وهام.. وخطيرا ووقفت مصر.. الفقيرة المنتجة فى ذهول فهى لاتملك ترف القول انه منعطف مثل كل المنعطفات ذلك ان هذا المنعطف بالتحديد يكويها فى أمانيها الإنسانية والحياتية والوطنية والسياسية والاجتماعية. كما أن البلد لم تأخذ لهذا الأمر عدته، من طول ماسبق من الهزل والهزال السياسى.

وتنوعت ردود الأفعال. ومايعينا منها هنا بالذات هو ذلك الذى يتعلق **بفرسان التجمع الخمسة فى مجلس الشعب** وتقييم الناس لأدائهم- فضلا عن حساب الملكين التجمعى- ذلك التقييم الذى اشتط بقسوة جارحة ومغلوطة حين وصل الى حد اتهام التجمع بعقد صفقة مع الحكومة، نظير دخول التجمع مجلس الشعب بعد غياب ۱۱ عاما فهذا الشطط خارج نطاق المناقشة لأن التاريخ والواقع والرجال يكذبونه كل يوم! عدا ذلك فهناك عدد هام من التساؤلات الجادة، تعكس حجم الأمانى الوطنية المودعة فى التجمع ونوابه.. خاصة أن على رأسه ورأسهم «**خالد محيى الدين**» الزعيم التاريخى والمحترم فى الحركة الوطنية المصرية.

من ذلك مثلا : من أين يأتى شعور كثير من الناس، وبالذات خارج دوائر النواب، بأن أداء التجمع كان هادئا، وغير «ساخن» فى الوقت الذى مرت فيه قوانين قطاع الأعمال وضريبة المبيعات وتمديد الطوارئ.. فضلا عن كارثة الخليج؟

– لماذا لم يستخدم التجمع، وهو الداعى لإقرار حقوق التظاهر والاعتصام والاضراب السلمى، اشكالاً احتجاجية كالانسحاب من الجلسات والاعتصام بالمجلس، أو مقاطعة جلسة أو أكثر وغير ذلك فى مواجهة سيل التحولات التشريعية المعادية لمصالح الشعب المصرى.

بل ولماذا لم يستخدم طريقة المرحوم «**محمود القاضى**» فى عقد مؤتمرات صحفية داخل المقر البرلمانى كلما دعت الحاجة؟

– ماذا قدم نواب التجمع فى مواجهة كافة القضايا المطروحة وأين موقع الخطاب التجمعى القائل بحكم الأقلية الطفيلية التابعة من خطابهم السياسى فى البرلمان؟

– كيف كان التنسيق بين اعضاء التجمع

التسابق بين الحكومة والمعارضة اليمينية.. كان سيقود البلاد إلى كارثة محققة

نواب التجمع لايعرفون التزويغ ولا الغياب عن الجلسات ولا اللف على الوزارات.

عشرات الأسئلة وطلبات الإحاطة حجبت عن المجلس




أبو العز الحريرى/ قبارى عبد الله.. أعضاء الهيئة البرلمانية

الخمسة وبينهم وبين الهيئة الاستشارية فى الحزب، وماهو السبيل حتى لاتطغى «البرلمانية» على أساليب عمل الحزب فى الشارع السياسى؟ وحتى لاتطغى «التصويتية» على أساليب عمل النواب فى البرلمان؟

إلى جانب ذلك كله فثمة أسئلة أخرى عن مستقبل المجلس، والجياع، والانتفاضة الفلسطينية، والمقارنة بأداء المعارضة اليمينية السابقة، أو بكتلة المستقلين حاليا، وماالذى يعتزم نواب التجمع تقديمه فى الدورة القادمة التى ستبدأ فى نوفمبر.

لقد قدمت اليسار فى الشهر الماضى تقييما علميا احصائيا وتحليليا شاملا للدورة البرلمانية المنقضية برمتها، والخلفية السياسية والدستورية والقانونية التى تحكم عمل مجلس الشعب، وكتله.

واليوم نحن مع نواب التجمع فقط.

قبل ماذا فعلوا؟.. مع من هم؟!

خالد محيى الدين هو.من هو. لطفى واكد أشهر من أن يعرف. غير أن سطوراً قليلة عن البدرى فرغلى وعبد العزيز شعبان ومختار جمعه، النواب التجمعيين، العمال من صلب عمال، واجبة فالبدرى فرغلى إبن الصعيد الجوانى النازح الى زهرة الوطنية المصرية (بورسعيد)، تعبير مكثف عن دراما لقاء الفلاح بالملاح فى الحياة الاجتماعية المصرية. وهو شيال حمرل بالمعنيين، الواقعى والأسطورى.. فقد عمل حمالا بالشحن والتفريغ حتى ماتت جلدة الكتفين وقد حدث وهو صغير ان سأل مسئولا بالاتحاد الاشتراكى: كانت اليومية ٣٥ قرشا قبل التأميم وبعده لازالت كذلك فمن الذى يستغلنا إذا كان عصر المقاولين المستغلين قد مضى؟ وكان طبيعيا أن يقول له المسئول على الفور. اذن فأنت شيوعى و كان البدرى بالكاد يفك الخط فى الكتابة والحياة. والبدرى أخيرا حافظ أمين للتراث الفلكلورى البورسعيدى المقاوم، وللخلطة الدينية البحرية الوطنية الشعبوية السائدة فى المدينة.

أما مختار جمعه فهو نموذج مجسم لحلم لم يتحقق بعد للانسان فى عصر انتهاء استغلال البشر للبشر. نهر من الطيبة والسماحة و الأريحية وخفض جناح الذل من الرحمة للأمهات والناس لاحدود له . وهو ابن النوبة البار الذى لطشته التحولات الاجتماعية لثورة يوليو ففتحت وعيه الجنوبى على خريطة الوطن كله، وان ظلت النوبة همه الأكبر، المشحون بكل أنا شيد الغربة والشجن، التى لاتفارق النوبى حتى ولو اصطفاه الله فى الجنة، عرف السجون والمنافى والتعذيب كمناضل يسارى صلب، لم تلن له قناة أبدا. ويبقى **عبد العزيز شعبان** ، نقابى شركة مصر حلوان للغزل والنسيج، والذى يدل مظهره ومخبره من أول وهلة على جذوره وفروعه.. نموذج للصعيدية الذهبية لفقراء مصر فى موعدها المحتوم مع الشمس...(دأب) ، وعمل غنمة بنمنمة لبناء هرم الانسان المرتاح الضمير تجاه ربه وحبه (الوايلى) ووطنه والناس. صعود هادئ لايستعجل و لاينكص. هؤلاء هم أذن الثلاثة الذين دخلوا المجلس لأول مرة فأين التقييم الشامل؟

يتفقون حول:

يتفق نواب التجمع الخمسة على أن عددهم الذى لايمثل سوى ١ر١٪ من اعضاء برلمان، يملك الحزب الحاكم ٨٩٪ من أصوات نوابه، كان عاملا رئيسيا وراء الحد من تأثير مواقفهم، وكان مانعا فى كثير من الحالات لاتخاذ احتجاج كالمقاطعة أو كالانسحاب من الجلسات... وقد حدث ان اتفق نواب التجمع وعدد من المستقلين على الانسحاب اثر مناقشة تمديد قانون الطوارئ فرفع د. **فتحى سرور** رئيس المجلس الجلسة حتى دون تصويت (وهو ماسجله **عبد العزيز شعبان** فى الجلسة التالية). وفكر اعضاء التجمع فى حث المستقلين على الانسحاب ثانية عند مناقشة قانون قطاع الأعمال غير أن المحاولة باءت بالفشل.

ويتفق النواب أيضا على أن الاداء البرلمانى كان بشكل عام مرضيا، كما يتفقون على الحاجة إلى مزيد من التنسيق فى الدورة القادمة، بعد أن ظل الاجتهاد الشخصى هو الأساس فى عملهم فى الدورة السابقة، حيث لم يظهر عمل الهيئة الاستشارية فى حزب التجمع، والتى تشكلت للتخديم على النواب، سوى فى إعداد الرد على بيان الحكومة، والرد على بيان الموازنة العامة والخطة. كما ظهر قدر من عدم التنسيق حيال الاستجواب الخطير الذى تقدم به البدرى طالبا سحب الثقة من وزير الزراعة د. والى.

ويتفق النواب أيضا على أن المعارضة اليسارية، قدمت، وهى تتصدى لقيادة المعارضة تحت القبة لأول مرة، معارضة

خالد محيي الدين «يقبض» بيده على وزير الداخلية.. ولطفي واكد يبتسم..

عقلانية موضوعية راقية، كان هدفها الأساسي انقاذ مايمكن انقاذه في ظل اتفاق الحكومة مع صندوق النقد الدولي والاتجاه إلى خصخصة الحياة المصرية، واشتداد قبضة اليمين على مقاليد البلاد، وزيادة تداخل اليمين المحلي بالدولي، والتدهور على ساحة الدول الاشتراكية سابقا، وهيمنة أمريكا على العالم.. الخ ويرى النواب ان وجود معارضة يمينية- كالبرلمان السابق الذي شكل الوفديون وتحالف العمل والاخوان قوام المعارضة فيه- كان سيقود البلاد إلى كارثة محققة من جراء التسابق في مضمار- واحد هو : لليمين در.. سريعا مارش! وأن المعارضة اليسارية أشاعت في البرلمان مفردات جديدة للنقد السياسي، انعكست حتى على أداء نواب الحزب الوطني انفسهم.. حيث وجه كثير منهم انتقادات حادة لكثير من السياسات الحكومية، وإن صوتوا بالطبع لصالح الحكومة في كل مرة.

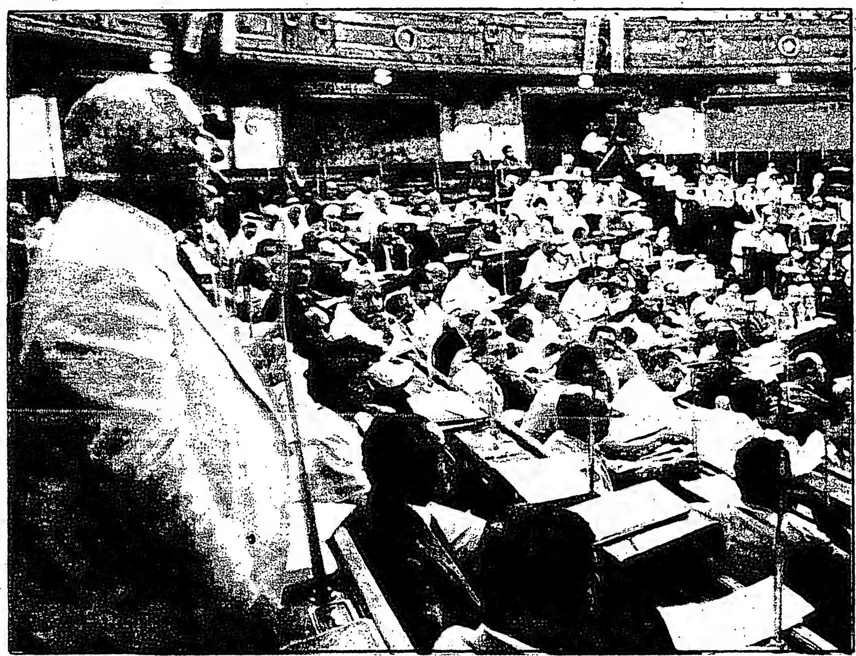
وقدمت المعارضة اليسارية ايضا نموذجا طيبا للانضباط الحزبي والالتزام البرلماني، حيث لاتغيب عن الجلسات ولاتزويغ ولاانشغال في توقيعات ودوران على الوزارات مما يلهي عن متابعة القوانين والاتفاقيات هذا فضلا عن العلاقة المحترمة مع الجماهير في دوائرهم

خالد يتحدث..

ويرى خالد محيي الدين أن قيام المعارضة التجمعية بتقديم ٣ أسئلة واستجواب واحد، لابد من النظر اليه من زاوية الاسئلة وطلبات الاحاطة الكثيرة التي قدمناها ولم تدرج وهذه إحدى مشاكل المجلس، فإدراج الأسئلة لايتم طبقا لقاعدة معروفة، وثانيا من منطلق اننا سعينا دائما للحصول على الكلمة، لدى كل مناقشة، و حصلنا عليها إلى حد معقول، وقلنا رأينا.. ان الاعلان عن سياسات التجمع البديلة من خلال مؤسسة لها وضعيتها الدستورية، وثقلها، كالبرلمان هدف رئيسي من أهدافنا.. وكون الناس تتوقع منا أن نوقف السياسات التي تعارض مصالحهم فهذه قضية أخرى تقتضي لقاء الشارع بالعمل العام في الأحزاب والنقابات والمنظمات. ان التغيير لايجري في عالم اليوم بالوكالة أيا كان الوكيل. لقد عجزت الكتل البرلمانية الشيوعية- على كثرة عددها- في برلمانات أوربا الشرقية، عن منع التحولات الرأسمالية في بلادها.

لقد اخترنا طريق العقل لا الاثارة.. وأضفنا إلى دائرة الاهتمامات الضيقة للمعارضة السابقة، التي حصرت نفسها في قضايا التعذيب والاعتقالات والشريعة.. اضفنا البعد الاجتماعي والاقتصادي بل والمنظور الشامل للمسألة الديمقراطية. لقد وافقوا في البرلمان الماضي كثيرا على الموازنات وبيانات الحكومة.. وأيدوا شركات توظيف الأموال التي نهبت أموال العباد وخربت اقتصاد البلاد. بينما وقفنا بكل قوة ضد قانون قطاع الأعمال وأكدنا أهمية الدور الخاص للدولة في مصر والتخطيط في بلد نام حتى في ظل الخصخصة وعارضنا قانون

لطفي واكد.. يتكلم والمجلس ينصت



القيادات العليا فى هذا القطاع، والذى ثبت للكافة أناكنا على صواب لأنه قانون غير عملى... قد يصلح للغرب وللولايات المتحدة ولايصلح لنا، ووقفنا ضد ضريبة المبيعات وبعدها وقفت ضدها كل فئات الوطن من فقراء وتجار ورأسمالية منتجة ندافع عنها وعارضنا مد العمل بقانون الطوارئ لمدة ثلاث سنوات، وعارضنا الاستمرار فى تفويض رئيس الجمهورية بإصدار قرارات لها قوة القانون فى مجال التسليح. وعارضنا تدمير العراق والكويت والتدخل الأمريكى فى المنطقة. وقلت فى مناقشة تقرير اللجنة العامة إننى مع سعى الرئيس مبارك للسلام لكن لست مع تقرير اللجنة ونشرت الأهالى رأيى كاملا فى القضية.

ويضيف خالد: ولاشك أن نصيبنا فى الاعلام الرسمى، من تليفزيون وصحافة قومية كان أفضل كثيرا عما كان عليه الحال بعد ٧٦ (كان للتجمع ٣ أعضاء هم **خالد** والمرحوم **قبارى عبد الله وأبو العز الحريرى** وفيما بعد قضى ابو العز ٣ شهور ساخنة اوائل ٨٤... وقد أكد لى نائب وطنى معروف يومها ان ابو العز لن «يشم» المجلس ثانية!!)

ويواصل خالد: **ولأننا نعارض فى المنهج أساسا**، والدليل على ذلك ردنا القوى الشامل على بيان الحكومة، والذى سلمناه لرئيس المجلس وهيئة المكتب ورؤساء اللجان ورئيس الوزراء والوزراء، وترجمنا معانيه فى كلماتنا اثناء الرد.. **فان موقفنا قد يبدو أحيانا أقل حدة من نواب يعتقون مع الحكومة فى المنهج الذى يجسده بيانها والموازنة، ويتيحون لأنفسهم بذلك فرصة واسعة فى استخدام أدوات الرقابة البرلمانية من اسئلة وطلبات إحاطة واستجوابات.** وفى مواجهة الاسهال التشريعى، الذى تفاقم كمرض فى هذه الدورة أكثر من أى وقت مضى (٢٠٨ قانون+ ٨قرارات من الرئاسة+ ١٩٣ اتفاقية فى ٨٩ جلسة استغرقت ٣٠٦ ساعات ونصف، هذا عدا ٤٣١ تقريرا صدرت عن ٢٥٦ اجتماعا للجان). فى مواجهة ذلك يتفق اعضاء التجمع على أن الظروف التى أحاطت بمجلس الشعب السابق، وتراكم القوانين والاتفاقات، علاوة على موجبات الاتفاق مع الصندوق.. كلها عوامل كثفت ظاهرة السلق غير أن التجمع أصر بعد سلق قانون المبيعات على ضرورة عرض المشروعات على الأعضاء فى وقت مبكر، لتتاح الفرص الكافية لمناقشتها. وقد تحقق ذلك نسبيا فى قانون قطاع الأعمال، إلى درجة أن الحكومة اعادته إلى مجلس الوزراء لتعديله، بعد أن كان قد وصل إلى الأعضاء!! ويشير **خالد محيى الدين** إلى نقطة هامة اذ يؤكد أن التجمع ومنذ نشأته دأب على التحزير من الاتجاهات السياسية الرامية إلى تصفية مكاسب ثورة ٢٣ يوليو وانجازات الحركة الوطنية المصرية فى مجالات الاستقلال الوطنى والتنمية المستقلة والديمقراطية والعدالة.. وقد كشفنا ذلك بكل السبل الممكنة وتصدينا له بكافة الوسائل، وعملنا اليوم فى البرلمان - وخارجه- لايبدأ من فراغ ولن ينتهى إلى فراغ. ويضيف: لقد أسر لى نواب فى الحزب الوطنى انهم يشعرون ان هذا البرلمان هو آخر برلمان ينتمى إلى تراث ٢٣ يوليو. وبصرف النظر عن مجمل مواقف هؤلاء النواب فان أمامنا حقائق ماثلة تشير إلى تحول جذرى فى المجتمع سيؤدى بالضرورة إلى فرز محدد للمصالح المختلفة وللمعبرين عنها.

وهنا يؤكد **لطفى واكد ومختار جمعة** ذات الفكرة، بل ويقولان باحتمال ان تنضم اصوات من الحزب الوطنى مستقبلا إلى صوت المعارضة، رغم شيوع الارتزاقية والنفاقية والمصلحجية بين نواب الحرب الحاكم بتعبيرات عم مختار.

سيادة. ديمقراطية. عدالة

واجمالا يقول خالد : **مفيش قضية فيها مساس بالاستقلال السياسى إلا وعارضناها. مفيش قضية فيها الوطنى بالعدالة الاجتماعية الاوعارضناها. مفيش قضية فيها مساس بالديمقراطية الا وعارضناها.** عارضنا من حيث المبدأ، وعدلنا فى التفاصيل عند النقاش قدر المستطاع.

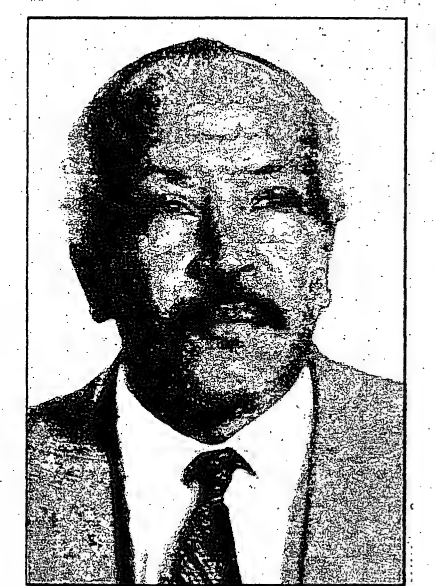
ويذكرنى كلام الاستلذ خالد أن البرنامج الانتخابى العام لحزب التجمع كان قد حمل هذه الشعارات الثلاث (**التنمية المستقلة- العدالة الاجتماعية- الديمقراطية**) وقد لاحظت ان البرنامج الانتخابى وضع أولوية لقضية الديمقراطية الحقيقية، وضمنها الاصلاحات الدستورية المطلوبة، فى حين وضع رد التجمع على بيان الحكومة قضية التطور السياسى والديمقراطى فى الفصل الرابع ونص على انه «يعاب على بيان الحكومة انه يغيب عنه قسم هام بل لعله أهم الأقسام على الإطلاق وهو القسم المتعلق بالتطور السياسى الديمقراطى» وفى هذا الفصل عرض الرد بذكاء، وان بهدوء، عورات النظام الدستورى والسياسى القائم، وإن لم يطالب بإصلاحات دستورية ولعلى أشير إلى أن المعارضة اليمينية السابقة كانت تصادمية فى المسألة الديمقراطية بشكل خاص، لأنها تقدر أنها بديل انتخابى جاهز لاستلام السلطة بالصناديق بينما يرى التجمع أن فرصته فى هذا الصدد غير محسومة، كما أنه لايعيش دائما حالة البديل وان كانت اطروحاته بديلا سياسيا شاملا وحقيقيا للحكم القائم، وليست مجرد منافس يزايد بالفاغة الدستورجية على الحكم. وللأمانة ايضا فقد كان موقف اعضاء الأخوان والعمل بالذات من العدوان الأمريكى على ليبيا (١٩٨٦) بالغ القوة، ووصل بهم الشطط إلى حد أن أحدهم هاجم بطرس غالى وهو يدافع عن الموقف الرسمى متهما إياه بالتواطؤ!! وللتذكرة فقد فشلت المعارضة الوفدية والتحالفية فى قضية جوهرية تتعلق بها أساسا هى قضية حكم المحكمة الادارية العليا باسقاط عضوية ٧٨ نائبا واحلال آخرين

خالد محيى الدين:

- **التغيير لايجرى بالوكالة.. ولابد من لقاء بين العمل فى الشارع والأحزاب والنقابات والعمل فى البرلمان.**
- **تصدينا لكل القضايا التى تمس الاستقلال الوطنى والعدالة الاجتماعية أو الديمقراطية.**
- **فى برلمان ٧٦ كانت معارضتنا تلتقى مع مد سياسى عارم فى الشارع.. واليوم الوضع مختلف.**


عبد العزيز شعبان


البدري فرغلي


مختار جمعة

صوت الطبقة العاملة الحقيقي

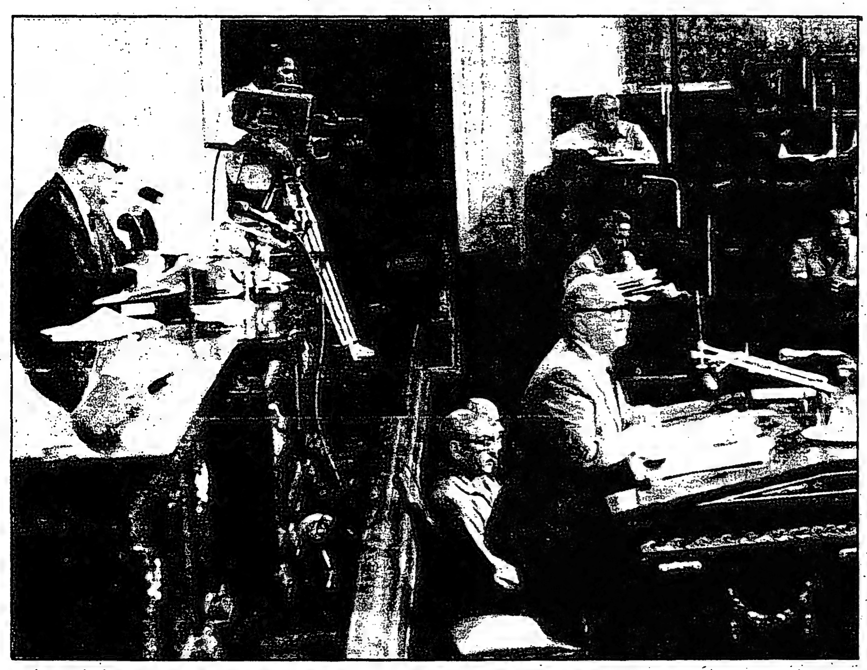
محلهم، كما كان الحاحها فى ضرورة التعجيل بطرح قوانين العلاقة بين المالك والمستأجر، مستفزا وواضح الانحياز للملاك.

عود إلى التجمع

ونعود إلى التجمع. وفى حوارات سريعة قلت لخالد محيى الدين: سبق ان قلت فى أواخر السبعينيات ان الواحد فى التجمع بمية فلماذا نركز دائما على الدفع باننا ٥ فقط فى مشكلة قوة التأثير ؟ قال خالد: هذا لايمنع ابدا من اجراء حسابات موضوعية تأخذ فى الحسبان كل الظروف المحيطة. اننا لم نوقف، مع زملائنا فى برلمان ٧٦ كامب ديفيد ولا القوانين السيئة السمعة ولاقوانين الانفتاح ولكن معارضتنا النقت والمد السياسى العارم فى البلد فخلقت مناخا خصبا والآن الوضع مختلف.

-س: وهل سيتم المجلس الحالى مدته فى ظل الأوضاع الراهنة. إن الصورة تقول ان انفصاما قويا بين الوقائع وبين تركيبة المجلس سيتبلور بشدة خلال العامين القادمين؟ قال خالد: أظن إن المجلس سيستمر مالم تصدر أحكام بعدم الدستورية. غير أن ذلك ليس مما ينبغى أن يشغل السياسى. نحن نمارس دورنا وسنمارسه طالما بقى المجلس. واذا جدت ظروف أخرى، فحزبنا بقدراته وطاقاته وتفكيره العلمى قادر على الاستجابة للتحديات الجديدة. وهنا يضيف البدرى فرغلى إن المجلس سيستمر بسبب وحيد هو أن الحكم لايستطيع «الكسكسة» خطوة واحدة إلى الخلف والا انفجرت الأوضاع. ان من مصلحته، ومع ضغط الأزمة الاقتصادية وزيادة الضغوط البوليسية والحديدية على المجتمع، بقاء البرلمان كنافذة فى اطار حدده هو ولن يسمح بوجود حرية أكثر منه أيضا.

ويفاجئنا عبد العزيز شعبان بالتأكيد على أن المجلس ربما يتم حله بعد انتهاء برنامج الألف يوم.. فكل سياسة تأتى بالمعبرين عنها وبعد اقتصاد السوق وخطاب النوايا والموقف شبه المتبلور لتغيير الدستور والغاء نسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين وقيادة القطاع العام للتنمية والتخطيط وتكافؤ الفرص... الخ فلا بد من وجوه تمثل ذلك. لقد



خالد محيى الدين، يرد على بيان الحكومة ويعلن رفض التجمع لسياساتها.

شعر د. سرور باتجاه الريح عندما قال لنواب الوطنى الحالى، ذات مرة: الله هو المجلس ده كله ملاك ولايه؟!

ويضيف عم **مختار جمعة**: بعد أن اصبحنا كدول الجباية المملوكية، وبعد الانفصال المريير بين الـ فوق والـ تحت، ووضع الشعب فى أوضة ضلمة وقفل الباب والشباك.. فان التكهن بتغيير المجلس وارد جدا. ان نواب الوطنى يعبرون فى الكواليس عن ضيق متزايد لاملاء حزبهم.. ولديهم شعور أعلى بالذات نابع من منهج الانتخاب الفردى.. فضلا عن هذا فالبلد بلا حكومة. وكل واحد بيعمل اللى هوه عايزه.. انه وضع سيولة تنتظر تشكيلا جديدا.

– قلت للنواب التجمعيين (عدا خالد): شعرت وشعر كثيرون بالاهانة لمناقشة قانون وهمى كقانون محو الأمية صبيحة الحرب البرية ضد العراق مار أيكم؟

مختار جمعة: كانت اهانة مقصودة، تقدم صورة للعالم الخارجى ان الأوضاع تمام إلى حد أن الحكومة والمعارضة،بالاستغراق فى مناقشة هذا القانون، يلعبان الطاولة

لطفى واكد: اختزل التليفزيون كلمتى عن الخليج فبدت غير واضحة، أو كأننى أؤيد الاتجاه الرسمى.. لقد قلت كلاما شديد التميز ضد تدمير العراق وحييت صمود الشعب والجيش العراقيين وأدنت المجزرة التى تستهدف تقوية اسرائيل فى المنطقة والاستيلاء على منابع البترول و...

مقاطعة: انت بالذات كنا ننتظر منك أكثر اننا نعتبرك بلا تملق كتيبة قوات خاصة فيما يتعلق بالموقف من الاستعمار والصهيونية؟

– **واكد**: ارجعوا لكلمتى واحكموا.. ثم ان موقف الانسان فى كل القضايا هو تعبير شامل عن موقفه ضد الاستعمار وضد الاعتداء على السيادة الوطنية. اليس موقفى ضد الطوارئ وضد ضريبة المبيعات علامة فى هذا الطريق؟

البدرى: دخلنا المجلس وكارثة الخليج تسد الآفاق، والأزمة الاقتصادية تمسك بالخناق.. ولم يكن ممكنا أن نبدأ بشن العواصف فى المجلس ونحن لم نختبر المسرح بعد.. غير أن الحكومة سمعت بعد ذلك مناما لم تسمعه وكشفنا الكثير من المواقف المعادية للشعب وعدلنا ما استطعنا مثلا: اخراج الأدوية من ضريبة المبيعات، وانتزاع بعض المكاسب للعمال والنقابات والجمعيات العمومية قانون قطاع الأعمال.

شعبان: المحزن ان قانون محو الأمية لم تتخذ أى خطوات فى سبيل تنفيذه حتى الآن. لقد اعترضنا على القانون من حيث المبدأ.. وعندما مررته الأغلبية الى المناقشة أوضحنا انه قانون همايونى ولن ينفذ.

وعن حجب أخبار الانتفاضة فى التليفزيون المصرى بعد حرب الخليج (ومن قبل كانت محجمة) ظل سؤالى معلقا وان كان لطفى واكد يؤكد انه بشكل عام قال لوزير الاعلام ان اقامة محطات فضائية وشبكات أمر هام، لكن الأخطر انصراف الناس، وبالذات اثناء حرب الخليج، عن اعلامنا الرسمى الفج والمزور، وقال **البدرى** انه هدد بشتم شامير وشركاه اذا لم يكف نواب الوطنى عن شتم

التجمع
وتصافى الحساب البرلمانى

قدم نواب التجمع استجوابا واحدا، «ونوقش» حول السياسة الزراعية وفشلها فى مجالى القمح والأسماك، وذلك من جملة ١٣ استجوابا قدمها المستقلون– ونوقش منها خمسة– وبالطبع لم يتقدم نواب الوطنى باستجواب.

ومن المفيد متابعة عناوين الاستجوابات لنعرف موقع اهتمامات التجمع من هذه الأداة الرقابية القوية، ومدى إمكانية استخدامها مستقبلا.

١– فشل سياسة الحكومة ومخالفتها لغالبية مواد الدستور.

٢– تطبيق النظام الجديد للسوق الحرة، المصرفية وأثره على الأسعار.

٣– ارتفاع أسعار البترول والبنزين وانعكاسه على الأسعار.

٤– اختفاء طالب بعد اعتقاله وقد نوقش بعد تحويله لطلب احاطة.

٥– استجواب عن مستشفى الخانكة.

٦– الاستجواب حول اثر زيادة سعر الفائدة على الانتاج والسلع والمواطنين

٧– فصل إنتاج الخبز عن توزيعه (نوقش بعد ضم عدد من الاسئلة وطلبات الإحاطة إليه).

٨– استجوابان عن مياه النيل وتطهير الترع (نوقشا).

٩– سلبية سياسة الحكومة تجاه قضايا المجتمع والفقر والفقراء.

١٠– حصول شركات الاستثمار على البترول ومشتقاته بأسعار مدعومة برغم الغاء الدعم على الفقراء (نوقش)

١١– قراصنة السفن المصرية فى ارتيريا (نوقش) بعد تحويله الى طلب احاطة ويبدو ان ذلك سيكون مصير كل استجوابات النائب الدمياطى كمال خالد).

ان التحليل الاجتماعى لمضمون هذه الاستجوابات يكشف للوهلة الأولى اهمية أن يبادر التجمع باحتضان قضايا مشابهة، وخلال هذه الأداة بالتحديد.. فهو أولى كحزب وطنى وحدوى تقدمى.. وكهيئة برلمانية حزبية فرصتها أقوى فى النهاية من أى مستقل.

ومن بين ١٥٠ سؤالا و٥٠ طلب احاطة تمت مناقشتها، كان نصيب التجمع ٣ أسئلة فقط وطلب إحاطة واحد. ويكشف نواب التجمع وفى مقدمتهم خالد محيى الدين ان الحزب تقدم بالعديد من طلبات الإحاطة والأسئلة التى لم تدرج فمثلا تقدم خالد بـ٣ طلبات إحاطة حول المعوقين، وموعد زيارة الرئيس لبريطانيا، وعدم عرض خطاب النوايا على مجلس الشعب. وتقدم البدرى فرغلى بثلاث طلبات احاطة حول التلوث فى البحيرات، وحول التعريفة وقناة السويس. كما تقدم بالعديد من الأسئلة ولم يدرج منها

عرفات والفلسطينيين. (بالطبع هناك اسئلة معلقة كثيرة ومنها مثلا عدم اثارة المواجهة الدامية بين الشرطة وطلبة جامعة القاهرة، وعدم الإصرار على مناقشة حرب الخليج وقضية عمال الحديد والصلب رغم الطلبات المستوفاة بأكثر من ٢٠ توقيعا .. الخ).

سوى سؤال واحد وتقدم مختار جمعة بسؤال حول الاتاوة المفروضة فى النوبة على تسويق القصب. وطلب احاطة (ضم الى آخر) حول احتراق محطة كهرباء أسوان، ونوقشا. وقدم عبد العزيز شعبان سؤالين أدرج منهما واحد. ولم يتمكن اعضاء التجمع والمستقلون من فرض مناقشة الموضوعات التى جمعوا لمناقشتها أكثر من عشرين توقيعا.

وإذا كان من المفروغ منه ان يصوت نواب التجمع ضد كل مافيه مساس بمصالح الوطن والفئات المطحونة من قوانين، فاننا بحاجة الى دراسة معمقة للقوانين التى وافقوا عليها ومحتواها ومنها على سبيل المثال قانون تشغيل العمالة فى الخارج وقانون الشهر العقارى...

وإذا كان من الصعب ان تفرض هيئة برلمانية صغيرة مشروعا بقانون. فان التجمع قد تقدم، من قبيل الاحساس بالمسئولية ، بعدة مشروعات قوانين إلى لجنة المقترحات والشكاوى منها كما يوضح خالد محيى الدين قانون بتعديل قانون سرية الحسابات يضمن التوازن بين حقوق الأفراد وحقوق أجهزة الرقابة وقانون باقرار حق الاضراب والتظاهر وقانون بانشاء مجلس أعلى للأجور والأسعار من كل ذلك فان خبراء ناقشهم أثناء إعداد هذا التحقيق يرون ضرورة ان يبرز التجمع جانب محاكمته للسياسة الحكومية أكثر من اهتمامه بعرض ارائه. وأن يبتكر وسائل جديدة للاحتجاج على تجاهل اسئلته ومشروعاته، وعلى القوانين التى تجور على حق الوطن والمواطن، أسوة بما يحدث فى البرلمانات فى العالم كله الآن (انجلترا- اليابان- باكستان وغيرها ولانتحدث عن أساليب خلع الملابس والكلمات والضرب بالأحذية!!).

وأن يبرز التجمع أن وقوفه مع الناس يعنى أكثر من مجرد الحاصل الحسابى لمواقفه التصويتية. اذ أن الحكومة لن يفيدها فى شئ ان يعترض على قانون ١٠ أو ٢٠ نائبا.

ويضيف الخبراء: ان الموضوعية مفهوم متحرك وهى لاتعنى فقط أو دائما المناقشة العقلانية الهادئة، وقد قاطع نواب الوطنى- ورئيس المجلس- خالد محيى الدين أثناء القاء كلمته حول بيان اللجنة العامة عن حرب الخليج أكثر من ٢٠ مرة، منها مرات كانت المقاطعة تأخذ شكل الفاغة فقط (بطريقة هييه) وأخرى للسخرية: قال بيقولك ايه.. متحفظ؟!! وثالثة لقرض كلام لم يقله خالد. وعندما قال خالد محيى الدين ان الناس تتساءل هل معاهدة الدفاع المشترك التى تم بها تبرير مسلكنا فى الخليج ستطبق لواجتاحت اسرائيل الأردن مثلا قال عضو: ده كلام ناس قاعدة فى غرف مكيفة!!

ان الفهم التاريخى للعملية البرلمانية يمكن أن يولد فى اطار موضوعى ايضا طريقة للرد على مثل هذه الاستفزازات التى تبدد الجهد وترهب المتحدث.

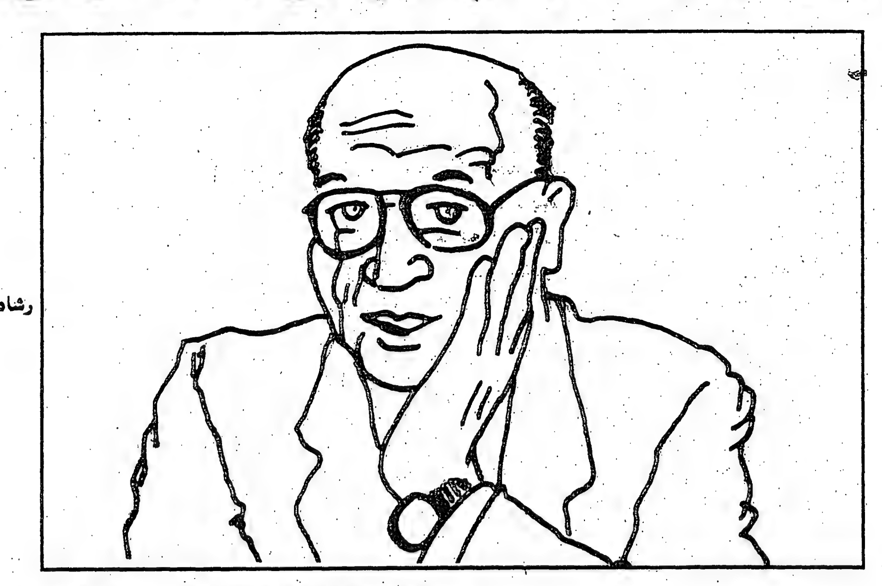
أخيرا فإن المعارضة اليمينية السابقة ركزت إلى جانب قضاياها التقليدية على الاعلام والثقافة- من منظورها- وبوعى يكشف أهمية هذا العامل فى العالم المعاصر. وقد شكا البدرى فرغلى من تشويه الاعلام لكلمات نوابنا ومواقفهم وقال ان الاستاذ خالد احتج لدى صفوت الشريف اكثر من مرة. واثبت خالد محيى الدين ولطفى واكد فى أكثر من مناسبة شطط الاعلام الرسمى. ويبقى أن يستخدم نواب التجمع أدوات الرقابة البرلمانية لمعالجة هذا الخلل، وخاصة لدى كل مناسبة هامة أو حدث جليل. فهنا مربط الفرس ويكفينا محدودية تأثير اعلامنا الحزبى ، فضلا عن تجاهل صحف كالشعب والوفد لما قام به أعضاء التجمع فى البرلمان.

وأخيرا فان الخبراء البرلمانيين يرون ضرورة عدم التساهل حيال تجاهل الاسئلة وطلبات الاحاطة الموجهة منهم وطلبات الحديث كذلك، وهناك أكثر من طريقة لائحية للتعامل مع ذلك، كما أن هناك فكرة المؤتمر الصحفى فى المقر البرلمانى.. وتسجيل الموقف فى أقرب مناقشة، وجعل الكلمة الختامية فى نهاية الدورة البرلمانية سجلا لما حفلت به من ممارسات حيال اعضاء الحزب..

سخونة القادمة

ويتفق نواب التجمع فى أن الدورة القادمة، بحكم الأوضاع، وتراكم الخبرة ستكون أكثر من ساخنة. ويعد لطفى واكد مشروعا برلمانيا هاما لمحاسبة الحكومة على تخريب الاقتصاد المصرى والاستيلاء على أموال المودعين، من خلال شركات توظيف الأموال. ويواصل **الهدرى** جولاته، بذات الجاكت الذى رأيناه عليه من يوم ماخلقه ربنا، لإعداد عمل رقابى هام لمواجهة المجموعة الاقتصادية للحكومة، وما نجم عن سياستها من أوجاع وأمراض وطنية واجتماعية، اضافة إلى مشروع يتبلور لتطوير المنطقة الحرة. وينشغل **مختار جمعة** بذكاء فطرى فى توليف القلوب من السويس والاسكندرية الى أسوان حول قضايا النوبة والتهجير... إن إعداد المسرح معركته التى يراهن انه سيجنى ثمارها حتما خلال أقل من عامين. ويمضى **عبد العزيز شعبان** ٢٠ ساعة يوميا لحل مشاكل الناس، وبلورة مايحتاج الى استخدام ادوات برلمانية للمساءلة ويعتزم تقديم طلب احاطة عن تعذيب مواطن فى قسم الوايلى حتى الموت. ويلمح **خالد محيى الدين** بذكاء العجوز الماكر إلى ظاهرة تنامى فوز المستقلين فى الانتخابات التكميلية، فى مجلسى الشعب والشورى، فى الأيام السابقة، ويواصل من جهة أخرى ترتيب الأدوات المعاونة التجمعية الاستشارية والمتخصصة استعدادا للجولة القادمة، وباتجاه المزيد من الربط بين جدول أعمال المجلس وبين اوقات انعقاد الهيئة الاستشارية . ان التجربة اثبتت إن التعاون كان مثمرا وان افتقاده ادى إلى شيوع الاجتهادات الفردية بمالها وماعليها. ان البلد داخلة على اختيار صعب، كما يرى عم **مختار**: يالبلد ياأعداء البلد وعلى كل أن يختار. وقد يرى كاتب هذه السطور أن هناك احتمالا ببلورة حزب جديد يرث الحزب الوطنى الديمقراطى (تذكر النقلة الساداتية من حزب مصر الى الوطنى) وسيؤدى ذلك الى القاء مزيد من الأعباء على اليسار المصرى، كما وأن الحرب السياسية لاضعاف الخصوم ستظل معلنة من قبل الحزب الحاكم. انها حرب مشروعة لو كانت فى اطار التنافس السياسى الديمقراطى الشريف، لاغدر فيها ولا رشاوى مادية أو عينية.. لاضغوط ولاتدخلات بوليسية. لقد حدث ذلك من قبل مع الوفديين والاخوان وليس هناك مايحول دون التفكير بأن الحزب الحاكم يستهدف اضعاف اليسار من خلال العمل البرلمانى غير أن ارادة الحزب الحاكم شئ، وإرادة الآخر... والتفاعلات السياسية شئ ثان.. وربط العمل البرلمانى بالعمل السياسى والديمقراطى العام فى الوطن شئ ثالث.

الرجل الذى تعرف على البغل فى الإبريق



رشاد نبيه

صلاح عيسى

بعد أيام قليلة من مقتل السادات، وقبل إجراء الاستفتاء على أول رئاسة للرئيس مبارك، فوجئ المعتقلون السياسيون المدنيون، من ضحايا حملة سبتمبر ١٩٨١، بزائر رفيع المقام، يطلب لقاء فريق منهم، وفيما بعد تبين أنه محامى اسمه «محمد رشاد نبيه»، وأنه موفد من قبل رئيس الجمهورية المؤقت آنذاك، الدكتور «صوفى أبو طالب» ليحصل على تأييد هؤلاء المعتقلين، لترشيح الرئيس مبارك للرئاسة، وهو طلب اعتذروا جميعا عن الاستجابة له، وكان المشترك بين مبررات رفضهم، انهم مقيدوا الحرية، ولايبدون آراء سياسية وهم فى وضعهم ذاك.

وبعد أقل من ثلاث سنوات، على قيامه بهذه المهمة «الوطنية الديمقراطية» انتقل «رشاد نبيه» فى قفزة كبرى، من جلب التأييد إلى تأييد المعارضة، فظهر على شاشة «حزب الوفد»، لكنه لم يحتمل البقاء طويلا على الشاشة، فعاد إلى قواعده سالما- وغانما- ليظهر فجأة فى محكمة جنايات الجيزة، محاميا عن «الريان» ثم يتنحى عن الدفاع عنه، مقدما عرضه المثير بشراء أصول الريان، التى لاتساوى أكثر من ٤٠٠ مليون جنيه، مقابل تسديد حقوق المودعين التى تصل إلى أكثر من مليار ونصف مليار جنيه!

ومنذ ذلك التاريخ- يونيو ١٩٩٠- أصبح الرجل أهم شخصية فى الحياة السياسية والاقتصادية المصرية، فلم تحتل أنباؤه صدر الصفحات الأولى للصحف فحسب، بل وحظيت شخصيته، باهتمام ورعاية كل السلطات التى ينص عليها الدستور، من السلطة التنفيذية- ممثلة فى الحكومة- الى السلطة القضائية- ممثلة فى النيابة العامة-، الى السلطة التشريعية التى التزمت الصمت التام، بدعوى أن الأمر معروض على القضاء، ولم يفتح الله على أحد من نوابها ولو بمجرد سؤال واحد، عن مدى صحة العثور على إسم

رئيسها الشهيد الراحل رفعت المحجوب ضمن كشوف البركة، وأخيرا- وليس آخرا- السلطة الشعبية التى يمثلها ١٦٠ ألف مودع، نصفهم من صغار المدخرين الذين أضاع «الانفتاح الريانى» شقاء عمرهم، وسعيهم فى مناكبها بحثا عن الرزق فى بلاد الله وعلى أبواب خلق الله!

ورغم هذا كله، وربما بسببه، فقد أخذ الرجل يلعب بالجميع، ويمدد من طرف واحد، قرار وقف إطلاق النار، على الحدود بين «الريان» و«المودعين»، كل ثلاثة أشهر ، ولأن الطرف الآخر فى الحرب، من مكسورى الجناح، الذين لاظهر لهم، ولاحكومة تحميهم، فقد التزم بفضيلتى الصمت والصبر، ولم يجد مايفعله، وهو يجد دولة بأكملها برئيسها وحكوماتها وجيشها وشرطتها وطوارئها ومساهمتها العظيمة فى إقرار النظام العالمى الجديد، أعجز من أن تلزم اللاعب المحترف محمد رشاد نبيه، بالالتزام بوعوده، أو وضع حد لتسويفه، أو حتى إثبات جديته ،بالإعلان عن اسماء من وكلوه، أو الاطلاع على نص التوكيل!

ولابد أن هناك سببا لهذا الضعف البالغ، الذى تتعامل به مصر (٧٠٠٠ سنه حضارة وبيروقراطية) مع حضرة صاحب المظمة الأفوكاتو محمد رشاد نبيه والا ماخضعت له حكومتنا الطوارئية، هذا الخضوع المذرى، طلب إعادة تقييم الأصول ليرتفع بثمنها، فأعيد التقييم، وطلب تخفيض الضرائب، فخفضت، واشترط أن يخرج المودعون من المولد بلا حمص، وأن يتقاضوا ايداعاتهم بقيمتها ساعة الايداع مخصوما منها ماصرفوه تحت حساب الأرباح ،فتمت الاستجابة له بلا ممانعه، وأخفى اسماء المشترين، فضربت له الحكومة تعظيم سلام، وطلب الحفاظ على سعر الدولار عند ٣٣٠ قرشا لأن انخفاض سعره مقابل الجنيه يعنى أن يحول المشترون دولارات اكثر ثمنا للصفقة، فحافظت له حكومتنا التى تصاب بالأرتكاريا اذا وصفها أحد بأنها تابعة، على سعر الدولار، ولم تشرح لنا، الوسيلة التى تتبعها للحفاظ على هذا السعر، ولامدى الخسارة التى تلحق بالاقتصاد القومى نتيجة لحرصها على عدم تخفيضه ، أوأن تعلن علينا الفرق الذى ندفعه من أقواتنا لكى نحول دون ارتفاع سعر الجنيه فى مواجهة الدولار، حتى يتكرم ويتنازل صاحب العظمة رشاد نبيه بانهاء هذا الوضع المعلق، واتمام الصفقة!

أما أعجب أشكال الضعف التى تمارسها الدولة بكل هيلمانها تجاه المحامى الأسطورة، فهو «صهينتها» عن معرفة طبيعة المشترين، وعجز أجهزتها الأمنية، عن معرفة الأسباب الحقيقية التى تدفعهم لشراء ممتلكات لاتزيد قيمتها عن ٤٠٠ مليون جنيه بما يقرب من مليار- ونصف مليار جنيه، وتطنيشها عن الاهتمام بما أعلن من أن هؤلاء المشترين، لابد وأن يكون لهم هدف سياسى من الخسارة المتعمدة وهو انقاذ سمعة ماسماه «الريان» وأضرابه بالاقتصاد «الاسلامى» وهو هدف يعنى أن وراء الصفقة تيارات سياسية معينة وقد يكون وراءها دول معينة ، يهمها لأسباب محددة، أن تدعم هذه التيارات أو تنقذها من الخسارة الجماهيرية التى لحقت بها، فى أعقاب انفضاح «الانفتاح الريانى»!

أما آخر- وأعجب- الشروط التى اعلنها سلطان البرين، وخاقان الريانيين، بعد اختفائه، ثم ظهورة ليوقع شيكا شخصيا بلا رصيد على نفسه بقيمة الصفقة، وليشكر الحكومة على احتفاظها بسعر الدولار عند الحد الذى اتفق عليه معها معبرا عن ثقته فى أنها ستحافظ عليه، إلى أن يحين موعد استحقاق الشيك، أو يتم تمديد وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر أخرى.. فهو تقريعه للصحافة المصرية، لأنها بما تنشره عن الصفقة، تخيف المشترين، وقد تدفعهم للعدول عن الشراء..

وفى اليوم التالى للمؤتمر الصحفى سكتت الصحف المصرية جميعها عن الاشارة لأسيادنا المشترين!

أما ومصر الدولة، بكل مؤسساتها ، تتعامل مع الرجل، بكل هذا الضعف المذرى، فلابد أن هناك أسبابا نعرف منها أن الحكومة التى سكتت عن الريان، ومهدت له خطة الاستيلاء على أموال الناس، أعجز وأفلس من أن تشترى ممتلكاته، وتحل محل المشترين الوهميين فى سداد حقوق المودعين كما يليق بحكومة محترمة. أما بقية الأسباب، فتجدها فى كشوف البركة، التى عثر عليها «رشاد نبيه» أو ذكرها له «الريان»، والتى تواصى الجميع على عدم التحقيق فيها ، أو السؤال عنها، وبها كسر المحامى النبيه عين كل مؤسسات الدولة، فسلمت له كل سلطاتها يمارسها كما يشاء، لأنه تعرف على البغل الذى فى الإبريق!



التعددية فى اليمن
بعد عام من الوحدة

سعيد الجناحى

حزبان حاكمان..
و٣٦ حزبا معارضا!
و٦ تنظيمات ناصرية
و٩ إسلامية
و٣ بعثية!!
..
عدد الصحف ٧٩ صحيفة

(٣٨) حزباً وتنظيماً سياسياً حصيلة اعلان التعددية الحزبية فى ظل دولة الوحدة، الجمهورية اليمنية، ان مثل هذا الكم الحزبى يثير الدهشة والمخاوف.. فى آن واحد.. والاسئلة المثاره حولها هى: ماهى الأسباب التى ادت إلى وجود ذلك العدد من الاحزاب والتنظيمات السياسية فى بلد مثل اليمن، لايتجاوز عدد سكانه مابين ١٣-١٤مليون نسمة؟ وهل ستؤدى مثل هذه التعددية إلى الاستقرار السياسى أو ستكون مثارا للتوتر والصراع الذى يثير المخاوف على أول تجربة ديمقراطية وأهم مكسب حققته الوحدة اليمنية.

ومن تلك الاسئلة الهامه، هل سيتمكن المجتمع اليمنى من بلورة تجربة جديدة لنظام تعددى يجنبه الانقسامات المعهودة ويستجيب للمطالب الشعبية فى المشاركة فى الحياة السياسية، وتحقيق العدالة المرتبطة بالمساواة والقدرة على التكيف فى مواجهة المتغيرات التى يمر بها المجتمع اليمنى.

قبل الإجابة على تلك الأسئلة لابد من الحديث عن الحركة الوطنية اليمنية وخلفياتها التى تمتد الى عام ١٩٤٤م بعد عودة الطلبة اليمنيين الذين درسوا فى مصر والعراق، ومن هؤلاء أحمد محمد نعمان ومحمد محمود الزبيرى، أحمد المرونى وعبد الله السلال وغيرهم.

ولاشك فان تجربة العمل السياسى والحياة العصرية التى عاشوها قد أثرت على وعيهم المعرفى فعادوا إلى اليمن يحملون أفكارا عصرية ارادوا من خلالها استنهاض الوضع فى شمال اليمن الذى ظل أكثر قتامة وتخلفا «وانشداداً» إلى التزمت، والانكفاء من زمن حكم الاتراك الذين سلموا الاستقلال للامام يحيى حميد الدين عام ١٩١٨ الذى حول الاستقلال الى غنيمة له ولاسرته وحكم البلاد بعقلية رجعية متخلفة وحين حاول اولئك الشباب المتنور الافصاح عن أفكارهم الإصلاحية على أمل أن تؤثر على الإمام ليحدث بعض الاجراءات الاصلاحية فى إطار «المملكة المتوكليه اليمنية» وهى التسمية التى اطلقها الامام على مناطق شمال اليمن التى أصبحت تحت سيطرته، وكانت السجون مستقرا للشباب المتنور تحت تهم قيلت انها تمس أصول الدين الحنيف وانها تدعو الى اختصار القرآن، وتقليد «النصارى»، وبعد خروجهم من السجون، هرب عدد منهم إلى عدن، حيث وجدوا قاعدة واسعة من الناقمين على حكم الامام، وهامشاً من الديمقراطية تسمح به الإدارة البريطانية، مما حدى بهم لتأسيس أول حزب وطنى يمنى فى يوليو ١٩٤٤ أسموه «حزب الاحرار»

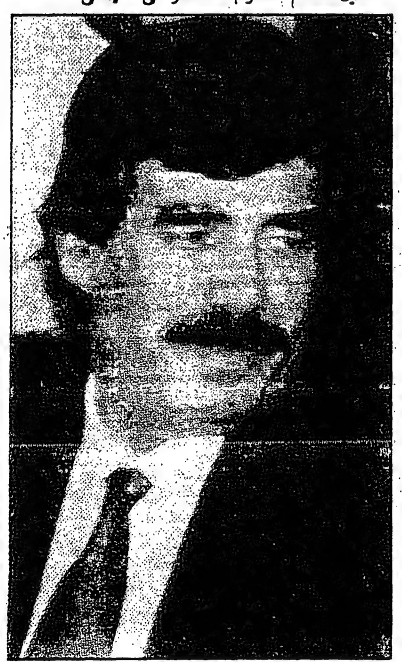
ان لمحة سريعة عن تلك البداية سنجد أن عددا من الاحزاب والتنظيمات التى تشكلت فى عدن وحضرموت وخاصة فى عقد الخمسينات نجد أن بعضها حظى بدعم الادارة البريطانية، وهى تلك التى اتسقت مواقفها مع السياسة البريطانية. وواجه البعض، وهى الاحزاب والتنظيمات الوطنية وخاصة المنادية بالاستقلال صنوفا من المضايقات والقمع. وتأتى الجبهة الوطنية المتحدة، أول التجمعات الوطنية والقومية التى قممت فى المهد عام ١٩٥٥، لقد ساعدت حالة القمع على نشوء الاحزاب القومية كحزب البعث العربى الاشتراكى، وحركة القوميين العرب وهما التنظيمان اللذان مارسا النشاط الحزبى السرى، وحين وجد الوطنيون ان الإدارة البريطانية تحاول اغلاق النقابات العمالية تحت مبرر نشاطها السياسى بسبب الاضرابات العمالية والمظاهرات المرتبطة بالموقف النضالى الوطنى والقومى، شكلوا حزب الشعب الاشتراكى عام ١٩٦٢م، وهو الحزب الذى جعل المؤتمر العمالى قاعدة له. ونشأ فى شمال الوطن تنظيم الضباط الاحرار عام ١٩٦١م

على عبد الله صالح رئيس الجمهورية

وهو التنظيم السرى الذى قاد ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، الا انه تفكك بعد الثورة لتنهج السلطات فى شمال اليمن سياسة، حذرة تجاه العمل الحزبى فى البداية ثم سياسة حظر للحزبية وحاولت إنشاء تنظيمات سلطوية وصفتها انها غير حزبية وجرت ثلاث محاولات فى هذا الاتجاه لحل أزمة العمل السياسى، كانت الأولى فى عهد المشير عبد الله السلال فى يناير ١٩٦٧م، حين شكل «الاتحاد الشعبى للقوى الثورية»، والثانية فى عهد القاضى عبد الرحمن الاريانى والذى شكل تنظيماً تحت اسم «الاتحاد اليمنى» فى فبراير ١٩٧٣م، الا ان هاتين المحاولتين انتهتا مع انتهاء عهدهما، وكتب للثالثة الاستمرار وهى تشكيل تنظيم المؤتمر الشعبى العام فى اغسطس ١٩٨٢م، فقد تشكل بمبادرة الرئيس على عبد الله صالح الذى شكل لجنة حوار أعدت ميثاقه الوطنى، وتنصل ذلك التنظيم عن الحزبية.

على سالم البيض

الامين العام للحزب الاشتراكى اليمنى



وفى جنوب الوطن اليمنى، وبعد استلام الجبهة القومية للاستقلال أعلنت انها الممثل الشرعى والوحيد للشعب واتاحت هامشاً من الحرية «للماركسيين» الذين عقدوا مؤتمرهم الأول بعد الاستقلال، «كذا «للبعثيين» الذين انسلخوا من التنظيم الام وشكلوا (حزب الطليعة) وشكل الاتجاه الماركسى الذى ساد التنظيمات الثلاثة خيارا لها، مما أدى إلى توحيدها، وشكلت مع فصائل اليسار فى شمال اليمن «الحزب الاشتراكى اليمنى» فى اكتوبر ١٩٧٩م.

وفى ظل الوحدة اليمنية وفترة تحقيقها ساد اجماع وطنى لحل أزمة الشرعية بالتعددية الحزبية التنافسية، وفصل السلطات الثلاث، والحرص على استقلال القضاء، وتجنيب القضاة وافراد القوات المسلحة والأمن الانتساب إلى عضوية الاحزاب لضمان حياد العاملين فيها عندما يتم تبادل السلطة سلميا، وهى التجربة التى سيتضح مدى ممارستها مع



عبد الله الراسمى

التنظيم السبتمبرى الديمقراطى

نهاية النصف الثانى من عام ١٩٩١م، بالانتخابات البرلمانية.

لقد جاء الاجماع الوطنى لخيار التعددية الحزبية مستوحى من تجربة فصائل الحركة الوطنية اليمنية التى حققت انتصارات وطنية وثورية، الا انها وقعت فى منزلق الخلافات خلال العقدين الماضيين، تلك الخلافات التى أدت إلى توترات وصراع تحول فى بعض الفترات إلى صراع مسلح كبح قدرتها على النمو والتطور، والتهم خسائر لاتقدر من الأورواح والامكانات.

وكان من أسباب الصراع، غياب الديمقراطية والذى لم يؤد إلى الصراع بين تلك الفصائل فحسب بل لقد احتدم داخل بعضها .

وبذلك يكون خيار التعددية الحزبية فى ظل الجمهورية اليمنية قد لبى أهم دعامة من دعائم الوحدة الوطنية، ولكن مع تنامى شعور بمخاوف مستقبلية قد تنتج عن ذلك الكم الكبير للأحزاب التى بلغت (٣٨) حزبا وتنظيما، (١٢) منها تكونت قبل الوحدة اليمنية (١٦) تكونت حديثا فى ظل الجمهورية اليمنية و(١٠) بين حزب وتنظيم انشقت عن الأحزاب القديمة أو أعادت اسم تنظيم كانت ضمنه، وتقسم تلك الأحزاب والتنظيمات الى ثلاثة أنماط الأولى(١٣) حزباً والثانى (٢٠) تنظيماً (٥) جبهات ليصبح ذلك الكم مثار تساؤل فى بلد لايتجاوز عدد سكانه مابين ١٣ الى ١٤ مليون نسمه بما فى ذلك المهاجرين.

يرى المراقبون أن مرد ذلك العدد من الاحزاب والتنظيمات التى تشكلت رغم أنها لاتختلف عن بعضها فى برامجها وتسمياتها يعود إلى حظر النشاط الحزبى وسيطرة حزب السلطة فى كلا الشطرين على حده فى الماضى، وحرمان بعض الشخصيات السياسية من مزاولة العمل السياسى لاى سبب من الأسباب مما جعلها تبحث عن مكانة سياسية، تضعها فى الوجاهة ولم يكن مثل هذا الامر بعيداً عن الزعامات القبلية التى تشتهر بها اليمن.

ويتضح استشراء هذه الظاهرة لدى التيار الناصرى الذى أصبح تعداده ستة تنظيمات سياسية بينما فى مصر لازال الناصريون يبحثون عن حزب واحد يؤطرهم، والجبهه الوطنية الديمقراطية انشقت الى خمسة تنظيمات حزبية واصبح البعث العربى الاشتراكى ثلاثة احزاب، اما التيار الدينى فقد استحدث ٨ تنظيمات اضافه الى الاخوان المسلمين.

ومن المؤكد فان (٣٨) حزباً وتنظيما لايعبر عن الواقع الاجتماعى ومن ثم يبرر تلك المخاوف والشكوك اليمنيه عن استمرار الخلافات داخل القوى السياسية فى اليمن.

والسؤال المثار لدى الرأى العام اليمنى هو إلى أى مدى يمكن ان يؤدى ذلك الكم من الاحزاب والتنظيمات السياسية إلى الانقسام بدلا من اثراء تجربة التعددية الجديدة، التى أقدمت عليها اليمن؟ إن سؤالاً كهذا يبرز أمام المجتمع اليمنى يؤكد المخاوف لأنه مستوحى من التجربة المرة للصراع فى الماضى خاصة عندما يدرك المرء ان نمط التعددية الحزبية فى بلدان العالم الثالث وفى بلد كمصر لايتجاوز الخمسة أو الستة احزاب رغم عدد سكانها البالغ خمسين مليون أو اكثر، اضافة إلى ان الشعب اليمنى شعب مسلح، فالسلاح منتشر فى أوساطه بشكل عادى.

هل ينتهى التعدد.. الى عودة هيمنة حزب واحد على السلطة وبقاء معارضة هشة؟!

عمر جاوى

التجمع الوحدوى اليمنى

وقبل الاجابة على ذلك السؤال لابد من الاشارة الى مستجد حققته الوحدة اليمنية فقانون الصحافة يجيز لاى حزب إصدار صحيفة دون ان يكلفه ذلك استخراج رخصه اصدار بعد ان كانت الصحف محتكرة للسلطة والحزبين الحاكمين، وبذلك بلغ عدد الصحف فى اليمن مايقارب من (٧٩) صحيفة بما فيها الصحف الرسمية،

لقد اصدرت اغلب الاحزاب والتنظيمات صحفها الناطقه باسمها، بعضها صدرت منتظمة وأخرى متقطعة، فقانون الصحافة ينص على إيقاف ايه صحيفة اذ لم تصدر عددا واحدا خلال ثلاثة اشهر مماضمن استمرار الصحف التى تصدر بشكل متقطع. لقد خلقت هذه الوضعيه جوا سياسياً متوتراً من جراء المهاترات التى وصلت إلى صحف الحزبين الحاكمين.

وظل مثار اهتمام الكثير من صحف الاحزاب والتركيز على المثالب والحوادث الجنائية التى تزايدت فى ظل التخلخل الاجتماعى، وانشغال أجهزة الأمن والجيش باجراءات دمجهما، وتظل السلطة ومؤسساتها هدف الصحف الحزبية وهو شن الهجوم عليها ونقدها من موقع المعارضه التي ترى ان الخلل الاقتصادى والغلاء والفوضى السائده ماهى الا من صنع حكومة الوحدة وكأن تلك الاحزاب لاعلاقة لها بما يدور فى الواقع الاجتماعى ونتيجة لهذا الوضع الذى لم يعد خافياً على احد تحدث عنه الفريق على عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسه فى اكثرمن خطاب وتصريح مفصحاً عن الحالة التى آلت إليها البلاد بقوله «البلد يمر بصعوبة اقتصادية

ومالية وادارية.. كيف نتغلب عليها وكيف يمكن ان تتشارك أيدى الجميع، مؤسسات حكومية، وشعبيه واحزاب وتنظيمات سياسية. البعض لايشعر بمسؤولية تجاه المنجز العظيم، ويحاول ان يسحب الماضى على الحاضر».

ويضيف الرئيس صالح قوله» «البلد تمر بمرحلة صعبة ولكنها ليست خطيرة، والحديث عن اية قضية يراد بها تسجيل موقف نتائجها على الواقع العملى تنشر الفساد، أو الاختلال الامنى، هذه مسؤولية نتحملها جميعا.. عندما يتكرر الحديث لدى أجهزة الدولة بمختلف تكويناتها مجلس الرئاسة، مجلس الوزراء، مجلس النواب، ويتحدث الجميع فى الشارع عن ارتفاع الأسعار والغلاء هذا يوجد إحباطاً لدى المواطن، وهو يتساءل اذا كان مسؤولو الدولة يتحدثون عن هذه الاشياء فمن المسؤول عن هذا اذا؟ لذلك يجب أن لايتنصل أحد عن المسؤولية، والكلام والخطابات بديعة، لكننا يجب ان نكون واقعيين ونتحمل المسؤولية».

إن حديث الرئيس على عبد الله صالح يعبر عن الوضع العام الذى يعيشه اليمن فى ظل المرحلة الانتقالية التى ستنقل سلطة البلاد من أسلوب جمع المؤسسات الحكومية السابقة إلى مؤسسات واحدة فى الفترة المؤقته والتى لم يتبق منها سوى عام وثلاثة اشهر، يتم خلالها انتخاب البرلمان، إضافة إلى المهام التى تستدعى استكمال إعداد القوانين والتشريعات للدولة الموحدة، وإعادة التقسيم الإدارى، واستكمال دمج المؤسسات ومن ثم الاعداد للانتخابات العامة، وعلى هذا الطريق ستشهد اليمن خلال العام والثلاثة اشهر القادمة مؤتمرات الاحزاب التى انتشرت فى كل ربوع اليمن.

ومن هذا المنطلق ترتفع الاصوات الحريصة على مستقبل التعددية الحزبية وتعزيز الوحدة الوطنية واستمرارها تطالب ببرنامج وطنى للإصلاح الشامل لمعالجة الاختلال الذى يواجه المجتمع اليمنى من جهة ووضع ميثاق وطنى تجمع عليه الاحزاب والتنظيمات السياسية من جهة اخرى ليشكل قاعدة اتفاق للثوابت المبدئية التى تتطلبها المصلحة العليا للشعب اليمنى، وتجنب البلاد أية انقسامات قد يؤدى إلى مخاطر تهدد دولة الوحدة الجمهورية اليمنية الوليده.

ويرى هؤلاء من وحى ادراكهم ان الغالبية العظمى من الاحزاب التى تكونت لم تكن سوى تكتلات لاتتعدى القشرة العليا للمجتمع، وتكون مجرد ادوات لذوى النفوذ والنخب أو الشخصيات الاجتماعية، الباحثة عن الوجاهة، ووضع كهذا قد يؤدى إلى سلبيات معاكسة للتحديث السياسى لانعدام أساليب التقارب التى تغذيها تلك الزعامات، والمسألة هنا لاتكمن فى المعيار العددى للاحزاب مهما كثرت، فالنتيجة لاتعدو كون الكثرة مسألة شكلية لاتعبر عن الغاية وهى إتاحة فرص الاختلاف والتنافس ومن ثم فان البداية السليمة لن تتأتى إلا من خلال توحيد الاحزاب والتنظيمات المماثلة طوعيا كى تتضح رؤية التعامل مع التعددية الحزبية، وأمر كهذا سيحدد الاتجاهات للنمط الحزبى التعددى فى اليمن.

ومع ذلك يظل السعى لهيمنة حزب حاكم هو الذى يتراءى فى أفق التعددية الحزبية فى اليمن مع اتاحة المجال للاحزاب الاخرى بممارسة نشاطها السياسى كجهة معارضة وفق الحرية المتاحة، وستظل الحرية المطلقة للاستغلال بعد سياسة السوق الحرة التى عمت اليمن، وهى الحرية الوحيدة التى يبدو انها لن تحد او تقنن

خارطة القوى السياسية فى اليمن

تنظيمات سياسية موجودة قبل إعلان الوحدة

١- الحزب الاشتراكى اليمنى-
٢- المؤتمر الشعبى العام
٣- حزب البعث العربى الاشتراكى- الجناح العراقى-
٤- حزب البعث العربى الاشتراكى- الجناح السورى-
٥- التنظيم الناصرى الوحدوى
٦- الاخوان المسلمون(٦)
٧- الجبهة الوطنية الديمقراطية
٨- تنظيم التصحيح الناصرى
٩- حزب رابطة الجنوب كان ينشط فى الخارج
١٠- اتحاد القوى الشعبية تنظيم كان ينشط فى الخارج
١١- التجمع الوطنى اليمنى تنظيم كان ينشط فى الخارج

تنظيمات جديدة وطنية وقومية تشكلت أثناء وبعد إعلان الوحدة

١٢- حزب البعث العربى الاشتراكى- مستقل-
١٣- التجمع الوحدوى اليمنى
١٤- التنظيم السبتمبرى
١٥- حزب الاحرار الدستورى
١٦- جبهة القوى الوحدوية
١٧- الحزب القومى الاجتماعى
١٨- حزب الشورى اليمنى
١٩- حزب جبهة التحرير
٢٠- تنظيم حراس الوحدة
٢١- الحزب الجمهورى
٢٢- حزب المنبر الحر
٢٣- الجبهة الديمقراطية المتحدة
٢٤- جبهة التصحيح الثورى
٢٥- حزب فتاة اليمن

تنظيمات ناصرية جديدة انشقت عن التيار الناصرى

٢٦- التنظيم الشعبى التقدمى اليمنى
٢٧- تنظيم الصقور الناصرية
٢٨- الطلائع الوحدوية الناصرية
٢٩- التنظيم الشعبى لجبهة التحرير
٣٠- الحزب الناصرى الديمقراطى

احزاب يمنية جديدة تشكلت بعد إعلان الوحدة اليمنية

٣١- التجمع اليمنى للاصلاح- فى اطار هذا التجمع ينضوى الاخوان المسلمون.
٣٢- حزب الحق
٣٣- جماعة السنة المحمدية
٣٤- تنظيم النهضة اليمنى
٣٥- حزب العمل الاسلامى
٣٦- اتحاد القوى الاسلامية
٣٧- حزب الله
٣٨- الجبهة الشعبية للانقاذ

ملحوظة.. الاخوان المسلمون اصبحوا فى اطار التجمع اليمنى للاصلاح، بقيادة الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر.

الحزب الشيوعي الفلسطيني :

ليتوقف اعتماد النهج الأمريكي ولنتمسك بالشرعية الدولية والفلسطينية

وزع بشكل واسع فى المناطق المحتلة بيان بتوقيع الحزب الشيوعى الفلسطينى دعا فيه إلى وقف الاعتماد على التحرك الامريكى والتمسك بالشرعية الدولية والفلسطينية لإيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط.

كما دعا البيان كافة الفصائل الوطنية الفلسطينية الى مراجعة شاملة لنهجها تستهدف تخليص الانتفاضة من كافة الشوائب التى اسهمت فى ابعادها عن الناس وفى تقليص الجماهير فيها بما يؤدى إلى إعادة شد اواصر التلاحم بين الحركة الوطنية والجماهير الشعبية. ودعا البيان ايضا الفصائل الفلسطينية الى تكريس وحدتها حول قرارات الدورة ال ١٩ للمجلس الوطنى وبرنامج السلام الفلسطينى والبدء بحملة كفاحية واسعة تشمل تطوير الانتفاضة فى الداخل وأوسع نشاط للحصول على تأييد قوى التضامن العربية والعالمية وتجنيد أوسع جبهة دولية لإعاقة تمرير حل يتجاوز القضية الفلسطينية وتمثيل شعبنا الفلسطينى.

واكد البيان ان تماسك الصف الفلسطينى والاصرار على رفض منح غطاء فلسطينى لتسوية مشبوهة على طريقة كامب ديفيد سيضع اعداء الشعب الفلسطينى والإدارة الأمريكية فى مأزق كبير وسيفتح الطريق من أجل تسوية عادلة وشاملة تضمن حق الشعب الفلسطينى المشروع فى الاستقلال الوطنى وتقرير المصير.

وجاء فى البيان أيضا أن النهج الحالى الذى تسير على اساسه الاتصالات والمفاوضات مع ممثلى الإدارة الأمريكية لن يعود الى تحقيق الاهداف الوطنية الفلسطينية ، بل سيغتال تلك الأهداف ويدفنها فيما يسمى الادارة الذاتية.

وانتقد البيان بشدة قبول منظمة التحرير بطريقة المسارين فى التفاوض دون الحصول على ضمانات عربية بعدم القبول بتسويات منفردة فى المسار الاخر وبعدم الاعتراف باسرائيل او انهاء المقاطعة لها دون اقرارها بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى واعترافها بمنظمة التحرير، وبعدم الموافقة على الاشتراك فى مؤتمر إلا باشتراك مستقل للفلسطينيين من الداخل والخارج تشكل اعضاء منظمة التحرير دون تدخل خارجي.

ثم أشار البيان الى الضرر البالغ الذى لحق بقضية الشعب الفلسطينى جراء المسلك الذى اتخذته قيادة منظمة التحرير فى التعامل مع بيكر بعيدا عن الشرعية الدولية، كما اكد ايضا بانه لاينبغى ان يكون هناك قلق على مصير منظمة التحرير إن هى تمسكت باهدافها وعلى العكس من ذلك ان التراخى عن التمسك بتلك الاهداف هرما يقود الى التراجع فى مكانة المنظمة والتأييد لها واشار البيان الى انه اذا كانت لدى البعض اجتهادات جديدة فلتطرح على المجلس الوطنى فى دورة مستعجلة طارئة لتتخذ موقفا بشأنها.

أموال السوق المشتركة تكفى لإقامة ١٨٠٠ شقة

علم مراسلنا أن أكثر من ١٣٠ جمعية إسكان قد أعلن عن تشكيلها مؤخرا فى الضفة الغربية وان عشرات الجمعيات الاخرى لاتزال فى طور التشكيل. وخاصة بعد الإعلان عن رصد السوق الأوروبية المشتركة لحوالى ٣٠ مليون دولار على شكل قروض فردية وجماعية لاغراض الإسكان فى المناطق المحتلة.

ومن الجدير بالذكر أن السلطات الاسرائيلية تمتنع منذ عام ١٩٧٨ عن تسجيل أى جمعية إسكان فى مناطق التنظيم وهى المناطق التى تقع خارج الحدود الرسمية للمجالس البلدية وتكتفى بمنح التراخيص لأفراد وبصعوبة كبيرة.

وفى ندوة حول مشاريع الإسكان ودور السوق المشتركة تحدث عدد من الخبراء والمختصين عن ضآلة المبلغ المخصص لهذه المشاريع وعن ضرورة أخذ الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية عند توزيع الاموال على هذه المشاريع.

ورحب الدكتور سمير عبد الله خلال هذه الندوة، التى جرت على مسرح الثقافة والفنون- الحكواتى سابقا-

بأى دعم اقتصادى غير مشروط يقدم الى مواطنى الأراضى المحتلة ونوه إلى أهمية قطاع البناء والاسكان فى إنعاش الأقتصاد المحلى ككل نظرا لتشعب ارتباطاته بالفروع الاقتصادية الأخرى لكنه أشار إلى ضآلة المبلغ المرصود للإسكان من إجمالى المبلغ الأوروبى البالغ ٧٠ مليون دولار وقال «إن جميع المبلغ المخصص للمناطق المحتلة لن يبنى اكثر من ٢٠٠٠ شقة فيما لو خصص الى الاسكان وحده. وتطرق الدكتور سمير الى رد فعل الشارع الفلسطينى بعد انتشار انباء عن تخصيص مساعدات للإسكان، حيث انتشرت جمعيات الاسكان وارتفعت أسعار الأراضى بشكل مذهل ونمت منافسة شديدة بين مؤسسات الإقراض المحلية على من يفوز بعطاء توزيع أموال الإسكان. وطالب الدكتور عبد الله ان تؤخذ كافة الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفنية فى إدارة توزيع الاموال لكى لا تقع فى اخطاء اللجنة المشتركة سابقا، ونوه الى ضرورة أن تتولى هيئة وطنية ادارة العملية، يلحق بها جهاز فنى وإدارة مالية متخصصة ذات سمعة عالية.

واعتبر المهندس نشأت طهبوب أن موضوع الإسكان أعطى أهمية أكبر من حجمه فلن تنجز الاموال المخصصة للاسكان المقدرة بـ ٣٠ مليون دولار أكثر من ١٨٠٠ شقة بكلفة ٣٠ ألف دولار للشقة وفق مقاييس الإسكان الشعبى.

وأكد على ضرورة أن يحوز قطاع الاسكان على أهمية قصوى لاعتبارات سياسية واقتصادية، واستعرض الآثار السلبية لتجربة اللجنة المشتركة بهدف تجاوزها، مثل تشجيع الهجرة من الريف إلى المدينة، وعدم إكمال المشاريع حيث لم يستخدم أكثر من ٥٠٪ من الأبنية وعدم استفادة أصحاب الدخل البسيط من هذه المشاريع.

وتحدث الدكتور سلمان سلمان عن تفاقم ازمة السكن فى المناطق المحتلة حيث بلغ العجز الذاتى ١٢٠ الف شقة بمواصفات ١٠٠م لكل شقة مخصصة لـ ٥ أنفار وقال إن النمو السكانى البالغ ٣٪ سنويا يفترض بناء ١٠ آلاف شقة كل عام. وذلك يحتاج إلى ٢٦٠ مليون دولار فى السنة. واقترح الدكتور سلمان لتوزيع اموال الاسكان أن تأخذ بعين الاعتبار مستويات الدخل، مبدأ الاقراض واعادة الاموال للحفاظ على دوراتها، وتشجيع رأس المال المحلى فى الاستثمار فى مشاريع الاسكان.

وأجمع المتحدثون على أن تطوير قطاع الإسكان لن يتم إلا اذا مارست البلدان الأوروبية ضغوطا مكثفة على اسرائيل لوقف اجراءاتها الهادفة للحد من تطور هذا القطاع سواء من حيث رخص البناء او التنظيم الهيكلى.

ممنوع الخروج

منع التجول ٧٨٥٢ مرة خلال أعوام الانتفاضة الثلاثة الاولى

أصدر مركز القدس للإعلام والاتصال دراسة جديدة حملت عنوان «الخروج ممنوع» وتتناول ظاهرة منع التجول خلال الفترة الممتدة بين ٨٧/١٢/٩ وحتى ٩٠/١٢/٣١. بالإضافة الى ملحق حول منع التجول الشامل خلال حرب الخليج.

تقع الدراسة فى ١٢٤ صفحة من القطع الكبير، وهى مقسمة الى مقدمة وثلاثة فصول رئيسية وعدد من الملاحق، وقوائم المراجع التى استندت الدراسة اليها، وهى اساسا الصحف والمجلات المحلية وبيانات ودراسات صادرة عن منظمات دولية ومحلية تعنى بشؤون حقوق الانسان، والبحث الميدانى الخاص بالعاملين فى مركز القدس للاعلام والاتصال.

ولعل أهم مايلفت الانتباه فى هذه الدراسة هو غزارة مااحتوته من معلومات، ورصانة أسلوب تحليل هذه المعلومات الذى غلب عليه الطابع العلمى، بحيث لاتحس بتدخل معدى الدراسة فى التوجه للقارئ بلغة خطابية، كما أصبح شائعا عن الدراسات ذات الصلة بالانتفاضة.

ومما جاء فى مقدمة الدراسة: «ان هدف هذا التقرير هو محاولة التعرف على تجربة منع التجول كما يختبرها ١٣٤٤٢١ انسان فى المناطق المحتلة. يعتقلون فى بيوتهم جراء حظر التجول فى أى يوم من السنة». وهذا التعرف يتم على مستويين، فالتقرير يلقى نظرة من الداخل على التجربة الشخصية المباشرة للتجمعات الخاضعة لحظر التجول، وفى الوقت نفسه يفحص التبعات العامة

للسياسة الاسرائيلية بصدد حظر التجول.

يستعرض الفصل الاول سياسة فرض حظر التجول وأبعادها ومعطيات عامة حولها ولعل الاستنتاج الأساسي حول أبعاد اجراءات حظر التجول انها تستخدم كاجراء عقابي، وكشكل من اشكال العقوبات الجماعية، ويستشهد التقرير بتصريح وزير العدل الاسرائيلي دان مريدور في أيلول ٨٩، والذي قال فيه «ان العقوبات الجماعية مثل حظر التجول كانت ضرورية في كفاح اسرائيل لمواجهة الانتفاضة».

وفي الفصل الثاني يركز التقرير على التعمق في دراسة منع التجول في مخيمي الشاطئ والجلزون من خلال مسح احصائي للمخيمين ويسلط المسح الاضواء على التجارب الشخصية لسكان المخيمين، بطريقة فريدة ومميزة ، ويوثق الأضرار الشاملة التي يخلفها حظر التجول على السكان وتترك عليهم اثارا بعيدة المدى.

أما الفصل الثالث من الدراسة فقد اضيف بعد أندلاع حرب الخليج، ويغطي اجراءات حظر التجول الشامل على المناطق المحتلة، كأطول فترة حظر تجول على مجتمع بكامله، وبما ليس في المناطق المحتلة وحدها، بل وفي العالم.

ومن المعلومات التي لخصها التقرير:

* فرض منع التجول خلال السنوات الثلاث المذكورة (حسب تسجيلات المركز) ٧٨٥٢ مرة وقد خضع كل تجمع سكاني (مخيم، قرية، مدينة) لحظر التجول.

* خضع ٣١١ تجمعا سكانيا لما معدله ٨ أيام منع تجول، وبحساب تعداد سكان هذه التجمعات فان عدد أيام منع التجول المتراكمة يوازي فرض منع التجول على ٤٠٠ر٢٩٣ر١٥٠ مواطن ليوم واحد.

* قضى كل مواطن في المناطق المحتلة مامعدله ٦٩ يوما من منع التجول خلال ٣ سنوات.

* في كثير من التجمعات قضى السكان عدة أشهر خلال العام تحت منع التجول ففي مخيم طولكرم على سبيل المثال قضى المواطنون ٣٧١ يوماً منع تجول خلال ٣ سنوات وفي مخيمي جباليا والشاطئ قضى المواطنون ٢٩٦ و٢٩١ يوما على التوالي خلال الفترة نفسها.

*يتضح من التقرير بالأرقام أن إجراءات حظر التجول لم يطرأ عليها تغيير كبير في السنوات الثلاث. حيث فرض الحظر ٢٨٤٢ مرة خلال عام ٨٨ و٢٤٦٧ مرة خلال عام ٨٩ و ٢٥١٤ مرة خلال عام ٩٠ اما عدد المواطنين الذين اخضعوا للحظر فكان الأعلى عام ٨٩.

* رغم ان عدد سكان المخيمات يشكل ١٦٪ من إجمالي عدد سكان المناطق المحتلة إلا أن ٥٣٪ من مرات منع التجول فرضت على هذه المخيمات ، وبمعدل ٥٢٪ من العدد الإجمالي للمواطنين الذين خضعوا للمنع. وعلى سبيل المثال فان مخيمات غزة (١٢٪ من سكان المناطق المحتلة) الا ان نصيبهم كان ٤١٪ من أيام منع التجول للفرد (تحسب بضرب مجموع أيام منع التجول في مخيم معين بعدد سكانه)

«احتلت منطقة نابلس أعلى عدد مرات لمنع التجول في الضفة (٣٠٪) وعدد ايام المنع للفرد (٤٢٪) اما المنطقة التي تليها فقد كانت طولكرم (٢٠٪ و١٨٪ على التوالي) ثم منطقتي جنين والخليل (١١٪ و١٠٪ على التوالي).

وما يذكر ان هذا التقرير هو السابع الذي يصدر عن مركز القدس للاعلام والاتصال، حيث أصدر ستة تقارير تناولت أوضاع الزراعة والتعليم المدرسي والجامعي، وأوضاع وسائل الاعلام المحلية والأجنبية التي تغطي المناطق المحتلة، ونظرة على الانتفاضة في عاميها الاولين، وهجرة اليهود السوفييت والاستيطان.

هذا ويصدر عن المركز تقرير اسبوعي باللغة الانجليزية ، يلخص ابرز الاحداث التي تشهدها المناطق المحتلة. ويقدم المركز أيضا خدمات إخبارية عن المناطق المحتلة، بالإضافة إلى ترتيب برامج ومرافقة الوفود الصحفية الأجنبية والاشراف على انتاج افلام وثائقية حول الاوضاع في المناطق المحتلة.

إجراءات بناء الثقة على الطريقة الإسرائيلية

أصدرت مؤسسة الأرض والمياه في المناطق المحتلة تقريرا استعرضت فيه الإجراءات الإسرائيلية في مجالات مصادرة الاراضي وهدم البيوت وقلع الاشجار خلال شهر واحد هو شهر تموز الماضي.

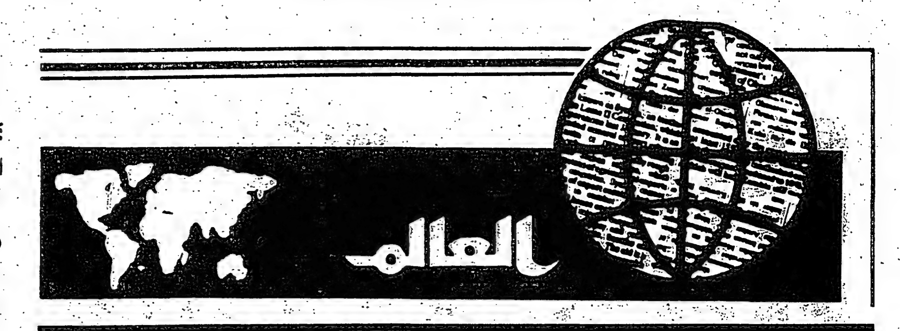
وأشار التقرير إلى الأمر العسكري الاسرائيلي رقم ٢٩١ لعام ١٩٦٧ الذي حظر بموجبه تسجيل الاراضي العربية التي كانت لاتزال غير مسجلة حتى ذلك التاريخ . وأكد أن هذا الأمر العسكري استهدف خلق ظروف مناسبة لقرارات المصادرة اللاحقة والاعلان عن الاراضي غير المسجلة بانها تابعة للدولة.

وعن عمليات المصادرة في شهر تموز جاء في التقرير ان مجمل الاراضي المصادرة بلغ ١٢ر٨٠٠ دونماً موزعة على الشكل التالي ١٠ الاف دونم من أراضي قرية بيت فوريك- قضاء نابلس، ٢٠٠٠ دونم من أراضي قرية الزاوية قضاء نابلس، و٢٥٠ دونماً من أراضي قرية كفل حارس قضاء نابلس، و٥٥٠ دونماً من اراضي قرية اثنا- قضاء نابلس. أي أن جميع هذه الاراضي المصادرة تقع في شمال الضفة الغربية.

وعن البيوت المهدومة أكد التقرير أنها بلغت ٢٥ بيتا، ١٣ منها لأسباب امنية و١٢ بيتا بحجة عدم الحصول على ترخيص للبناء.

اما عدد الاشجار التي قطعت عن طريق الجيش او المستوطنين ولاهداف تتعلق بفرض عقوبات جماعية بسبب إلقاء الحجارة على سيارات الجيش والمستوطنين، فقد بلغت ١٤٩٦ شجرة حوالي ٧٠٪ منها اشجار زيتون ، والتي تعتبر مصدر المحصول الزراعي الرئيسي في الضفة الغربية.

ومن الملاحظ أن قيام السلطات الإسرائيلية بتنفيذ هذه الاجراءات تزامن مع الاحاديث التي انطلقت عن اجراءات بناء الثقة المتبادلة من جانب الطرفين والتي دأب على ترديدها وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر في الفترة الاخيرة، والسؤال أين هذه الممارسات من إجراءات بناء الثقة؟ أما أن المقصود هو تعزيز ثقة المستوطنين باخلاص شامير لسياسته التوسعية وبتفسيره للقرار ٢٤٢ الذي لايعني- حسب وجهة نظره- الانسحاب من أي شبر من المناطق المحتلة.



رسالة واشنطون

أمريكا بعد الانهيار السوفيتي

أزمة اقتصادية واجتماعية تعصف بأغنى بلد فى العالم!

سمير كرم

وقع فى الاتحاد السوفياتى وأوروبا الشرقية ماوقع منذ عام ١٩٨٩، وأصبح معروفا للدينا كلها، وأصبحت الكتلة التى كانت منغلقة على نفسها وعلى أزماتها الأقتصادية والاجتماعية والسياسية أكثر انفتاحا أمام العالم الخارجى من المجتمع المفتوح فى الغرب.

وفى هذا الاطار وقعت حرب الخليج. وبصرف النظر عما اذا كانت مؤامرة محبوكة الأطراف أو تداعيا طبيعيا ومنطقياً لعالم يتفكك فيه نظام بدا قائما على قواعد ثابتة لأكثر من خمسة وأربعين عاما.. فان الولايات المتحدة اتخذت من حرب الخليج طريقة حاسمة -عسكرية- للتصديق على دعواها بأنها «المنتصر» فى المرحلة السابقة من المواجهة بين «العالم الرأسمالى والعالم الشيوعى». ولم تعد الولايات المتحدة تكتفى باعتبار ذلك انتصارا لها فى الحرب الباردة.. بل ذهبت، ولاتزال، إلى حد اعتباره الانتصار النهائى للرأسمالية والهزيمة النهائية للاشتراكية والشيوعية.. وأية أفكار تقاوم الرأسمالية.

ومن هذا الموقع نصبت الولايات المتحدة نفسها حكما - أو بالأحرى حاكما- على عملية اقامة «النظام العالمى الجديد». ويتحدث «صانعو القرار الامريكى» الآن بلغة ولهجة صانعى القرار العالمى.

وقد سمع بعض الأصوات يتحدى- بأقصى ماتسمح به الظروف- وهى لاتسمح بشئ تقريبا- المقولة التى تذهب إلى أن أحداث أوروبا الاشتراكية والاتحاد السوفياتى تعنى انتصار الرأسمالية. **فحتى اذا كانت الاشتراكية السوفياتية كما قامت طوال العقود الأربعة الماضية قد هزمت فان هذا لايعنى أن الرأسمالية قد انتصرت.**

لكن المناقشة تدور بين هذه الاصوات الخافتة الخجولة من ناحية وقعقعة السلاح الأمريكى من ناحية أخرى.. وهى لم تسمع فقط فى حرب الخليج... إنما لايزال صداها يتردد فى مصانع الاسلحة. الجديدة الامريكية، وفى السفن الضخمة التى تنقل أسلحة أمريكا من موانيها إلى بلدان العالم فى أضخم عمليات تصدير السلاح منذ بدء التاريخ. بل ويسمع صداها فى خطب القادة الامريكيين وهم يخاطبون الامريكيين، وأكثر من ذلك وهم يخاطبون العالم الخارجى. وقد تمثل ذلك فى أكثر اشكاله تعبيرا عن الغطرسة الامريكية الجديدة فى الخطاب الذى ألقاه الرئيس الأمريكى جورج بوش اثناء وجوده فى موسكو فى آخر شهر يوليو الماضى حيث عقدت القمة الثنائية بينه وبين الرئيس السوفياتى جورباتشوف.. ونعنى بالتحديد **خطابه إلى رجال الأعمال السوفيات..(...).**

وبسبب هذا الخفوت الشديد للأصوات التى تتحدث بمنطق رفض اعتبار هزيمة الاشتراكية السوفياتية انتصارا للرأسمالية، وبالأخص الرأسمالية الأمريكية.. فان المناقشة لم ترق إلى التحدى الذى يكشف مؤشرات هزيمة الرأسمالية. فالذين يرفضون التسليم بانتصار الرأسمالية كنتيجة تلقائية لهزيمة الاشتراكية لم يقولوا حتى الآن أن الرأسمالية بدورها تأخذ طريقها الى هزيمة مدوية، وان أزمتها الراهنة لاترشحها لدور حاسم فى اقامة النظام العالمى الجديد.

ومن المثير للدهشة حقا أن العالم الخارجى لايكاد يسمع أصوات الأمريكيين وماتقوله بشأن هذه القضية الهامة.

وصحيح أن «الانهيار» الذى وقع فى أوروبا الشرقية وكان رمزه المأثور لدى الغرب انهيار **«سوربرلين»** قد أحدث تأثيرا أكيدا لدى الامريكيين.. وأعقبه تأثير **«الانتصار العسكرى»** الأمريكى فى حرب الخليج، فترك انطباعا قويا لدى الأمريكيين بأن بلادهم ونظامهم على الطريق الصحيح. لكن هذا الانطباع لم يستمر طويلا، وهو لايمكن أن يستمر لأن وقع الأزمة التى يعيشها الامريكيون أقوى- بالطبع- من كل تأثيرات الأمواج الخارجية، سواء كانت آتية من أوروبا الشرقية أو من الخليج.. أو من بنما.

ولعله لايوجد دليل على مدى ضخامة ماحدث للاشتراكية السوفياتية- فى الاتحاد السوفياتى نفسه وأوروبا الشرقية- أقوى من أنه لايزال يخفى حتى الآن مايحدث داخل الولايات المتحدة.

بل لعلنا نقول إن حال الغالبية من الأميركيين فى الظروف الراهنة ينطبق عليه مثلنا، الشعبى المصرى: **«من رأى بلوة غيره هانت عليه بلوته»** (...) بمعنى أنه لايخفف من وطأة الأزمة التى تضغط على غالبية الامركيين بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سوى الشعور بأن «النظام الآخر» قد تقوض.. والنظام الأمريكى قائم يتحدى الأمريكيين أنفسهم والعالم الخارجى.

وحتى الآن فإن تعبير الاميركيين عن استلتهم من الأزمة الراهنة اتخذ أشكالا غريبة من الاحتجاج. احتجاج على حرب الخليج. احتجاج على تفرغ الرئيس بوش شبه الكامل لقضايا السياسة الخارجية وتعثر سياسته الداخلية أو عدم وجود جدول أعمال واضح لمعالجة المشكلات الداخلية.. فضلا عن أشكال أخرى من الاحتجاج مثل ارتفاع معدلات مقاومة ضرائب الدخل ، على الرغم من أنها تعرض القائمين بها للسجن لفترات طويلة ومثل الاضرابات العمالية والمهنية، على الرغم من أن الادارة الامريكية تملك سلطات ضخمة تجعل الاضرابات العمالية فى امريكا طريقا شائكا للغاية بالنسبة للعمال ونقاباتهم ينعقد الفوز فى نهايته لرجال الأعمال والادارة.

مع ذلك فـــان الكارثة التى ألمت بالاشـتـراكـيين فى الخارج على الرغم من ضـخـامـتـهـا لاتستطيع أن تخفى عن الامـريكيين أزمـتـهـم. أزمـة النظام الذى يعيشون فى ظله. وكما يقول المثل الأمريكى المعروف: **انك لاتستطيع أن تخدع كل الناس كل الوقت.**

يستطيع النظام الأمريكى أن يخدع بعض الناس بعض الوقت . وفى كل الأحوال فان هذا البعض من الناس يتضاءل.. والوقت أيضا ينقضى، ولايعنى هذا أننا نتوقع أن يتكرر بالضبط ماحدث فى الاتحاد السوفياتى أو فى أوروبا الشرقية.. لامن حيث طريقته ولامن حيث حجمه فالظروف مختلفة، والنظامان مختلفان، بما فى ذلك قدرة كل منها على قمع خصومه، وتثبت التطورات يوما بعد يوم أن قدرة النظام الأمريكى على مقاومة السقوط كبيرة، وقوة قمعه للخصوم أضخم واعقد- وربما نقول أذكى وأدهى- من قوة النظام السوفييتى(..)

مع ذلك تبقى القاعدة: انك لاتستطيع أن «تقمع» كل الناس كل الوقت.. كل ما استبدل هو كلمة «تخدع».

لكن. لقد انقضى مع أحداث الاتحاد السوفياتى وأوروبا الشرقية خلال السنوات الثلاث الأخيرة أسلوب أو طريقة معالجة مشاكل الرأسمالية الامريكية أو محاولة فهمها من خلال الكتابات السوفياتية. ولايعنى هذا أنها كانت كلها دعائية أو غير موضوعية (كما كان يقال عن الكتابات الامريكية عن الاتحاد السوفياتى وأوروبا الشرقية فى السابق).. انما لأن المصادر الامريكية عن أزمة النظام الأمريكى أوفر وأدق وأصدق تعبيرا وأشد ملامسة للواقع الأمريكى.



ظهرت هذه اللوحة فى عدد ٤ أغسطس ١٩٩١ فى صحيفة نيويورك تايمز.. ويلاحظ أنها مرسومة بأسلوب رسامى فترة العشرينات وأوائل الثلاثينات من هذا القرن... أى فترة الكارثة الاقتصادية الأخطر فى تاريخ الرأسمالية الأمريكية.. وهى تعبر عن الوضع الراهن فى أمريكا حيث المشرد يتسول من المفلس!

ولعل من الجدير بالملاحظة- ولو سريعا- أن اليسار الامريكى، على عكس ماقد تذهب التصورات لم يصب بضربة قاتلة نتيجة لما حدث للاشتراكيين فى الحكم فى الكتلة الشرقية. **بل الحقيقة أن اليسار الامريكى لايزال يشكل أكثر القطاعات قدرة على العطاء الفكرى فى الحياة السياسية الامريكية فى وقت تكاد تكون قد سقطت فيه كل الاقنعة والأوهام المتعلقة بديمقراطيته الحزبية.. وديمقراطية السوق.** ليس اليسار الامريكى قويا تنظيميا.. ولاغنيا بأى درجة تقارن بالحزبين الراسخين- الجمهورى والديمقراطى- اللذين يتبادلان الحكم فى

الزمان والمكان فى النظام الأمريكى. فى الزمان بتعاقب الانتخابات **(التى تقاطعها نسبة ٦٥ بالمئة من الناخبين)** وفى المكان تبادل السيطرة بينهما على جناحى السلطة، الرئاسة والكونجرس.

وليس اليسار الامريكى ومايكتب المصدر الوحيد لمعرفة حقيقة أزمة الرأسمالية الامريكية. فأحد مزايا هذا النظام التى ساعدته حتى الآن على تجاوز أزماته واحدة بعد أخرى- **قدرته على الاعتراف العلنى بعيوبه ومشكلاته فى دراسات وتقارير لاحصر لها..** حتى وأن لم تؤد اعترافاته الى تقديم حلول كاملة لتلك الأزمات. وحدود الخداع فى الارقام والأحصاءات الرسمية (عن البطالة أو العجز المالى أو اختلال توازن

المعنى الحقيقى لمقولة هزيمة الاشتراكية فى الاتحاد السوفياتى لاتعنى انتصار الرأسمالية فى أمريكا.

حالة امريكا الاقتصادية والاجتماعية.. هل تؤهلها لقيادة النظام العالمى الجديد

اليسار الامريكى لم يصب بضربة قاتلة نتيجة لأحداث الاتحاد السوفياتى وأوروبا الشرقية.

الأزمة الراهنة فى النظام الامريكى ليست مجرد أزمة اقتصادية

المدفوعات و التجارة.. عن معدلات الجريمة ومعدلات التضخم... الخ) ضيقة الى حد يصعب مشاهدتها الا على أشد المتخصصين متابعة. وعندما يكتشفونها ويبدأون فى تحليلها تكون أرقام جديدة لفترة لاحقة قد صدرت.. وهكذا.

وأزمة النظام الأمريكى ليست من النوع الذى تكفى الأرقام للتعبير عنه.. والا كانت مجرد أزمة اقتصادية لم تترك انعكاساتها على «النظام» و«المجتمع». إنها أعمق من ذلك بكثير، لكن هذا لايغنى عن قراءة الجوانب الرقمية- الاحصائية- منها. وهى متوفرة إلى حد «طوفانى» يمكن أن تغرق أى باحث أو محلل يجرؤ على الظن أنه يستطيع أن يكتب عن الأزمة برمتها، مستحيل.

لهذا لابد من الاكتفاء بالأمثلة.. خاصة وأننا على نقيض الأمريكيين تماما نبغض الارقام والاحصاءات. وفى معظم الاحوال فان مثقفينا لايجيدون قراءتها.. فضلا عن أنهم لايجيدون استخراج المعانى والدلالات منها!..

لكن ماذا تقول الأرقام عن الأحوال فى أمريكا مابعد «هزيمة الاشتراكية؟»

المهم- قبل الاجابة على هذا السؤال- أن نوضح حقيقة أساسية **ان هناك ارقاما سلبية كثيرة،** أرقام العجز فى الميزانية الأمريكية حجم الدين القومى الامريكى. قيمة العجز التجارى الأمريكى. معدلات البطالة. مؤشرات الانكماش فى الانتاج وفى الاستهلاك. معدلات التضخم «فى الأسعار ونفقات الحياة.. وحتى نفقات الموت»، لكن هذه الأرقام فى الدلالة الجزئية لكل منها قد لاتعنى الكثير بالنسبة لمستقبل النظام.. على الرغم من أنها جميعا «قاسية، وفى معظم الأحوال فلكية.

**

واحد بالمئة من الامريكيين يملكون من الدخل القومى مايملكه ٤٠ بالمئة

**

فئة جديدة من المشردين فى مدن أمريكا: ليسوا عاطلين ولكنهم بلا مأوى

على سبيل المثال **اجمالى الانتاج القومى الامريكى كان يزيد بمعدل ٣ر٨ بالمئة حتى سنة ١٩٨٩، هبط إلى ١ر٧ بالمئة فى سنة ١٩٩٠، وهبط فى أوائل ١٩٩١ فلم تعد هناك زيادة.. انما نقص اجمالى الانتاج القومى بنسبة ٢ر٨ المئة فى الربع الاول من العام الحالى.**

واجمالى الانتاج القومى هو اهم المؤشرات الاقتصادية على الاطلاق وأكثرها دلالة على حالة الاقتصاد.

حجم الدين القومى الأمريكى تجاوز كثيرا رقم ثلاثة «ترليون» والترليون هو ألف مليار.. وكان فى أوائل الثمانينات، أى قبل عشر سنوات فقط لايتحدى ٤٠٠ مليار دولار لقد أصبح ٥ر٣ ألف مليار دولار.

معدل البطالة بلغ فى يوليو ١٩٩١ نسبة ٦ر٨ بالمئة من القوى العاملة وكان ٥ر٤ بالمئة فى يوليو ١٩٩٠.. ومعنى هذه الأرقام لايدل دلالة صحيحة على نسبة العاطلين. لأن الحكومة الامريكية لاتحسب بين العاطلين إلا أولئك الذين تظهر أسماؤهم فى مكاتبها الرسمية كباحثين عن عمل. والأمر المؤكد أن نسبة عالية من العاطلين لاتكلف نفسها مشقة البحث عن عمل لمعرفتها بأنه لاتوجد وظائف متاحة.

أرقام العجز المالى التى تتوقعها الحكومة الأمريكية رسميا للسنة المالية ١٩٩٢ (التى تبدأ فى أول سبتمبر ١٩٩١) تفيد أن هذا **العجز سيسجل رقما قياسيا اذ يرتفع الى ٣٦٢ مليار دولار.** بل إن مكتب الميزانية التابع للكونجرس الامريكى أصدر دراسة فى منتصف شهر أغسطس الماضى تنبأ فيها بأن **يصل حجم العجز المالى (عجز الميزانية الاتحادية الأمريكية) الى ٦ر١ ترليون دولار فى سنة ١٩٩٦** ..أى سيصبح ١٦٠٠ مليار دولار (وبتعبير آخر رقم ١٦ وأمامه ١٥ صفرا)

أرقام المشردين- الذين يعيشون فى شوارع المدن الامريكية- بلا مأوى- حولها جدل كبير. الحكومة تقول لايتجاوزون المليون أمريكى والمنظمات الأهلية التى تحاول البحث عن حل لهذه المشكلة-التى أصبحت توصف بأنها «عار امريكا»- تقول: **بين ثلاثة ملايين وستة ملايين أمريكى يعيشون بلا مأوى** لكن الأمر الذى

لاخلاف عليه أنهم ليسوا جميعا من العاطلين. بعض المشردين في المدن الامريكية الآن هم لأول مرة من الأشخاص الذين يعملون، لكن مرتباتهم لاتسمح لهم بالسكن. ولهذا يعيشون في الشوارع بأولادهم وزوجاتهم.

مع ذلك لايزال من الممكن القول بأن هذه الأرقام بكل ماتعكسه من قبح وبشاعة- وتعاسة لاتشكل في حد ذاتها أسبابا للثورة أو الانهيار. هناك شعور عام بأن أمريكا تستطيع أن تجتاز أزمة الانكماش. أن تحتمل نسبة بطالة قد تصل الى عشرة بالمئة أو اكثر خلال عامين. أن تتكيف مع انحدار اجمالي انتاجها القومي وحتى مع انحدار الكفاية الانتاجية التي كانت فخر أمريكا في سنوات الخمسينات والستينات.

لكن للأرقام دلالات آخطر.. هي دلالاتها الاجتماعية. وهذه الدلالات هي التي **تجعل الامريكيين ولافرق هنا بين يمين ويسار ولاحتى بين عمال وأصحاب أعمال- يشعرون بقلق على المستقبل.**

في أواخر شهر يوليو الماضي اصدر **«مركز الميزانية والاولويات السياسية»** - وهو مركز للأبحاث غير مرتبط بالحكومة الامريكية- تخصص في تحليل المعلومات المالية والاقتصادية في ضوء الأولويات الاجتماعية والسياسية- دراسة بعنوان «الرخاء الانتقائي» وتكشف هذه الدراسة عددا من الحقائق تفوق في أهميتها ودلالاتها كل الأرقام الصماء التي عرضنا بعضها:

* تمكنت نسبة الواحد بالمئة التي تمثل «أغنى الأغنياء» في الولايات المتحدة من مضاعفة دخلها (زيادته نسبة ١٢٢ بالمئة) خلال الفترة من ١٩٧٧ الى ١٩٨٨.

* خلال الفترة نفسها هبط نصيب الخمس الأفقر من الأمريكيين من الدخل القومي بنسبة ١٠ بالمئة.

* نتيجة لهذين التغييرين أصبح نصيب نسبة الواحد بالمئة من الأغنياء مساويا لنصيب نسبة الأربعين في المئة الذين يأتون في آخر سلم الدخول وبتعبير آخر أغنى ٢,٥ مليون أمريكي يملكون من الدخل القومي الأمريكي نصيبا يعادل نصيب ١٠٠ مليون أمريكي من ذوي الدخول المنخفضة.

* على الرغم من الحقائق المذكورة في الفقرات الثلاث السابقة فان الدراسة المذكورة اكتشفت أن نسبة الأربعين بالمئة الأفقر في المجتمع الأمريكي تدفع من ضرائب الدخل ضعف ماتدفعه نسبة الواحد بالمئة الأغنى.

كيف فسر محللو «مركز الميزانية والأولويات السياسية» هذا التفاوت الهائل؟

لقد تبين أن التفاوت يرجع إلى اتساع الهوة الكبير بين الزيادات الهائلة في مكاسب رأس المال وفي مرتبات أصحاب المرتبات الضخمة من ناحية، وكل من عداهم من الامريكيين. كما تبين أن معدلات الضرائب التي دفعتها نسبة الواحد بالمئة الأغنى انخفضت في اجمالها بنسبة ١٨ بالمئة خلال الاعوام من ١٩٧٧ الى ١٩٨٨ بينما بقيت معدلات الضرائب تدفعها نسبة الأربعين بالمئة الأفقر.

من ناحية أخرى أظهرت دراسة **«الرخاء الانتقائي»** أن المجتمع الأمريكي يعاني من اختلال أساسي لاتعانيه مجتمعات أوروبا الغربية التي تأخذ بالنظام نفسه والتي لاتختلف كثيرا في مستوياتها المعيشية. **فقد تبين أن نسبة «أهل القمة» من ذوي الدخول الهائلة كبيرة للغاية في المجتمع الامريكي، وكذلك نسبة «أهل القاع» من ذوي الدخول المحدودة للغاية نسبة ضخمة في المجتمع الأمريكي** وبالتالي فان المواطنين الذين يعيشون في الوسط أقل.. خلافا لما هو سائد في مجتمعات الغرب الرأسمالي الآخرى، حيث الوسط يشكل النسبة الأضخم.

ويجدر بالملاحظة من نتائج هذه الدراسة أيضا أن الوضع «الطبيعي» السائد في أوروبا الغربية اليوم كان سائداً في الولايات المتحدة نفسها حتى عقد السبعينيات فقد كان الاتجاه السائد خلال عقود الخمسينات والستينات والجزء الأكبر من السبعينات هو تناقص هوة التفاوت بين الدخول. لكن هذا الاتجاه أخذ ينعكس في سنوات الثمانينات. والنتيجة أن معدل زيادة التفاوت في الدخول خلال السنوات من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٩ ضعف ماكان عليه خلال السنوات من ١٩٦٩ الى ١٩٧٩.

فما هي دلالة هذه «التحولات» بالنسبة لمستقبل الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الولايات المتحدة؟

هل يمكن أن يؤدي قدر مامن الانتعاش إلى يخروج الاقتصاد الامريكي من حالة الانكماش الحالية- هذا اذا حدث مثل هذا الانتعاش.. إلى تغير في هذه التحولات.. أن يعكس الاتجاهات الاجتماعية وموقف الأزمة؟ هل تتغير الاتجاهات اذا تحسن الميزان التجاري أو خفت حدة العجز المالي؟

لنا عودة نتجاوز فيها الأرقام الى الواقع الاجتماعي الأمريكي.

جورج بوش



رسالة موسكو

برنامج على ورقة واحدة يعلن: نهاية الصراع في الحزب

أحمد الخميسي

في الثامن من أغسطس الماضي نشرت الصحافة السوفيتية **البرنامج الجديد الكامل** للحزب الشيوعي السوفيتي في ورقة واحدة. بصفحتيها من ورق الجرائد، ولا أكثر. العام الماضي أقر **المؤتمر ٢٨ وثيقة برنامجية** يسترشد بها الحزب مؤقتا لحين اعداد برنامجه الذي نشر أخيرا. والفارق الوحيد بين الوثيقة البرنامجية (عدد اليسار السادس ١٩٩٠) والبرنامج ان الأولى تخيرت عنوانا لها: **«الاشتراكية الانسانية الديمقراطية»**، أما البرنامج فيفضل: **«الاشتراكية والديمقراطية والتقدم»** شعارا له. وان **الوثيقة** كانت مازالت تحفل بآثار الصراع بين مختلف القوى داخل الحزب، وبالاشارة للتيارات المتصارعة، أما **البرنامج** فخلا من كل هذا، معبرا عن حالة من الاستقرار والركون لما يجري.

وتحدد المادة الأولى من البرنامج طبيعة الحزب بأنه: **«حزب التقدم الاجتماعي والإصلاحات الديمقراطية، حزب العدالة الاجتماعية والقيم الانسانية حزب الحرية الاقتصادية والسياسية والروحية»**. ويشير البرنامج الى ان الحزب: يسترشد في عمله بخبرة التطور العالمي التي أثبتت صحة طريق الاصلاحات، وفي هذه الظروف لايحق لأي حزب سياسي مسئول ان يحاول اعادة بناء المجتمع بالقوة «.مع ان خبرة التطور العالمي- حتى في حالة مثل ثورة يوليو المصرية- قد اثبتت صحة طريق الثورات. ومعايير التقدم بالنسبة للحزب هي القيم الانسانية العامة والمشتركة. وهي قيم تحددها امريكا كما تشاء في موقفها من العراق، وكما يحلو لها في موقفها من اسرائيل، ويحددها كل طرف كما يتفق له.

فالعبارات العامة أخفت وتخفي دوما مصالح محددة لقوى محددة، ويقر البرنامج بأن التجربة السوفيتية فقدت المبادرة التاريخية واندفعت صوب الأزمة، وينتهي الى ان: **«حركة تاريخنا كله جعلت من البيرسترويكا ضرورة حياتية»**. وبعد حديث عام عن اهداف الحزب القريبة، في المجال السياسي والاقتصادي والعلاقات القومية والمجال الاجتماعي، يخصص البرنامج فقرة لموضوع: **أية مصالح يعبر عنها الحزب.** فيقول إن الحزب تأسس كمنظمة سياسية للطبقة العاملة ولكن: «تطور قوى الانتاج والتقدم العلمي والتقني قد أدى لتغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية بحيث أصبحت مصالح مختلف فئات العاملين تتضافر.. ولهذا فإننا لانحاول حل المشكلات القائمة امام الكادحين بدلا منهم، لكننا سندعم مبادراتهم ومطالبهم القائمة على أساس».

لقد انتهت بذلك البرنامج محصلة الصراع داخل الحزب والتي عكستها الوثيقة البرنامجية لصالح «البيرسترويكا» بعد عام من التغييرات الهامة لم يستطع الشيوعيون المحافظون خلالها- ولو لمرة واحدة- ان يثبتوا انهم قوة سياسية سواء في انتخابات رئاسة روسيا التي فازفيها **يلتسين**، او حتى انتخابات المدن التي فاز بعموديتها في موسكو ولينينجراد الاصلاحيون الجدد. ولم يتمكن الحزب- بعد عام كامل- وفي خلاله- ان يطرح برنامجا محددا لوقف التحولات، بالرغم من ان لديه منابر اعلامية مازالت حكرا له بالكامل بحكم تبنيها لموقفه، مثل صحيفة **سوفيتسكايا روسيا، والمجلة العسكرية التاريخية**، وغيرها. ولهذا فان ماجرى لم يكن انقلابا على الحزب، الذي نص برنامجه الجديد على انه (أي الحزب) كان المبادر إلى البيرسترويكا!.

كما أن الصراعات المختلفة داخل الحزب لم تكن صراعات من أجل الماركسية أو الاشتراكية، لكنها في أغلبها كانت صراعا حول مواقع الحزب من طرق الاستغلال الجديدة، ومواقعه من الامتيازات التي اعتاد على الفوز بها بالطرق القديمة.

ويطرح **ادوارد شفيرنادذة** في كتابه **«اختياري»** «السؤال التالي: لماذا كانت القوى المحافظة تتهادن مع العقلية الجديدة طالما انها كانت تزيح العراقيل من طرق العلاقة مع الغرب؟ ولماذا لم يجرؤ احد على انتقاد العقلية الجديدة بأكملها/.. لقد بدأت الحملة على السياسة الجديدة، فقط عندما أخذت تلك السياسة تمس المصالح القديمة ومحاورها في الداخل.

وفي صحيفة **«كورانتي»** يكتب **د. فلاديمير كوسينكو** عن الفارق بين التخصيص، وبين حل قطاع الدولة، فيقول: «صدر مؤخرا قانون على مستوى جمهورية روسيا، وقانون على مستوى الاتحاد، ويتعلق الاثنان بمسألة تحويل ممتلكات الدولة إلى أشكال أخرى من الملكية. وبينما يتضمن القانون الروسي نصا بشأن التخصيص، فأن القانون الاتحادي يتضمن نصا بشأن التخصيص من ناحية، وبشأن حل قطاع الدولة من ناحية أخرى. لكن القانون الاتحادي لايوضح أبدا ما المقصود بحل قطاع الدولة... وليس ذلك من باب الصدف على الاطلاق: والتخصيص يعني السماح للأفراد أو الجماعات بشراء، حق ملكية ممتلكات الدولة بما في ذلك وسائل الانتاج.. فما هو الفرق اذن بين التخصيص وحل قطاع الدولة؟. الفرق في الحقيقة أن القانون الروسي عندما يتحدث عن التخصيص فإنه يحدد الجانب المالي في العلاقة بين الدولة التي تبيع، وبين المشتري، وشروط ذلك. أما القانون الاتحادي فلايبت في تلك المسألة ويتركها غامضة. لماذا؟

هذا لان القانون الاتحادي يسمح فعليا بالاستيلاء على ممتلكات الدولة بمجرد عملية تحويل بسيطة في الهياكل الاقتصادية. وهذه

العملية هي مايطلق عليه: «فك وحل القطاع العام». وفي هذا الاطار تجرى عمليه تغيير لهياكل الدولة التقليدية لتتحول تلك الهياكل نفسها إلى جميعات وشركات مساهمة تستولى مجانا- عن طريق المنح- على ممتلكات الدولة. لكن عملية النهب هذه التي جرت في الماضى خلافا للقانون اصبحت تتم الان على أسس شرعية وقانونية. وقد دقت وسائل الاعلام منذ فترة طويلة ناقوس الخطر، منبهه إلى ان عملية التخصيص تجرى فى بلادنا على قدم وساق بصورة عشوائية، فى شكل نهب ممتلكات الدولة. والعامل المؤثر والفعال هنا، فى عملية النهب هذه، هو قيادات الحزب والاقتصاد التى أكملت اعادة البناء بالانتقال من رفض الملكية الخاصة- لانها كانما تنافى الخيار الاشتراكى- إلى الاستيلاء فعليا على تلك الملكية!.

ويضرب **فلاديمير كوسينكو** مثالا بانشاء شركة: **«الكترو سغال تياج ماش»** التى قامت على أساس تحويل مجمع حكومى إلى مؤسسة مشتركة ذات شكل مختلط للملكية، باصدار اسهم تمثل مجمل قيمة الممتلكات. ويتم انشاء الشركة وممارستها لنشاطها بناء على الاقساط التى يدفعها المساهمون وهم: وزارة بناء الماكنات وتساهم بمبلغ يزيد عن ١٢٧ مليون روبل، والبنك التجارى بمبلغ مليونى روبل، والعاملون فى المجمع بالممتلكات المحولة اليهم مجانا وقيمتها ٥٥ مليون روبل..

والسؤال هنا: على أى أساس حولت وزارة بناء الماكنات الثقيلة جزءا من ممتلكات الدولة لجماعة العاملين، بينما الوزارة لاتملك ولكنها تدير؟ وكيف تصل حصة العاملين فى أجهزة الوزارة إلى ٦٩٪ من الأسهم، وعددهم لايتجاوز بضعة عشرات من الموظفين، بينما يملك العمال ثلاثين بالمئة فقط من الاسهم، وعددهم يتجاوز العشرة الاف عامل؟؟.

فالوضع اذن كالتالى: كان موظفو الوزارة فيما مضى يعيدون بحكم مواقعهم الوظيفية توزيع موارد الدولة، أما الان فإنهم ببساطة يدعون انهم ملاك القسم الأكبر من تلك الممتلكات».

كانت البيروقراطية السوفيتية تخص نفسها بالجزء الأكبر من الارباح، عن طريق التحكم فى توزيع الموارد، وكان الحزب مقرا واسعا تتجمع فيه عناصرها الاقل وزنا، والان عندما تطرح البيرسترويكا طريقا مختلفا تتولى فيه السوق توزيع الارباح، فإن الحزبيين يتمسكون بالطرق القديمة المضمونه للحصول على امتيازاتهم، أو ينخرطون فى التخصيص وحل قطاع الدولة.

والبرنامج الجديد، الذى مضت مناقشاته هذه المرة بهدؤ، هو تعبير عن اقتناع حزبى واسع بضرورة لفظ الطرق القديمة، والاتجاه بعقليه جديدة نحو سياسة جديدة.

ولهذا فإن الحزب عندما يتخلى عن برنامجه، ويقنع ببرنامج أقل بكثير من برامج الاحزاب الاصلاحية الاجتماعية فى اوروبا، فانه فى حقيقة الأمر يقنع بضرورة تبديل شكل وطرق مايحصل عليه من امتيازات.

ولذلك فإن كافة بيانات الشيوعيين الرافضين للبيرسترويكا، كانت تتباكى على «الدولة العظمى» التى تنهار، وعلى «الوضع الدولى»، وعلى «هيبه الجيش»، وكل الادوات والوسائل التى كفلت لهم فيما مضى حياة مرفهة على حساب الناس.

وقد ادت قمة **«جورباتشوف- بوش»** فى موسكو لاشعار الحزب بقوة جورباتشوف، واشعاره ان المد الغربى والمساعدات قادمة، فأصبح البعض يطالبون- فى العلاقة مع امريكا- بأن تعترف امريكا بأن دول اوروبا الشرقية- ماعدا المانيا الشرقية سابقا- هى مجال للمصالح الحيويه السوفيتية. مثلما كتب **سيلاتعييف** فى **سوفيتسكايا روسيا**، معتبرا انه يدافع عن المصالح الوطنية للدولة السوفيتية فى مواجهة المتخاذلين. فالمصالح الوطنية (!!) بالنسبة له تعنى الحفاظ على حق الدولة فى اقتسام العالم، وماعدا ذلك فهو تفريط فى الاشتراكية!.

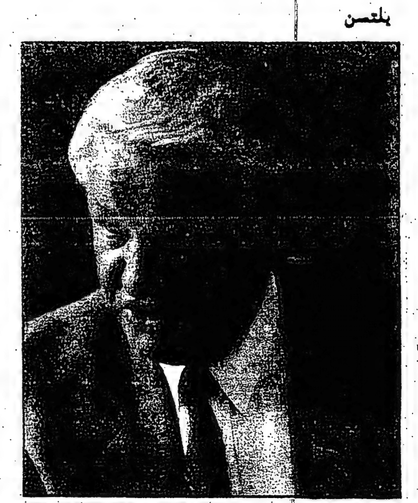
وتنشر صحيفة **سوفيتسكايا روسيا** رسالة اخرى لمجموعة الكتاب الروس الشرفاء المعروفين مثل **فالنتين راسبوتين، وادوارد فالودين، ويورى بوندريف** بعنوان كلمة إلى الشعب، يقولون فيها: **لقد وقعت الكارثة، اذ تتحطم وتنهار دولتنا وبلدنا بينما نحن نلتزم الصمت، فهل تحجرت قلوبنا ولم تعد فيها قطرة من الاعزاز لبلدنا؟ ان بيتنا المشترك، بلدنا، تحترق من اركانها الاربعة. ويتحتم علينا الان ان نحاول اخماد الحريق ليس بالماء، ولا بالدموع، ولكن بالدماء..»**

ويتوجه الكتاب والفنانون الروس بندائهم الحار هذا لأبناء الشعب بدءا من الطلبة والجنود والمثقفين انتهاء بالفلاحين والعلماء وغيرهم. لكنهم لايشيرون لأى مخرج، ولايقترحون اى شىء، ولايرون حلا.. متصورين ان عدوانا يقع على الحزب.. وليس ان الحزب هو- على حد برنامجه الاخير- المبادر إلى اعادة البناء.

لقد انفض الحديث عن الحزب الشيوعى السوفيتى الرسمى، ولكن الحديث عن الاشتراكية لم ينته. هل هناك أحزاب اخرى مازالت تتمسك بالاشتراكية- ليس لان الاشتراكية تمثل مصالح خاصه بها- على أساس قدرة تلك النظرية على تقديم وتوفير حل اجتماعى وانسانى يستفيد من خبرة الماضى؟..

من دون طرح هذا السؤال، ومن دون البحث عن هذه القوى، يصبح الحديث ناقصا، ويصبح وكأن الطريق قد سد تماما على التجربة، لكن هذه القوى اذا وجدت، فستوجد خارج ذلك الحزب الرسمى، وستوجد فى مواجهته، والبحث عن هذه القوى، والتعرف إلى افكارها امر ضرورى، وإلاّ بدا وكأن هذه التجربة قد اغلقت هذا الطريق، أو كأن كلمة قد محت لغة بأكملها.

يلتسن




شيفرنادزه



قراءة في محاورات اليسار الأمريكي

د. عبد العظيم انيس

تمتلأ صحف اليسار الأمريكي بالحوارات الجادة والمناقشات الملتهبة حول مستقبل الاشتراكية وفكرها النظرى، بمناسبة ماجرى ويجرى فى الاتحاد السوفييتى وأوربا الشرقية فى السنوات الأخيرة، وانعكاسات كل هذا على الحركة العمالية فى الولايات المتحدة، وعلى حركة التحرر الوطنى فى أقطار العالم الثالث. كما تدور مناقشات ومساجلات حامية حول حرب الخليج وظروف بدئها المريبة ونتائجها المدمرة والنظام الدولى الجديد المزعوم.

وبطبيعة الحال تختلف الآراء وتتباين فى تقييم كل هذا، مابين متفائل بمستقبل الاشتراكية على ضوء مايسمى فى موسكو **«بالتفكير الجديد»**، ومابين متشائم يرى نهاية التجربة الاشتراكية بالاتحاد السوفييتى فى الأفق ويقول إن التاريخ لايتعامل برقة مع التجارب الفاشلة. وفيما يتعلق بالفكر النظرى الاشتراكى نرى من يقولون إن **الماركسية اللينينية** قد أفلست وماتت وآن أوان دفنها فى احتفال مهيب، ومن لايوافقون على مثل هذا القول وهم يعترفون أن بعض أطروحات الفكر الماركسى اللينينى قد تجاوزتها الظروف التى تغيرت كثيرا من أيام لينين، لكن هناك أشياء كثيرة فى الفكر النظرى لم يقم الدليل على عدم صحتها، وهناك أشياء أخرى أثبتت نضالات العالم الثالث صحتها تاريخيا.

وقد سألنى رئيس تحرير **«اليسار»** أن أقوم بعرض بعض هذه الآراء التى اطلعت عليها خلال زيارتى لكندا وأمريكا. واحترت فى حقيقة الأمر لكثرة ماقرأت وللتباين الشديد فى الآراء والمواقف فى تلك الحوارات الدائرة منذ شهور عديدة، وخوفى من أن يؤدى عرض العديد من الآراء المتباينة إلى مزيد من التشويه فوق ماهو حادث من تشويه فكرى فى أوساط اليسار العربى.

وأخيرا ،استقر رأيى على اختيار دراستين أو قل مساجلتين من عشرات المساجلات التى قرأتها، وكان أساس الاختيار، أن هاتين المساجلتين تمسان- فى رأيى- عددا من الاسئلة الحيوية التى تدور فى أذهان العديد من اليساريين، فضلا عن أن كاتبيهما من الشخصيات اليسارية المرموقة ذات التاريخ الطويل. فالمساجلة الأولى كتبها **«فيكتور بيرلو» رئيس اللجنة الاقتصادية للحزب الشيوعى الأمريكى وأحد المسئولين المرموقين لاقتصاديات التنمية والشركات متعددة الجنسية.** أما المساجلة الثانية فقد كتبها **مل روثنبرج** MEL ROTHENBURG وهو **أحد القيادات التاريخية لحركة اليسار** فى شيكاغو.

وقد نشرت مساجلة بيرلو فى مجلة peoPLES WEEKLY بتاريخ ٢٩ يونيو الماضى، وقد يكون من الضرورى الإشارة إلى الملابسات التى صاحبت نشر هذا المقال وهو يشير إلى هذه الملابسات. ففى تلك الفترة جاء إلى واشنطن وفد سوفييتى برئاسة إيفجينى بريماكوف (أحد مستشارى جورباتشوف المقربين). وضم فى عضويته الاقتصادى السوفييتى البارز جريجورى يافلنسكى، وهو الذى عمل مع **شتاين** ويلتسن فى وضع خطة الـ ٥٠٠ يوم، كما أنه كان على صلة وثيقة بمجموعة هارفارد من الاقتصاديين. وهى المجموعة التى يقودها الاقتصادى الأمريكى جيفرى ساكس SACHS. تلك هى الزيارة التى قال فيها بريماكوف إن موسكو فى حاجة إلى مابين ٣٠و٥٠ مليار دولار سنويا لمدة خمس أو ست سنوات إذا ما أريد للإصلاح الاقتصادى السوفييتى أن ينجح. وفى تلك الظروف امتلأت الصحف الامريكية بالتعليقات المتباينة، بعضها يدعو إلى تقديم أوسع معونة مالية وتكنولوجية لجورباتشوف باعتبار أن ذلك سوف يعجل بإعادة الرأسمالية إلى الاتحاد السوفييتى بأقل أضرار ممكنة، والبعض الآخر يدعو إلى التريث وانتهاز الفرصة لانتزاع موافقة من جورباتشوف على خطوات محددة جديدة فى برنامج إعادة الرأسمالية إلى الاتحاد السوفييتى.

تلك هى الظروف التى نشر فيها فيكتور

جورباتشوف



بيرلو مقالته السالفة الذكر تحت عنوان «التحول السلبي في برنامج البيروسترويكا». وواضح من هذا العنوان أن بيرلو يرى أن سياسة البيروسترويكا قد انحرفت إلى الاتجاه السلبي ويشرح أسس هذا الرأي في مقالته كما سوف نعرضها فيما بعد.

أما المساجلة الثانية التي كتبها روثنبرج فهي بعنوان **«حول دفن الماركسية اللينينية»** وقد نشرت في مجلة **«مفترق طرق»** cros roads عدد يونيو الماضي، وهي رد على كاتب آخر يرى أن الماركسية اللينينية قد ماتت وآن أوان دفنها. إن روثنبرج يحدد مايقصده بمصطلح **«الماركسية اللينينية»** بأنه فكر الدولية الثالثة الذي طور بعد وفاة لينين وقد تجذر هذا الفكر نظريا في تحليل لينين عن الامبريالية وفق ماجاء في كتابه الشهير. لكن هذا الفكر لاعلاقة له من الناحية التاريخية بماركس ومقولات ماركس الكلاسيكية، وهو يبين في مقاله هذا أي أجزاء هذا الفكر قد سقطت وأيها لم يقم الدليل على خطئه كما سوف نفصل ذلك.

التحول السلبي في برنامج البيروسترويكا

يبدأ «فيكتور بيرلو» مقاله بالقول إنه يختلف مع هؤلاء الذين يقولون في الصحف الامريكية إن مفتاح نقطة التحول في الوضع السوفييتي هو في حصوله على تكنولوجيا متقدمة ورأس مال أجنبي. فهو يعتقد أن مفتاح نقطة التحول في الوضع البائس في الاتحاد السوفييتي إنما يتمثل في وقف الهجمة الرأسمالية على الاقتصاد السوفييتي، تلك الهجمة التي تدمر النشاط الاقتصادي السوفييتي ومستوى معيشة الجماهير وتفكك الدولة السوفييتية، وفي التحول إلى الهجوم المضاد.

نعم إن الاتحاد السوفييتي في حاجة إلى تكنولوجيا متقدمة، إذ أنه اعتمد في الماضي على جهود أبنائه من العلماء والفنيين وما أمكن شراؤه من الدول الرأسمالية. لكن تلك القضية تأتي في المحل الثاني من الاهمية أمام ضرورة وقف الجهود الرامية إلى إعادة الرأسمالية في الأرض السوفييتية.

إن الوفد السوفييتي الذي يقوم بزيارة واشنطن (وفد بريماكوف) إنما يستهدف تعميق مساومة قوامها الإسراع بخطوات جديدة في الانتقال إلى الرأسمالية مقابل تخفيف الحصار المالي الأمريكي.

وليس صحيحا أن **جيفري ساكس** ومجموعة هارفارد تقوم كما يقول البعض- بعرض جانبي لتفكيك الاشتراكية في موسكو باستخدام العلاج بالصدمات. فالصحيح أن برنامج تفكيك الاشتراكية قد أحضره في الاساس **جريجوري يافلنسكي**، وإنما كان ساكس مجرد مستشار ليافلنسكي في هذا البرنامج الذي وضعه الأخير.

صحيح أن مقترحات بريماكوف- رئيس الوفد- تختلف عن مقترحات يافلنسكي، لكن في التكنيك فقط وليس في المبدأ. لقد دعا **بريماكوف** إلى تحول أيضا نحو الرأسمالية يمكن أن يتحمله الشعب السوفيتي. ومثل **يافلنسكي** قال **بريماكوف** لصندوق النقد الدولي إن موسكو في حاجة إلى مابين ٣٠ و ٥٠ مليار دولار سنويا لمدة خمس أو ست سنوات إذا ماأريد لبرنامج الإصلاح أن ينجح، وأعطى **يافلنسكي** نفس الرسالة لهيكو وبوش. ولعل الدليل على التطابق الجوهري بين برنامجي **بريماكوف** و**يافلنسكي** يصبح واضحا تماما عند قراءة مقالهما المشترك في صحيفة **التايمز** بتاريخ ٣٠ مايو.

ومن الواضح أن الرئيس بوش قد ابتهج تماما، فقد قال بعد لقاء الوفد إن موسكو تتحرك حقا على طريق الإصلاح الراديكالي وأنه يشعر بإيجابية اكثر نحو مساعدة الرئيس جورباتشوف، ثم قال «عندما **يكون لديك اقتصاد محكوم وتحاول أن تتحرك نحو اقتصاد السوق فإن الامر لايكون سهلا. إنك في حاجة إلى المساعدة على طول الطريق. لقد أبهجت ماسمعت من الوفد**» (نيويورك تايمز عدد ١ يونيو)

بالطبع نحن نعرف أن الحكومات الرأسمالية لاتنوي منح الاتحاد السوفييتي دعما ماليا واسعا. **وبوش** نفسه هو القائل بأن أي مساعدة أمريكية لن تمنح للحكومة السوفييتية وإنما للقطاع الخاص السوفيتي.

والآن تسمى الصحافة الامريكية إعادة فتح الاعتمادات المادية قصيرة الأجل كأن تشتري موسكو القمح الامريكي.. تسمى هذا «مرونة» لموسكو، بينما كان الفلاحون الامريكيون في الماضي يتوسلون إلى السوفييت لشراء المزيد من القمح! أما فيما يتعلق بالتكنولوجيا فإن المعونة الأمريكية لن تكون غير ماتحضره الشركات العابرة القارات معها عندما تشتري أعظم المصانع السوفيتية، وهو ماتفعله في أوربا الشرقية اليوم.

صحيح أن **بريماكوف** يمثل الرئيس **جورباتشوف** الذي يقول إنه يريد **الاشتراكية**، لكنه في الحقيقة يتبنى ممارسات رأسمالية. ففي نفس الخطاب الذي يحذر فيه من **«العناصر البورجوازية التي تحاول أن تفرض الرأسمالية»** نجده يدعو إلى أولية تحويل مؤسسات الدولة إلى شركات مساهمة بحجة ضمان الحرية الحقيقية للمشروع، وإلى عرض المساكن والارض بل وجزء من وسائل الانتاج للبيع والشراء، كما دعا إلى الاسراع بإنشاء البورصات المالية والسلعية وإصلاح النظام المصرفي (**البرافدا** ٣ يوليو سنة ١٩٩٠)

وسوف نلاحظ أن هذا البرنامج لم يعرض على الشعب للاستفتاء شأنه، تماما مثل مشروع تحويل الارض الى الملكية الخاصة الذي قيل في الماضي إنه سوف يعرض على الشعب في استفتاء عام. لكن هذا لم يحدث أبدا، ومن المؤكد أن الشعب سوف يرفضه إذا استفتي فيه.

لقد جرى هذا التحول السلبي في برنامج البيروسترويكا خلال عام ١٩٨٨-١٩٨٩. والاحداث المتسارعة منذ ذلك الوقت- مثل هجوم الطبقة الرأسمالية السوفييتية الجديدة- تجعل من الخلافات التكتيكية في دوائر موسكو السياسية- حول كيفية الانتقال إلى الرأسمالية- أمرا بلا أهمية.

لقد تم بالفعل تنظيم الالوف من الشركات- سميت تعاونيات شكليا- وبنهاية ١٩٨٩ أصبحت هذه الشركات تستأجر نحو ٥ مليون عامل. وأقيمت بورصات مالية وسلعية في **موسكو ولينينجراد**، وتخصص مجلات سوفييتية وغربية أعدادا كاملة لتفصيل الانشطة الرأسمالية والاستثمار الاجنبي والمشروعات المشتركة في الاتحاد السوفيتي.

تقول مجلة بيزنس ويك "BUSINESS WEEK;" «حتى لوكانت موسكو تتردد حول الخطوط الرئيسية فإن الحركة نحو سوق حر

صمد تحليل لينين للامبريالية

أمام تطورات الأحداث

تنمو على نطاق القواعد». و«الرئيس بوريس يلتسين هو أكبر دعاة الخصخصة وأشدهم نفوذا ، والشركات تندفع نحو عمليات الشراء أو ملكية العاملين للاسهم أو إلى مبادرات القطاع الخاص بمساعدة من الغرب أو بدونه. ولتمويل تلك المشروعات الطليعية يعمل الآن فى الاتحاد السوفييتى ٢٠٠٠ بنك تجارى فى بلد لم يكن يعرف البنوك التجارية منذ ثلاث سنوات»

وتستحوذ الشركات الخاصة والتعاونيات على مؤن واسعة من المواد الاولية وقطع الغيار، مما أدى الى نقص حاد فى الأسواق والمصانع، ويزداد إفقار العمال والفلاحين بالأسعار المضاعفة بينما تراكم الطبقة الرأسمالية المولودة حديثا ثروات هائلة.

ولقد كان لكل هذه الفوضى أثرها البالغ على الانتاج. فالانتاج الذى نما بسرعة خلال السنوات الثلاث الاولى من حكم جورباتشوف تباطأ بشكل حاد فى عام ١٩٨٩، ثم تحول الى الهبوط عام ١٩٩٠، وإلى الانهيار خلال الربع الأول من عام ١٩٩١. ولقد جرى اختزال الادارة المركزية للاقتصاد - وهى عنصر ضرورى فى الاقتصاد الاشتراكى المخطط - فهبط عدد العاملين من ٢٠٠ ألف إلى ٥٥ ألف عام ١٩٨٩ (نلاحظ بالمقارنة أن عدد العاملين فى إدارة الخزانة والزراعة والتجارة الامريكية- وهى التى تنظم إلى حدما الاقتصاد الامريكى- وصل إلى ٣٠٠ ألف)

وتقع معظم أجهزة الاعلام السوفييتى فى يد هؤلاء الذين حولوا الجلاسنوست إلى أداة لتلطيخ كل التاريخ السياسى والاقتصادى للاشتراكية بينما يكيلون المدح لما يسمونه «الحضارة الغربية».

وتتزايد المقاومة من جانب العمال الذين يدعون إلى كبت الرأسماليين والسيطرة على الاسعار والالتزام بالاتفاقيات النقابية. ويقول ايجور ليجاتشيف- القائد الشيوعى البارز الذى لم يجدد انتخابه فى المكتب السياسى للحزب عام ١٩٩٠:

«إن الملكية الخاصة والأعمال المملوكة لأفراد تتناقض مع سياساتنا.

إن البيروسترويكا ينبغى أن تتحقق دون المساس بكلمة الاشتراكية، وعلى أساس الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج. وهذا المبدأ فى التخطيط قد استبعد أوجرى تهميشه.

إننى من مؤيدى سوق اشتراكى، وهذا يفترض سلفا سيطرة الدولة على الأسعار.

ولا أفهم شعار «السوق الحرة» الذى سوف يؤدى- إلى جانب الفوضى الاجتماعية والسياسية- إلى العار وارتفاع الاسعار لشعبنا» (حديث مع صحيفة EL PAIS الاسبانية)


ايجور ليجاتشيف

العمال يدعون لكبت الرأسماليين والسيطرة على الأسعار والالتزام بالاتفاقات النقابية

حول دفن الماركسية اللينية.

مايعنيه الكاتب بمصطلح الماركسية اللينينية هو مجموعة الافكار والرؤى التى تشكلت وقدمت من قبل الدولية الثالثة بعد وفاة لينين. وهى بلا شك تتجذر، فى أفكار لينين عن طبيعة الامبريالية آخر مراحل الرأسمالية. ولقد كان الهدف من تلك النظرية أن تكون بوصلة موجهة للعمل السياسى والتنظيمى ، وعلى الأخص تقنين السلطة السياسية لقيادة الدولية الثالثة ، أى لستالين وخلفائه فى السنوات الستين التالية.

إن سيطرة الماركسية اللينينية خلال تلك الفترة إنما تعود جزئيا إلى نجاحاتها فى قيادة النضال الدولى من أجل الاشتراكية. فالانتصارات الرئيسية للحركة الشيوعية (**النضال الناجح ضد الفاشية، الثورة الصينية، والثورة الڤيتنامية....الخ**) ذات ارتباط وثيق بالمبدأ الماركسى اللينينى، وكذلك أيضا فشلاها الرئيسيان وهما الفشل فى نشر الثورة الاشتراكية فى البلدان الرأسمالية المتقدمة والفشل فى بناء بديل اشتراكى مقبول فى الدول التى استولى فيها الشيوعيون على السلطة.

وفى رأى الكاتب أنه رغم أن للماركسية اللينينية جوانب متعددة إلا أنه سوف يركز على ثلاث أطروحات رئيسية تمثل القاعدة النظرية لهذا الفكر... الأولى والمركزية فيها هى تفصيل تحليل لينين عن الامبريالية التى قال عنها إنها مرحلة جديدة ونهائية للرأسمالية. وأى إعادة نظر فى الماركسية اللينينية لابد أن تقرر إلى أى حد استطاع

تحليل لينين أن يصمد لاختيار الزمن.

يعتقد الكاتب أن هذا التحليل قد صمد عموما بشكل جيد. بالطبع خلال السنوات الخمس والسبعين الماضية وقعت تحولات دراماتيكية لم يتوقعها لينين، وأى تفسير جامد لتحليله لابد أن يؤدى إلى سخافات، ولكن ينبغى أن نعترف أن لينين توقع وفسر بنجاح ملحوظ ديناميكيات امبريالية القرن العشرين.

إن البعض يشعر أنه حيث أن لينين قد قال فى تحليله إن الوقت ناضج لاسقاط الرأسمالية، وحيث أن هذا لم يحدث فلا مفر من رفض فكر لينين عن الإمبريالية.

ومثل هذه الحجة ضعيفة منطقيا. وعلى كل حال فإن القول بأن الرأسمالية ناضجة للسقوط هو جانب واحد من أطروحة لينين، وعدم تحقيق هذا لايسقط وجهة نظره كلها.

فلينين توقع بحق تناقضات الامبريالية، والازمات الاقتصادية، والحروب، وحركات تحرير المستعمرات، والافقار المتزايد والاستغلال البشع للعالم غير المصنع على يد مجموعة من الاقطار «المتقدمة»....الخ. ولكن لينين كان مخطئا عندما استنتج أن هذه التناقضات سوف تقضى على الرأسمالية فى الأمد القصير.

وهناك قضايا أخرى هامة تتفرع عن نظرية لينين عن الامبريالية ، مثل حتمية الحرب بين الدول الرأسمالية المتنافسة، وهو أمر لم يحدث منذ الحرب العالمية الثانية، ولكن توجد شواهد عديدة على اشتداد المنافسة الامبريالية بين الولايات المتحدة وألمانيا واليابان. وفى اللحظة الراهنة لاتوجد قوة مستعدة لتحدى واشنطن عسكريا، ولكن أليس من الممكن أن يتغير هذا الوضع فى العقود القادمة؟

ويختتم الكاتب هذه الاطروحة الاولى بالقول بأن من الضرورى استكشاف ومناقشة مقولة إن أفكار لينين عن الامبريالية قد انتهى أجلها. فحتى اليوم لم تقم الأدلة على أن أفكار لينين آن لها أن تدفن.

***الطبقة والحزب:** الأطروحة الأساسية الثانية للماركسية اللينينية هى عن طبيعة الحركة الاشتراكية. فكما هو الحال فى الماركسية الكلاسيكية كان من المفترض أنها حركة عالمية تقودها الطبقة العاملة فى الاقطار المتقدمة صناعيا، لكن فى الماركسية اللينينية هناك افتراقان أساسيان عن الماركسية الكلاسيكية، أولهما أن البروليتاريا الصناعية سوف تجمع حولها الجماهير المستغلة-بفتح الغين- فى العالم الثالث كحليف رئيسى فى الاسقاط المنيف للقوى الرأسمالية، أى أن المستعمرات وأشباه المستعمرات سوف تشكل جبهة ثانية ضرورية فى الثورة العالمية. ومرة أخرى كان الاساس النظرى لهذا هو نظرية لينين عن الامبريالية بالاضافة إلى نموذج التحالف العمالى- الفلاحى الذى كان قاعدة استراتيجية للنظام البلشفى.

أما الافتراق الثانى عن الماركسية الكلاسيكية فقد تمثل فى الدعوة إلى حزب عمالى من نوع جديد، هو الحزب الشيوعى، حزب أكثر أجزاء الطبقة العاملة وعيا و ثورية- حزب منظم على النطاق الوطنى. لكنه خاضع فى استراتيجيته وتكتيكه لمركز دولى.. وعلى الرغم من أن معظمنا على دراية بقواعد هذا التنظيم الحزبى إلا أن الاساس النظرى لهذا الهيكل المقترح ليس واضحادائما.

لقد كان لينين طيلة حياته كقائد ثورى مشغولاً دائما بجدل الاصلاح والثورة فى الحركة العمالية. ومن كتابه (ماالعمل؟) إلى كتابه (الشيوعية اليسارية) كان يعود دائما الى الصراع بين القوى الإصلاحية والقوى الثورية داخل البروليتاريا، باعتباره الصراع الاساسى الذى سوف يحدد نجاح أو فشل النضال من أجل الاشتراكية، ولقد كان لينين مقتنعا بأن هذا الصراع بين قوى الإصلاح وقوى الثورة يتجذر موضوعياً فى الظروف المادية لكفاح الطبقة العاملة فى النظام الرأسمالى. واكثر من هذا إن لينين كان يعتقد أنه فى الظروف العادية- وباعتمادها على الاحتياجات العاجلة للطبقة العاملة- فإن القوى الإصلاحية سوف تتغلب على القوى الثورية، وهى القوى التى تأسس موقفها على رؤية اجتماعية أشمل وطموحات بعيدة المدى للطبقة العاملة.

ولقد قدم لينين حلا تنظيميا لتلك المشكلة فللتغلب على نزعة الانحراف الاصلاحية ومن أجل النجاح فى انتزاع السلطة ولتنفيذ التحول الرئيسى نحو الاشتراكية مطلوب حزب عمالى صلب من الثوريين، وينبغى أن يتطهر هذا الحزب باستمرار من العناصر المترددة والانتهازية، أضف الى ذلك أن هذا الحزب لايمكن تكوينه الا من اكثر عناصر الطبقة العاملة وعيا وتقدما.

ولقد كان لهذه الرؤية اللينينية نتيجتان بعيدتا المدى.. الاولى هى تشكيل إنشقاق لايمكن درءه بين القيادة الثورية والإصلاحية داخل الطبقة العاملة، والثانية هى افتراض علاقة معينة بين حزب ثورى حقيقى وبين الطبقة العاملة ككل. فبينما يعمل هذا الحزب طبقيا على كسب التأييد السياسى للطبقة العاملة، فإنه ليس ملتزما أن يعكس أو يعبر عن وجهات نظر غالبية الطبقة العاملة، ولما كانت وجهات نظر الاغلبية فى الظروف العادية هى إصلاحية فى أفضل الاحوال فإن دور الحزب داخل الطبقة هو معارضة السيطرة المحتومة لافكار البورجوازية.

إن الأحزاب الشيوعية التى دعت لها «الدولية الثالثة» كان لابد لها ان تكون أحزابا لينينية ذات طابع ثورى يمكن أن تكسب بسرعة ولاء الجماهير عند هبوب العاصفة الثورية، ولكن لكى يكون لهذا التفكير معقولية كان من المفترض أن تكون الافكار الرأسمالية المتقدمة فى أتون أزمة تحطمت فيها السيطرة العادية للقواعد الاصلاحية وقد عملت الدولية الثالثة بناءا على هذا الفرض، إلا أنه اتضح فى أواخر العشرينات أن هذه الازمة الثورية قد مضت.. وفى منتصف الثلاثينات راجع الكومنترن استراتيجيته من استراتيجية تحاول أن تنشر وتعمم الثورة البلشفية، إلى استراتيجية الجبهة المتحدة للقوى التقدمية ضد الفاشية، وتلك الاستراتيجية دفعت بقضية الثورة الاشتراكية خصوصا فى الدول الرأسمالية

انكسار الماركسية اللينينية.. مؤقت

البيروسترويكا

تتحول الى الرأسمالية فى الاتحاد السوفيتى



بريماكوف

المتقدمة- إلى الوراء ودفعت إلى الامام بالأمر المتناقض... أن تكون الاحزاب ثورية حقا فى وضع غير ثورى!

وكان لهذا الوضع انعكاس فى الممارسات غير الديمقراطية شبه العسكرية فى هذه الاحزاب، ولمثل هذه الأحزاب لم تعد الماركسية اللينينية نظرية سياسية تراجع وتعدل وفقا لتغير الظروف بل أصبحت وثيقة مقدسة تضمن السيطرة السياسية المطلقة لستالين ورجاله الذين يقودون الدولية الثالثة. بالطبع كانت هناك استثناءات لتلك الديناميكية فى أحزاب العالم الثالث.. الصين وفيتنام.. الخ حيث توفرت رغم النكسات إمكانيات ثورية حقيقية وحيث استطاعت قيادة الاحزاب فيها تكييف خط الكومنترن وتعديله وفق مصالح النضال الوطنى.

إن القضايا التى أثارتها أطروحة قيادة البروليتاريا للصراع الدولى ضد الامبريالية وأشكال التنظيم الملائمة ماتزال فى حاجة إلى مناقشة جادة من جانب الماركسيين. ومن السهل- وهو صحيح- أن نقول أن الثوريين فى الولايات المتحدة أوالاتحاد السوفيتى لايتمسكون بأى حكمة خاصة يقدمونها لثوريى العالم الثالث. لكن من الصحيح أيضا أن انتصارات تاريخية على الامبريالية قد تحققت تحت قيادة ماركسية لينينية، وانكسار الماركسية اللينينية هو مؤقت مع انتعاش القوى الامبريالية والهزائم المؤلمة لقوى العالم الثالث المعادية للامبريالية.

وماهو إذن شكل التنظيم الذى يمكن ان يحل محل هذه الاحزاب ؟ نحن فى حاجة إلى أشكال تنظيمية أرقى تتميز باحترام عمليات اتخاذ القرارات الديمقراطية، بتحمل وجهات النظر المختلفة بالتعقل والحساسية إزاء البشر، وكل هذا ليس بديلاً عن تنظيم جزبى حقيقى.

الاطروحة الثالثة الاساسية والاخيرة، للماركسية اللينينية هى أطروحة أنه فى داخل الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى تم بناء شكل جديد وأرقى من المجتمع. وهذا النظام الاجتماعى الجديد- كما قيل لنا- هو فى طريقة إلى تجاوز اكثر المجتمعات الرأسمالية تقدما فى كل ميادين... الاجتماع والاقتصاد والتكنولوجيا والسياسة والثقافة الروحية. ولقد أصبح واضحا الآن- وكان الواجب أن يكون هذا واضحا منذ عشرين سنة- أنه فى كل هذه الميادين لم تكن التجربة السوفيتية ناجحة إذا قيست وفق المعايير الاشتراكية أو حتى بالمقارنة مع مثيلاتها فى الغرب. ولم تكد تحل السبعينيات حتى دخلت هذه المجتمعات فى مرحلة الأزمات الاجتماعية والانكسارات.. إن هذا الفشل ونتائجه السياسية فى الاتحاد السوفيتى وفى أوروبا الشرقية هو الذى أدى إلى موت الماركسية اللينينية. ومن الضرورى أن نملك بوضوح وعمق الأسباب الرئيسية لهذا الفشل، وتلك المهمة هى مهمتنا نحن الماركسيين أولا.

فما لم نفعل هذا ونقدم النقد اللازم فسوف يعنى هذا أننا سنترك تلك المهمة للبورجوازيين والاشتراكيين الديمقراطيين، ولا أحد يستطيع أن ينكر أن علينا أن نتعلم الكثير من نقدهم.. ولكن مالم نكن مستعدين لتبول توجههم السياسى وجدول أعمالهم فإن من الواضح أننا لن نستطيع أن نقبل بالكامل نقدهم الذى هو انعكاس لتحيزهم السياسى.

إن من الواضح مثلا أن مشاكل تنظيم صناعى حديث ومعقد فى حجم الاقتصاد السوفيتى هى مشاكل بالغة التعقيد، ولكن من الخطأ أيضا القفز من هذه الحقيقة، إلى الزعم بان الطريقة الوحيدة لادارة فعالة للاقتصاد إنما تتمثل فى عودة الملكية الخاصة والاسواق والبورصة والارباح إن فشل المجتمع السوفيتى فى أن يطور أشكالا غير مركزية من السيطرة الاقتصادية والتنظيم، أشكالاً قادرة على تحقيق رغبات المستهلك وتتسق مع القيم الاشتراكية لايبرهن على أن الطموحات الاشتراكية خيالية. فهذا الفشل هو ثمرة الهيكل السياسى والنخبة السياسية التى اعتمد بقاؤها على السيطرة الاجتماعية، وليس نتيجة اندفاع غير ناضج نحو الاشتراكية

وأخيرا يختتم الكاتب هذا البحث بالتساؤل عن مستقبل الاتحاد السوفيتى وهو يعترف أنه غير متفائل على خلاف هؤلاء الذين يعتقدون أن التفكير الجديد سوف ينتهى إلى إعادة ولادة اشتراكية جديدة، فالفشل هناك من العمق والمرارة بحيث يصعب تصور علاجه فى أمد قصير، والتاريخ فى رأيه لايتعامل برقة مع مثل هذا الفشل ولا مع المسئولين عنه:

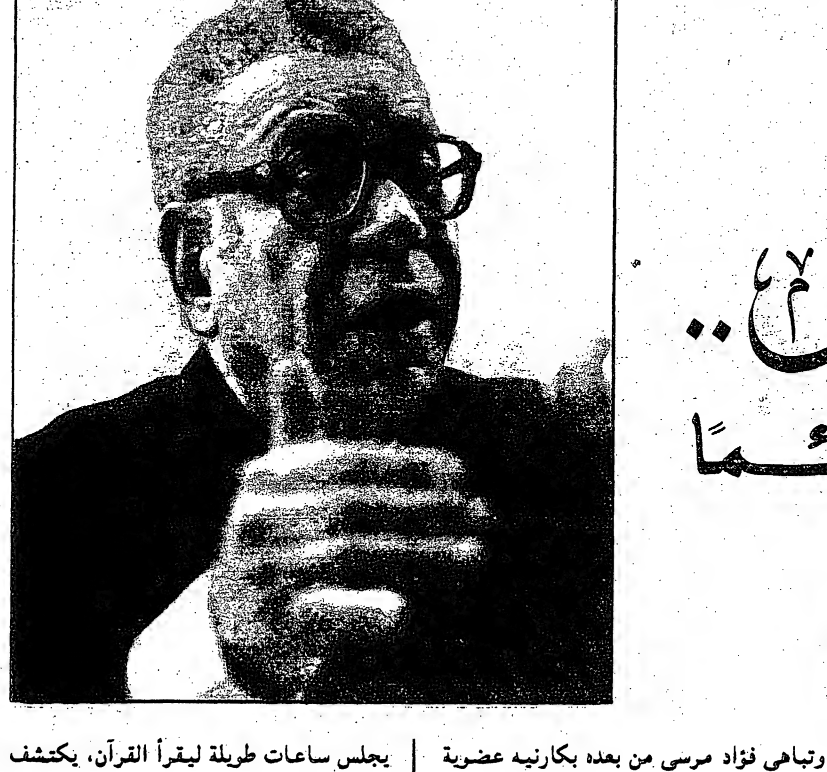
هل نستنتج من هذا أن المشروع الماركسى. فى الثورة الاجتماعية غير قابل للتحقيق؟

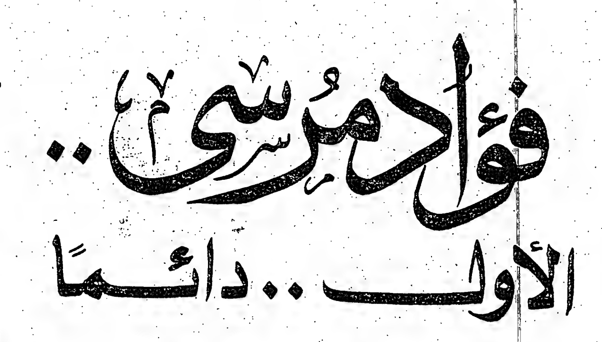
إن الكاتب يعتقد ان هذا الاستنتاج خاطئ، وأن الاحداث الاخيرة- مهما تكن قسوتها- لاتنفى امكانية الارتقاء الثورى على الرأسمالية، وفى النهاية فاننا ندرى أن الكلمات وحدها لاتستطيع أن تبرهن أننا سننجح فليس ما نقوله هنا تأكيدا علميا وإنما هو ايمان حقيقى كما كان الأمر دائما عند أجيال من الاشتراكيين.

لابد من معرفة

أسباب فشل

التجربة السوفيتية





فؤاد مرسى.. الأول.. دائما

د. رفعت السعيد

ثمه أناس فى هذا العالم شعارهم شطر من بيت شعر..

«لنا الصدر دون العالمين أو القبر»

وهكذا كان فؤاد مرسى.. الأول دائما..

.. أول دفعته فى كلية الحقوق -جامعة فاروق (الاسكندرية)

.. أول من أطلق عليه «السكرتير العام للحزب الشيوعى المصرى».

.. أول المتهمين فى قرار اتهام القضية ٨ عسكريه أمن دولة عليا لسنه ١٩٥٩

وعندما يبتعد عن الموقع الأول فإنه لايتزحزح الاقليلا، وكأنه يعاند دوما ليصبح الأول..

ففى شهادة الابتدائية كان ترتيبه الثالث... والتوجيهيه كان الرابع على القطر.

***

ونبدأ مع فؤاد مرسى رحلة البداية.

الاب أسطى حداد فى ورشة بالقبارى، ولهذا كانوا يطلقون عليه اسم الاسطى سيد مرسى الحداد.

وبدأ الاب حياته واحدا من رجال الحزب الوطنى، كان يتباهى حتى آخر أيامه، وتباهى فؤاد مرسى من بعده بكارنيه عضوية فى الحزب موقعا باسم رئيس الحزب«محمد بك فريد».

ماتت امه وهو لم يتخط الثامنة من عمره، ونشأ معتمدا على نفسه، بين صرامة أب صارم بطبعه لايريد الامر الامستقيما، وحنان خالته التى حاولت ان تعوضه عن الام.

امضى سنوات تعليمه الابتدائى سريعا بمدرسة العروة الوثقى، والثانوية بالمدرسة المرقسية وبرغم انها مدرسة قبطية فقد منحته نصف مجانية لتفوقه فى المرحلة الابتدائية، وسريعا يقفز الى كلية الحقوق يتفوق فى الدراسة ، ويلتهم كل مايصله من جرائد وكتب حتى تفجر به الوعى مع طلقات مدافع ستالينجراد حيث الصمود الاسطورى للجنود السوفييت فى مواجهه النازية، وحيث الانتصار المدوى الذى كان بدايه لهزيمة النازية هزيمة نهائية. وامام عينيه يقع حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ فيهز معتقدات عديدة منها الوفد والقوى السياسية الاخرى... وكان عام ١٩٤٢ هو البداية.

... والطالب المسلم المتدين الذى اعتاد أن يجلس ساعات طويلة ليقرأ القرآن، يكتشف كنز الماركسية ليقرأبنهم غير معقول ولتحل امامه كل الألغاز، حتى المعانى البسيطة التى كانت تمر امامه ويخيل اليه انه يعرفها مثل «الاستعمار» «الملك» «الاقطاع» اكتشف انه يتعرف عليها للمرة الأولى..

ولم يكن فؤاد مرسى واحدا ممن يعرفون ويكتفون بالمعرفة.. تلفت حوله فلم يجد من يمسك بيده نحو الحركة الشيوعية، فشمر عن ساعده وبدأ.

***

إدارة المباحث العامة

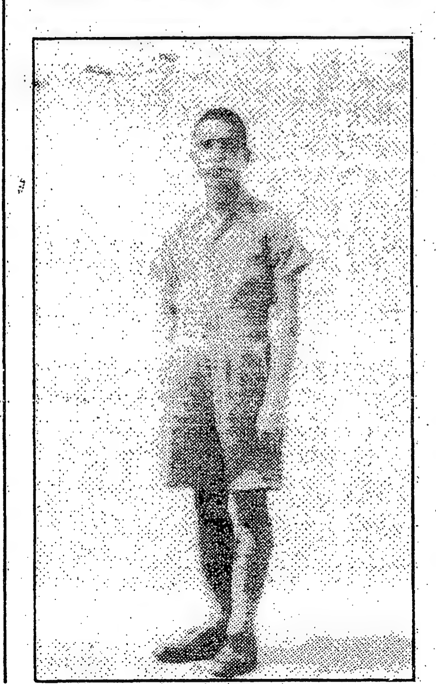
فرع النشاط الداخلى

قسم مكافحة الشيوعية «سرى جدا»

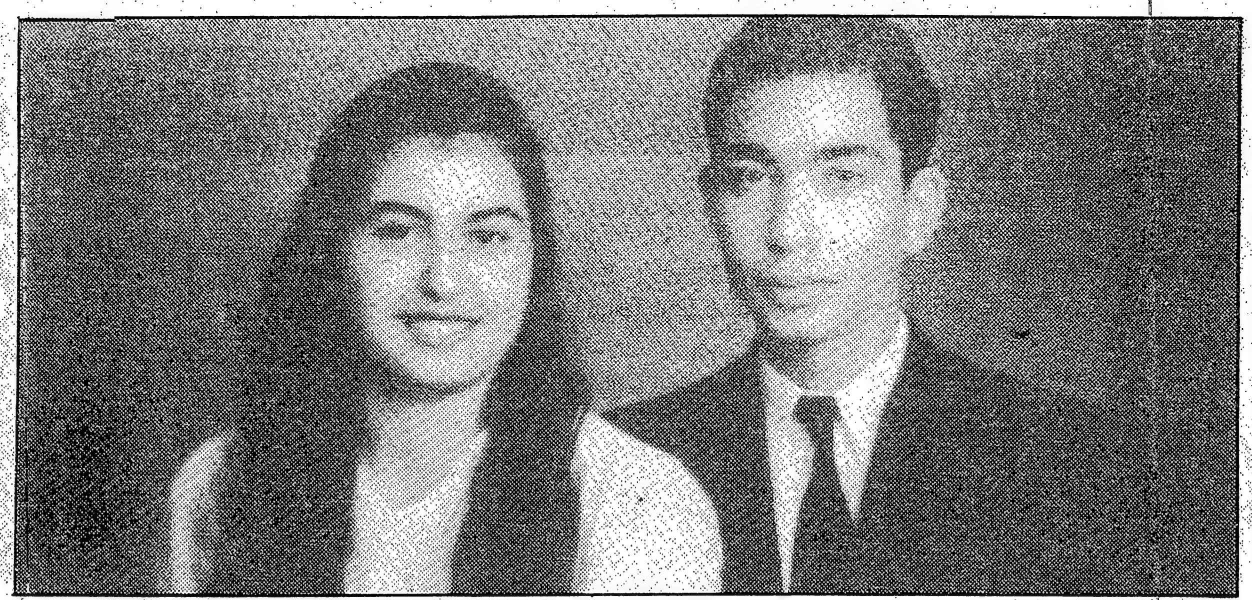
الدكتور فؤاد السيد مرسى وشهرته الحداد- أستاذ مساعد الاقتصاد بكلية الحقوق- جامعة الاسكندرية

يرجع تاريخه السياسى الى سنة ١٩٤٣ وقت أن كان طالبا فى السنة الثانية بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية إذ أسس مع بعض طلبة الجامعة جماعة سياسية اطلق عليها اسم «حركة الجيل الجديد» للمطالبة بتحسين حال

العمال والفلاحين واحداث تغيرات فى النظم التشريعية والاجتماعية والاقتصادية.
وكان شعار الجماعه كالآتى:
ايها الصانع إعمل لتكون لك آلتك- ايها الفلاح ارض الدولة ملك الجميع- ايها التاجر السوق المصرية لك وحدك.
واتصل بعدد من عمال شركه مصر بكفر الدوار، وكان يعقد الاجتماعات بالمقاهى والمحال العامه للدعوة لهذه الجماعة.. وضمت الجماعة عددا من الاعضاء منهم: ابراهيم سعد عامر- عبد الجواد أبو زيد القومى- محمد جلال جرجر- مصطفى عبد العظيم.
وتوقف نشاط الجماعه عام ١٩٤٥ إثر تخرجه من الجامعة وسفره الى فرنسا فى بعثة دراسية.
(ملف القضية ٨ عسكريه عليا لسنة ١٩٥٩ المتهم فيها فؤاد مرسى وآخرون. ص ١٠٤٥)
فؤاد مرسى يقول عن هذه الفترة.. «كان لدراسة الدساتير وتطور القوانين والحريات والمساهمات الفذة للشريعة الاسلامية فيها تأثير ضخم فى حياتى ، كما أن دراسة الاقتصاد السياسى فتحت اذهاننا على حقيقة النظم الرأسمالية والاشتراكية.. وأسسنا «حركة الجيل الجديد».. ولم نكن ماركسيين بل كنا نمثل دعوة وطنية ذات ميول اجتماعية غير محددة، لكن القراءات الاشتراكية ساعدت على ان تتبلور لدى وجهة نظر اجتماعية بدأت بالتحديد من تحليل الطبيعة الطبقية لظاهرة الاستعمار: ماهو؟ وماسبب وجوده بمصر؟ وكيف يمكن لمصريين ان يكونوا أصدقاء او حلفاء له وهو يحتلنا.. ومن هذا المنطلق بدأت أقرأ فى الماركسية وقرأت البيان الشيوعى وترجمته؟»
ولم يزل الفتى يتلفت حوله.. بحثا عن راحة لفكره، ومستقرا لهواجسه، ومخرجا لوطنه. ويقول «ومنذ ١٩٤٢ كنت على علاقة بالشيخ حسن البنا، ورغم ذلك رفضت وقتها ان يكون الدين هو المدخل لحل القضايا المصرية، فالدين لله والوطن للجميع، لقد رفضت الحكم الدينى منذ البداية، وعرض على الشيخ البنا الانضمام لجماعته فرفضت ايضا..»
(الاهالى-١١-٩-١٩٨٥)
.. وتقول تقارير الأمن انه بعد تعيينه معاونا للنيابة «توقف نشاط جماعته «حركة الجيل الجديد»
.. وتورد فى ملف د. فؤاد مرسى صورا من خطابات وجهها الى أعضاء الجماعة يخطرهم فيها بحلها.. ويتصور الأمن أن الفتى قد ركن الى منصب معاون نيابة.. والى حلم البعثة فى فرنسا فتخلص من جماعته، وأراح واستراح.
لكن الحقيقة ان الفتى قد خدع الأمن لقد حل الجماعة العلنية.. غير الماركسية ليسهم سرا فى تأسيس منظمة ماركسيه اسماها «الطليعة» واسميت فى تاريخ الحركة الشيوعية «طليعة الاسكندرية»..
وانضمت الطليعة بعد سفره لفرنسا لتكون جزءا من حدتو..ففؤاد مرسى هو أيضا ينتمى بالاصل لحدتو..
(الاهالى-١١-٩-١٩٨٥)
***
.. ذهبت الى فرنسا محملا بكل ماشرحته، وكانت فرنسا قد تحررت لتوها من النازى بعد مقاومة عنيفه قادها الحزب الشيوعى وقدم فيها ضحايا بالآلاف، وكان المناخ وقتها يساريا.. هذا المناخ مكن المرء من تلقى زادا من الفكر الاشتراكى والديمقراطى لاحد له.. واخترت موضوعا لرسالتى



«علاقات مصر وبريطانيا المالية والاقتصادية خلال الحرب العالمية الثانية» نلت بها درجه الإمتياز، ودخلت مسابقة احسن الرسائل الجامعية وحازت مايسمى بالتنويه»..«وكانت لى علاقات بالحزب الشيوعى الفرنسى والحركة الديمقراطيه، والثقافية.. موسيقى، فنون تشكيلية وغيرها.. والتهمت اهم كتابات ماركس «لينين والجلز وستالين وفى النهاية توصلت الى فكرة عن الثورة المصرية كانت مفتاح مستقبلى السياسى».. «تقول هذه الفكرة ان بلادنا ليس مطروحا عليها القيام بثورة اشتراكية إنما المطروح هو الانتقال من وضعها الحالى كبلد نصف مستعمر (بفتح التاء) ونصف اقطاعى الى انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية فى ظروف محلية ودولية جديدة... بقيادة الطبقة العاملة وليس البرجوازية. وكان اكتشافا ضخما فى ذلك الحين»
(الاهالى- المرجع السابق).
سمعنا كلمات فؤاد مرسى فماذا عن الآخرين؟
ريمون اجيون..شيوعى أقام فى مصر طويلا ثم غادرها عام ١٩٤٥ إلى فرنسا حيث انتسب الى الحزب الشيوعى الفرنسى، وعمل فى قسم الشرق الأوسط بجهاز لجنته المركزية..
ريمون اجيون يقول «أتى الى فرنسا طلاب مصريون كثيرون بعد الحرب العالمية الثانية، وكان هناك مصريون سابقون مقيمين ايضا فى فرنسا.. وفى هذا الحين تواجدت أنا ضمن مجموعة حزبية كلفها الحزب الشيوعى الفرنسى للعمل فى هذا المجال..»
(د. رفعت السعيد - تاريخ الحركة الشيوعية- المجلد الاول- ص٦٨١- محضر نقاش مع ريمون اجيون)
ويرفض العجوز الحذر ان يدلى بأية اسماء.. ويبتسم فؤاد مرسى عندما اسأله ويجيب «نعم كنت ضمن مجموعة من الطلاب المصريين ، تجمعت للدراسة فى علاقة مع ريمون اجيون»
***
ويعود فؤاد مرسى ومعه درجه الدكتوراه، لكنه كان مثقلا بهموم الوطن والشعب والطبقة، وبتلك الافكار التى حاصرته لتفرض عليه طريقا جديدا.. تأسيس حزب شيوعى مصرى، يتجاوز كل الحركة القائمة.
.. وباختصار ذهب معاون النيابة فؤاد مرسى الى باريس.. وعاد الناس يتخيلون أنه قد أصبح الدكتور فؤاد مرسى أما الحقيقة



صورة الخطوبة

الحقيقة فهى أنه قد عاد أساسا وهو «الرفيق خالد»

عاد ليهب جهده وفكره وحياته لبناء منظمة جديدة متجاوزة ماهو موجود ومتسمية باسم «الحزب الشيوعى المصرى».

وتختلف الآراء حول تقييم هذه الخطوة.. البعض يمتدحها بشدة، والبعض ينتقدها بما هو أشد ، لكن الحقيقة انه أقام بناء كبيرا بمعايير هذا الزمان.. وقدم فكرا رصينا حاول جهد طاقته ان يمنحه مذاقا مصريا..

يقول مصطفى طيبه«فى نهاية ١٩٤٩ تقابلت مع فؤاد مرسى... وعكف على اعداد وثائق كنت احلم بها «الصراع الطبقى فى مصر» «ثورتنا المقبلة» وبهرت بفؤاد مرسى.. وكونا منظمة الحزب الشيوعى المصرى (الرايه) اناوهو وسعد زهران وداود عزيز» (د. رفعت السعيد هكذا تكلم الشيوعيون- محضر نقاش مع مصطفى طيبه)

«عاش الرفيق خالد ألف عام» هكذا كان اعضاء منظمته يهتفون بتفان وايمان عميق، ويبقى للتحليل مغزى هذا السؤال؟ أهو الانبهار كما انبهر مصطفى طيبه، ام نزعة تحد لزعامة كانت تحاول ان تفرض نفسها على الجميع وفوق الجميع... زعامة عبد الناصر، ام هى انعكاسات لروح العصر السائدة فى بعض أرجاء الحركة الشيوعية العالمية (ستالين مثلا) ام هى شئ آخر؟

لكنها الحقيقة.. ان مئات من المناضلين الشيوعيين كانوا فى ظل سجون عبد الناصر الشهيرة يتذوقون معها مرارات تعذيب وحشى.. ويتقبلون ذلك فى تحد صارخ «عاش الرفيق خالد الف عام»... وللتحدى هنا مغزاه فخالد لايعرفه أحد.. والأمن يلصق الاسم تارة بهذا وتارة بذاك، بينما الثعلب الهادى يعيش وسطهم.. يدرس فى جامعتهم، يلقن طلابه مايشاءون.. ومايشاء هو..

ويظل اسم الرفيق خالد لغزا حتى عام ١٩٥٧ عندما كان الشيوعيون يتوحدون ولابد ان يظهرلهم «خالد» وعندما كانوا يقتربون من عبد الناصر ويتقربون منه «ووجدنا من المناسب تدعيما للثقة فى النظام الوطنى الكشف عن شخصيتى»

(الاهالى- المرجع السابق).

.. وكشف الرفيق خالد عن شخصيته تدعيما للثقة، لكن الثقة لاتتدعم.. ويعتقل ضمن من اعتقلوا فى أول يناير ١٩٥٩.

وقبلها كان قد «القى باستقالته من الجامعة فى وجه النظام.. وتفرغ لنضاله.. ومعركته.

***

خمس سنوات ونصف فى السجون... التى نعرفها وتعرفونها جميعا.. وخرج مع الجميع عام ١٩٦٤.

س- ماذا علمك السجن؟

ج- ان اكون ابسط مما كنت

هكذا اجاب..

خرج فؤاد مرسى من السجن محاولا ان يكون أبسط

لكنه وجد نفسه مرشحا للوزارة..

..«وعندما علمت ترشيحى للوزارة رفضت على الفور وحضرلى مجموعة من الزملاء واقنعونى انها سابقة يجب الحرص عليها وانها تحد لاثبات قدرتنا على العمل التنفيذى بين الجماهير بعد أن خضنا معارك الكلام، ولم يكن المطلوب طبعا ان نبنى الاشتراكية ولا حتى ان نمهد لها، وانما المطلوب ان يرى الشعب نموذجا نظيفا للاشتراكى عندما يتولى العمل التنفيذى.

وخاض الوزير الدكتور الرفيق خالد فؤاد مرسى معركته الشهيرة ضد تجار الشوارب وهى الحركة التى وضعته وجها لوجه مع اخطر قنوات الفساد والافساد في مصر... وذهل مليونيرات الشوارب فقد وجدوا امامهم وزيرا عنيدا لايتزحزح، ولايمكن شراؤه.

***

فقيرا دخل الوزارة ، وفقيرا خرج منها

قليلون فعلوا ذلك.. وكان على رأسهم..

وخاض معنا أول خطوات تأسيس حزب التجمع...

وخاض معنا معارك بنائه فكرا وعقيدة وسياسة وتنظيما وعاش معنا اجمل ايام نضالنا.. لكنه فعل مالم يفعله من قبل..«خذلنا»

رحل عنا

ويمضى عام بأكملة .. وتمر الايام لنشعر مع كل يوم منها اننا اشد حاجة اليه.. لكنه ترك لنا تراثا فكريا وسياسيا وتنظيميا يمكننا الاعتماد عليه..

والآن..

وربما يكون من المناسب ان يقف كل منا فى مكانه لنهتف معا.. «عاش الرفيق خالد الف عام» نعم الف عام.. وربما اكثر.



سينما المرأة عن المرأة التقدم للخلف

أحمد يوسف

منذ ظهور الفيلم المصرى الروائى الطويل الأول «ليلى» (١٩٢٧)، وعبر مايزيد على الستة عقود، ظلت السينما المصرية، ومخرجوها من الرجال، يقدمون رؤية مزدوجة ومتناقضة لصورة المرأة، التى نراها على الشاشة أحيانا نموذجا للملاك الطاهر الرقيق، تنطق بالكلمات فى عذوبة وأسى، وتنهمر الدموع من عينيها مدرارا، عندما تكافئها الحياة على براءتها بالألم، وتظل تحلم فى وداعة بالرجل، فارس الأحلام الآتى من بين غيوم الواقع لينتشلها من حزنها الدفين، وليتحقق وجودها فى ظله. لكن لصورة المرأة على الشاشة وجها مناقضا، تعرضه لك السينما المصرية فى نموذج المرأة اللعوب، الفاتنة القاتلة بقدرتها الهائلة على الاغراء، تغوى الرجال بسحرها الشيطانى، يدورون فى فلكها، ويتساقط الواحد منهم بعد الآخر كأنهم ذكور النحل الحالمون بشهد الملكة.

إن تلك الرؤية التى قد تبدو للوهلة الأولى كأنها تعبر عن وجهتى نظر متعارضتين، ليست فى جوهرها إلا تعبيرا عن رؤية أحادية الجانب من المجتمع الذكورى تجاه المرأة، وهى الرؤية التى عبرت عن نفسها منذ فجر التاريخ الانسانى المدون، وحتى اليوم، فى أشكال فنية مختلفة، بدءا من الأساطير، وانتهاء بالشرائط السينمائية الملونة، تظهر فيها أحيانا المرأة المغوية تنال عقابها بالطرد الأبدى من جنة فردوس (الرجل)، كما تظهر أحيانا أخرى العذراء النقية التقية، تنال ثوابها حين يمنحها (الرجل) ماتستحق من خلود.

لقد استمرت تلك الرؤية ذاتها مع ولادة السينما كفن جديد، أرست دعائمه صناعة السينما فى هوليود، التى صنعت بدورها أساطيرها الخاصة عن المرأة، وهى الأساطير التى أصبحت النموذج المنشود لقطاع هائل من صناعات السينما فى البلدان الصغيرة، تحولت فيها المرأة الى (موضوع) يستغله الرجل لصنع أفلام، لاتلعب فيها المرأة دورا إلا أن تكون (موضوعا) لعشق الرجل، العشق العذرى أو الجنسى، لافرق، المهم أن تحتل صورتها أفيشات الأفلام، كما تحتل لوحات الاعلان عن أحمر الشفاه، أو العطور، أو حتى شفرات الحلاقة!

وعلى الرغم من أن صناعة السينما، حتى فى هوليود، قد شهدت منذ بدايتها دخول المرأة الى مجالاتها الفنية المختلفة (كاتبات للسيناريو، ومديرات للانتاج، ومصممات للأزياء والديكور، ومخرجات، وقلة نادرة من مديرات التصوير)، فإن ذلك لم يغير كثيرا من الصورة التى تقدمها السينما عن المرأة، لأن الأمر كله ظل مرهونا بآليات صناعة السينما وأهدافها، ومرتبطا على نحو

نادية الجندى فى فيلم «صاحب الادارة بواب العمارة»





صاحب الادارة بواب العمارة/ اخراج نادية سالم

لاينفصم بالنظام الاجتماعي والاقتصادي، ومايتضمنه من مفاهيم أخلاقية ظلت على حالها من أن (الرجل لم يخلق من أجل المرأة، ولكن المرأة خلقت من أجل الرجل)!

ومع نهاية الخمسينات وبداية الستينات، ولدت حركة نسائية واعية، أخذت فى الانتشار عبر العالم كله، مع تصاعد الأفكار المناهضة لكل أشكال التفرقة العنصرية، وظهر فى صناعة السينما العديد من المخرجات صاحبات الرؤى الجديدة، اللاتى تركن بصماتهن القوية على الفن السينمائى، على مستوى الشكل والمضمون معا، وأصبحت أسماء فيراتشيتيلوفا فى تشيكوسلوفاكيا، وأنييس فاردا فى فرنسا، ولينا فيرتموللر فى إيطاليا، تقف جنبا الى جنب مع أسماء المخرجين من الرجال.

أما بالنسبة لصناعة السينما فى مصر، فقد شهدت خلال العقد الأول من عمرها، أربعا من السينمائيات، الممثلات والمنتجات والمخرجات، كانت عزيزة أمير أسبقهن فى انتاج وتمثيل أول الأفلام المصرية الروائية الطويلة كما كانت أولاهن فى (وضع اسمها) كمخرجة على فيلم «بنت النيل» (١٩٢٩) وفيلم «كفرى عن خطيئتك» (١٩٣٣)، ولحقت بها فاطمة رشدى فى «الزواج» (١٩٣٣) وبهيجة حافظ فى «الضحايا» (١٩٣٥) و«ليلى بنت الصحراء» (١٩٣٧)، ثم أمينة محمد فى فيلمها «تيتاوونج» (١٩٣٧).

وفيما عدا فيلم «من أحب؟» (١٩٦٦) لماجدة، ظلت المرأة فى مصر- طوال مايقرب من نصف قرن- بعيدة عن مجال اخراج الأفلام الروائية، حتى ظهرت خلال عامى ١٩٨٤ و١٩٨٥ ثلاث مخرجات، أعطى تلاحق أفلامهن، ونوعية موضوعاتها، (انطباعا) بأن هناك تيارا جديدا يتدفق ليصب فى المجرى الرئيسى للسينما المصرية، وأن رؤية جديدة لقضايا المرأة والمجتمع سوف يتم طرحها، خاصة وأن عناوين معظم أفلامهن توحى كأنها تتناول على نحو مباشر قضية الدفاع عن المرأة.

المرأة (و) الرجل، أم المرأة (أو) الرجل؟

لكن مع أول تلك الأفلام، «بحر الأوهام» (١٩٨٤) من اخراج نادية حمزة، والمعد عن رواية «البنت لولا الأبهة» للصحفية والروائية اقبال بركه، يتأكد لك أن المرأة عند نادية حمزة تبدأ من النقطة ذاتها التى انتهت اليها فى أفلام المخرجين من الرجال، فالفتاة لولا (يوسى) بطلة الفيلم تبدو كما لو أنها قد خرجت لتوها من العالم الميلودرامى لحسن الامام، لاتنتمى الى الشريحة العظمى من فتيات المجتمع المصرى، وإنما هى فتاة أوقعها حظها العاثر فى براثن ذئب بشرى، أفقدها أعزما تملك ثم تخلى عنها، لتهرب من أهلها وتقع من جديد فى شراك عصابة تعمل فى المخدرات والدعارة، تتزعمها المعلمة نواعم (شويكار) ذات القلب القاسى، الصورة التقليدية الأخرى للمرأة فى أفلام السينما المصرية. ومثل كل الأفلام التى تحول القضايا الاجتماعية الى موعظة أخلاقية ينتهى الفيلم بالخلاص من خلال الحب الطاهر الذى يجمع بين لولا، ورجل العصابات الوسيم «حسين فهمى» الذى ينقذ الفتاة، كما ينقذ نفسه فى محاولته للعودة بها الى الحياة الشريفة.

وتعود نادية حمزة إلى الموضوع ذاته فى «نساء خلف القضبان» (١٩٨٦)، ليصبح العالم السينمائى أكثر ضيقا وانغلاقا، حيث تعمل نادية (يوسى) فى شركة أفلام سينمائية جنسية، مما ينتهى بها وراء القضبان، فى السجن الذى تعمل فيه أمها (سناء جميل) كسجانة. لكن الحب لم يعد يمثل فى عالم نادية حمزة طريقا للخلاص، فتكتشف البطلة أن الحب الذى يعدها به المحامى حاتم (فاروق الفيشاوى) يتحول الى فتور بعد أن يحصل لها على براءتها، بل إن الحب يكون طريقا للعذاب والضياع فى فيلم «حقد امرأة» (١٩٨٧)، حيث تتزوج نادية (يوسى أيضا) من حبيبها حمدى (ممدوح عبد العليم) رغم الثأر الذى يفرق بين عائلتيهما، لذلك تذوى قصة الحب سريعا، فتحصل الزوجة على الطلاق، وتبوء محاولات زوجها لاعادتها بالفشل، فيطلق عليها النار فى ثورة عارمة، لتنتهى مشلولة، وكأنه عقاب لها على حلمها بحياة سوية مع الرجل.

وهكذا تجد المرأة نفسها فى أفلام نادية حمزة فى صراع ميلودرامى ضد الرجل، تدفع ثمن كونها امرأة فى عالم وحشى من الرجال، كما يجسده فيلم «المرأة والقانون» (١٩٨٨)، وفى التعارض الكامل بين حياة الأم الممرضة (ماجدة الخطيب) التى ترعى ابنتها الوحيدة (شريهان) وتحلم بتخريجها كطبيبة، وحياة المعلم (سامى العدل)، مدمن المخدرات الطامع فى الأم وابنتها معا، وعندما يحاول الرجل اغتصاب الإبنة لاتجد الأم مفرا من أن تقتله. واذا كان الفيلم يستطرد الى مايتصوره قضيته الأساسية، محاولا الاجابة عن السؤال: (هل كانت جريمة الأم دفاعا شرعيا عن النفس؟)، فإنه يعود الى نزعة الميلودرامية عندما تسقط الأم ميتة قبل سماع الحكم عليها.

سوف تنتقم نادية حمزة للمرأة فى فيلمها التالى «معركة النقيب نادية» (١٩٩٠)، عندما تجعل بطلة الفيلم، النقيب نادية (سهير رمزى) على النقيض تماما من فيلمها السابق، فنراها هنا ليس لأنها تمثل نصف المجتمع، وإنما بحكم وظيفتها فى وزارة الداخلية(!)،

تتسلل متنكرة الى عصابات المخدرات والرقيق الأبيض، حيث تصبح الفاتنة التى يتهافت عليها الرجال الأشرار، وتكون السبب فى الايقاع بهم تحت طائلة القانون، الذى لم ينصف المرأة فى منحها حق الدفاع الشرعى عن النفس.

وربما تبدت رؤية نادية حمزة لعالم المرأة وقضاياها أكثر وضوحا بين فيلميها «النساء» (١٩٨٥) و«نساء صعاليك» (١٩٩١). وقد تلمح فى الفيلم الأول بعض الأبعاد الاجتماعية لشخصياتها، لكنها تقع بهن فى أسر النمطية التى تختزلهن الى ثلاث نساء: نهاد (بوسى) المحامية التى تقبل القضايا القذرة بسبب رغبتها فى الحصول على المال، المشغولة بعملها عن تلبية حاجات زوجها، بل انها تدفعه الى أن يمتثل لقواعد النجاح الاجتماعى. وعلى النقيض ترى نادية (ليلى علوى) مثالا للزوجة التى تحيا مع زوجها فى غرام ملتهب، لأنها قد تخلت- بارادتها- عن أحلامها لتقف خلف زوجها. أما نعيمة (ماجدة زكى) فيقاسمها الحياة زوج فظ، لايعرف لها دورا الا أن يمارس معها الجنس بوحشية لتنجب له أطفالا، وكلما تحدثت عن حلمها القديم باستكمال تعليمها، أخرسها بسوقيته المبتذلة (الله يخرب بيتك ياقاسم أمين!!) وبالطبع سوف تقود تلك النمطية فى رسم الشخصيات والميلودرامية فى تطورها، الى نوع من الدرس الأخلاقى، فتنتهى نهاد الى الطلاق، بينما تفقد نعيمة وزوجها حياتهما فى حريق مدمر مفتعل، لتبقى نادية المطيعة تنعم بالحب.

لكن النمطية تصل إلى حدها الأقصى مع «نساء صعاليك»، فبعد التجارب المأساوية المفتعلة للمرأة فى أفلام نادية حمزة، تتحول كل النساء الى أنماط مشوهة، حيث يدور الحدث بعيدا عن أى أبعاد اجتماعية، بل تدور الدراما كلها حول صراع مجموعة من النساء لاقتناص رجل واحد والاستئثار به، حتى المرأة الوحيدة التى جعلها الفيلم مثقفة تنطق بالحكمة فى بعض من جمل الحوار، يكشف لنا الفيلم فى النهاية عن كونها (امرأة) لاتختلف عن كل (النساء)، فى سعيهن للفوز بنفس الرجل. لكن الفيلم يطرح نموذجا بديلا للمرأة، فى شخصية امرأة هادئة واثقة، مترفعة عن صراع النساء من حولها، لايمانها بالجنسية المثلية، لأنه يليق بالنساء- كما ترى- أن يكتفين بأنفسهن.

وهكذا يتكشف أن صراع المرأة والرجل فى أفلام نادية حمزة ينحو الى تجريده من ظلاله الانسانية والاجتماعية والسياسية، ويتحول- على المستوى الدرامى- الى مليودراما فاقعة فاجعة، تفضى دائما الى طريق مسدود، حيث لا يبدو أن هناك رغبة فى البحث عن عالم أفضل يجمع بين المرأة (و) الرجل، وانما الاختيار السقيم بين المرأة (أو) الرجل.

حرية ميلودرامية:

وقد تبدو أفلام إيناس الدغيدى أكثر التصاقا ووعيا بقضية حرية المرأة، فتعلن من خلال فيلمها الأول «عفوا أيها القانون» (١٩٨٥) عن رفضها لأى قانون أو عرف اجتماعى، لايبيح للمرأة نفس الحقوق التى يمنحها بسخاء للرجل.. لكنها تختار أن تتناول قضيتها من خلال المبالغة الميلودرامية، فتكون المرأة خيرا كاملا، ويصبح الرجل شرا مطلقا. إن الزوج (محمود عبد العزيز) يعمل استاذا بالجامعة، لكنه يخفى تحت قناع الوقار عقدة عجزه الجنسى الذى يخفيه عن الجميع وتقوده أنانيته الى أن يتزوج بزميلته هدى (نجلاء فتحى) التى تجمع بين الحس العملى والنزعة الرومانتيكية، إنها بصبرها النبيل تقوم مع زوجها بدور الطبيبة النفسية حتى تنجح فى أن تشفيه من عجزه، عندما تجعله يكتشف أن عقدته تعود الى أيام الطفولة، حين كان يشعر بعاطفة محرمة تجاه زوجة أبيه، التى قتلها الأب عبد القوى (فريد شوقى) بعد أن ضبطها تخونه فى فراشه مع رجل آخر، لكن القانون يعفى الأب من العقوبة، لأنه كان يدافع عن شرفه.

سوف تدور الدائرة على بطلة الفيلم، عندما يتحول زوجها الى وغد حقيقى، يمارس فحولته التى استردها بفضل زوجته مع عاشقة لعوب (هياتم)، فتنتقم الزوجة لشرفها حين تحاول- دون سابق تدبير- أن تقتلهما، لكن الرصاصات لاتصيب منهما مقتلا. إن القانون الذى منح البراءة للأب فى حادثة مماثلة، يدين الزوجة ويتهمها بالشروع فى القتل، لأن (الراجل لما يقتل بيدافع عن عرضه، لكن المرأة مالهاش عرض)!

واذا كان الفيلم، فى حواره التقريرى المباشر، يدعو الى الثورة أو التمرد على مفاهيم وقوانين المجتمع الذكورى التى لاتنصف المرأة، فإن الفيلم قد وقع فى شرك تلك المفاهيم ذاتها، عندما جعل مرادف الرجولة هو الفحولة الجنسية، بينما الأنوثة هى الملائكية الطاهرة تارة فى صورة الزوجة، لكنها تارة أخرى الشهوانية الحيوانية فى صورة العشيقة.

وبعد فيلمها «زمن الممنوع» (١٩٨٨) الذى يناقش قضية المخدرات على نحو مغرق فى الميلودرامية، تعود إيناس الدغيدى فى «التحدى» (١٩٨٨) لمايبدو استكمالا لفيلمها الأول، لاتضيف فيه جديدا إلا مزيدا من الميلودراما الصارخة، حين يقدم محاولة الزوجة اليائسة، التى خرجت من السجن لتوها، لاسترداد حقها فى حضانة طفلها، لكن المجتمع يقابلها بالرفض، لأنه مايزال ينظر اليها على أنها خارجة على القانون.

وفى «إمرأة واحدة لاتكفى» (١٩٩٠)، يحدو ايناس الدغيدى الطموح- كما عند


زمن الممنوع/ ليلى علوى ايمان البحر درويش/ اخراج ايناس الدغيدى





التحدى/ فريد شوقى/ نبيلة عبيد/ اخراج ايناس الدغيدى

نادية حمزة فى «النساء»- الى تقديم أنماط مختلفة للمرأة، من خلال حبكة الفيلم التى تدور حول بطله الصحفى (أحمد زكى) ،الانتهازى الذى يحاول أن يقيم توازنات تجمع بين الأخلاقية واللاأخلاقية، سواء داخل دائرة عمله، أو فى علاقته بثلاث نساء يتجمعن حوله على إثر اصابته برصاصات غامضة، تبدو انتقاما لخطأ ارتكبه فى لعبة توازناته. وبالطبع سوف تكون (النساء) مجموعة متباينة فى الشخصيات الى حد التناقض، فالاولى (يسرا) هى الجميلة الشابة، سليلة الأسرة الأرستقراطية التى تربطها علاقاتها العامة ببعض رجال السياسة من ناحية، وأصحاب شركات توظيف الأموال من ناحية أخرى. والثانية (سماح أنور) هى طالبة الجامعة الثورية، الصريحة والمباشرة فى حياتها، أما الثالثة (فيفى عبده) فهى المرأة الفقيرة التى يشدها الى بطل الفيلم احساس يمتزج فيه الامتنان لعطفه عليها، بشعور خفى بعاطفة جنسية ملتهبة.

ومرة أخرى، يبدو البطل فى أفلام المخرجات، مثل أفلام المخرجين تماما، حائرا أمام (ألوان) النساء المختلفة، وقدراتهن الغامضة على تملك مشاعره، العاطفية والفكرية والجنسية، لتتحول المرأة الى مجرد نمط، لايحمل وجودا انسانيا واجتماعيا حقيقيا، حتى أن الفيلم ينتهى بمايشبه (النكتة) الساخرة من عجز الرجل أمام سحر المرأة، عندما يهرب البطل من كل علاقاته، ويستقل طائرة تحمله بعيدا عن واقعه، فيجد فى المقعد المجاور له إمرأة.، يراها للمرة الأولى فى حياته (تقوم بدورها ايناس الدغيدى ذاتها)، ليدخل على الفور فى قصة حب جديدة، ويطلب منها الزواج، ويثبت الكادر السينمائى على وجهه، بينما نسمع على شريط الصوت ضحكة نسائية ساخرة صاخبة.

إن ذلك المكر النسائى، بخيره وشره (الذى قدتفهم كيف يؤمن به الرجل فى المجتمع الذكورى، لكنك لا تستطيع أن تفهم اقرار المرأة به على أنه من الحقائق البيولوجية!)، إن ذلك المكر سوف يصبح موضوع فيلم ايناس الدغيدى التالى «قضية سميحة بدران» (١٩٩٠)، حيث تعتمد فيه بطلته سميحة (نبيلة عبيد) على جرأتها لتكسب قضاياها الصحفية، لكن الفيلم يحول معركتها الى قضية شديدة الخصوصية، حين تقع فى شرك عصابة من الأشرار الذين تقودهم امرأة شهوانية (هياتم مرة أخرى تقوم بنفس الدور)، ليتحول الفيلم ببطلته الى أن تستخدم سلاح (كيد النساء) ضد غريمتها، فى سلسلة لاتنتهى من المنافسة على كسب معارك الفراش (!)، تستغل فيها كل منهما مواهبها المتميزة: البطلة برومانتيكيتها، والغريمة بوحشيتها.

جسد المرأة سلاحا للنضال

وهكذا يستطرد بك فيلم «قضية سميحة بدران» الى استعراض أنماط الجنس عند المرأتين مع الرجل الفحل (يوسف شعبان)، لتدرك أن الصورة التقليدية للمرأة، الملاك الطاهر والعاهرة الفاتنة، لم تتغير فى أفلام

مخرجات السينما الروائية فى مصر. لكن الأكثر إثارة للدهشة هو استخدام هؤلاء المخرجات لجسد المرأة على أنه واحد من أهم (التوابل) السينمائية التى يستدرجن بها جمهورهن. وإذا كانت نادية سالم، فى فيلمها الروائى الوحيد «صاحب الادارة بواب العمارة» (١٩٨٥) قد جعلت من بطلتها الراقصة الغجرية (نادية الجندى) تصعد الى أعلى درجات السلم الاجتماعى عن طريق جسدها، للولوج الى عالم الدعارة والتهريب، فإن (كل) أفلام ايناس الدغيدى ونادية حمزة تحتشد باللقطات القريبة لجسد المرأة.

(إن سلاح المرأة فى الحياة هو جسدها، وهو الطريق أيضا الى جمهور السينما!!)، هذا هو ماتحاول أن توحى به الأفلام الروائية للمخرجات المصريات الثلاث، تراه فى «عفوا أيها القانون» متضمنا تارة فى المشاهد الجنسية المسرفة فى الطول بين البطل العاجز وزوجته التى تحاول اثارته لتشفيه من عقدته، لكنك تراه صريحا تارة اخرى فى رقصات (هز البطن)، والنكات الجنسية المبتذلة، ومشاهد الفراش التى تجمع بين البطل بعد شفائه، والعاشقة التى تسيطر عليها نزواتها. وهى



نادية حمزة

المشاهد ذاتها التى احتشد بها فيلم «امرأة واحدة لاتكفى» عندما استغل الفيلم وجود الراقصة فيفى عبده لتؤدى فقرة كاملة من الرقص الشرقى تعبر بها المرأة الفقيرة البائسة عن عرفانها بالجميل للبطل:

سوف تجد مثل هذه المشاهد «محشورة» فى أفلام نادية حمزة، فلا تجد البطلة فى «نساء صعاليك» وسيلة لكى تسرى عن نفسها، عندما هجرها زوجها، إلا استدعاء راقصة الى منزلها! وحتى فى أكثر الموضوعات ابتعادا عن استخدام مشاهد الآثارة الجنسية، سوف تجد نادية حمزة طريقة ما لاختراعها، ففى «المرأة والقانون» تصطنع مشهدا للرجل المتوحش قاسى القلب وهو يتخيل الابنة (شريهان) تؤدى له رقصة استعراضية(!) مثيرة، تستغرق زمنا طويلا على الشاشة، يجعلها الفيلم مبررا لاندفاع الرجل الى محاولة اغتصاب الابنة فى مشهد يمتزج فيه الجنس والعنف. بل إن «النقيب نادية» ضابطة الشرطة، تتنكر فى ثوب المرأة الخليعة لتغرى رجال العصابات، فتؤدى رقصة كاملة يقف لها أفراد العصابة انبهاراً، ولن تتدخل الشرطة للقبض عليهم الا بعد أن يكون الفيلم قد استنفذ أهدافه من رقصة سهير رمزى لاجتذاب جمهور السينما، وبعد أن تتلكأ عند جسدها كاميرا نادية حمزة طويلا، لتتأمل كما لم يتأمل مخرج من الرجال مفاتن المرأة، التى تنادى على (بضاعتها) بالرقص، وكأنها رقيق فى سوق الجوارى!

إن ذلك يؤكد أن تلك الموجة المفاجئة من ظهور المخرجات الروائيات فى مصر لم يأت- حتى الآن- بجديد على مستوى الشكل والمضمون معا، وأنها سارت فى ركب الصناعة السينمائية السائدة بآلياتها ومفاهيمها، التى تعتمد على مغازلة الأفكار والمشاعر الدنيا لدى قطاع الجمهور الباحث عن أرخص أشكال المتعة. لقد سعت المخرجات المصريات الثلاث الى إتقان تلك السينما المتخلفة، وحاولن أن يختفين وراء موضوعات تزعم الدفاع عن المرأة، بينما تنتهى أفلامهن الى المضمون ذاته: (المرأة بطبيعتها خاضعة للرجل، لأنها على عكسه لاتتمتع بما يملك من البصيرة والحكمة والعقل)!! إنه الخضوع والامتثال اللذين يحيلان قضية المرأة، وقضية المجتمع، الى الاقرار بالوضع السائد.

ماتزال السينما الروائية فى مصر تبحث عن مخرجة تؤمن حقا بما قالته سيمون دوبوفوار: (لايولد الانسان امرأة، بل يصبح كذلك)، مخرجة تعى أن الدفاع عن قضية المرأة لايعنى صراعا ميلودراميا بين الرجل والمرأة، كما لايعنى تجاهل القهر (الاجتماعى) الذى تعانيه المرأة الذى لايمكن فصله عن باقى القضايا الاجتماعية الأخرى. فالصراع ضد السيطرة واستغلال المرأة من قبل الرجل، لاينفصل أبدا عن الصراع ضد السيطرة، واستغلال الرجل من قبل الرجل فى ظل ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية غير عادلة. وتحرير النساء يبدأ دائما بتحرير الرجال.

بحر الأوهام/ يوسى/ اخراج نادية حمزة

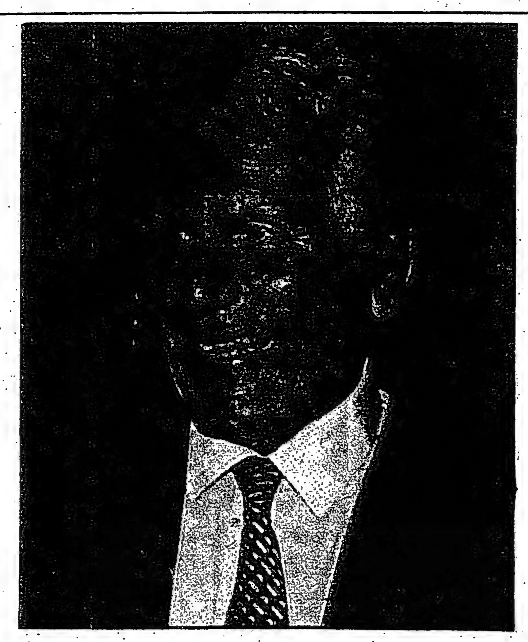


رحيل مفكر في عصر السيادة الإعلامية

ماجدة موريس

* في يوم وفاة يوسف ادريس.. علم المهتمون الخبر من وكالة الانباء أ.س.أ في الثالثة والنصف ظهرا... وفاتتني نشرة السادسة في التليفزيون لكنني ومعي الكثيرون من الأصدقاء جلسنا ننتظر نشرة التاسعة وقد اعتقدنا أننا سنجد تحقيقاً واسعاً عن خبر الوفاة وأصدائه وظروف الأوقات الاخيرة في حياة هذا الرجل المهم بكل المقاييس.. ولكن.. حدث شيء غريب، فقد أوهمنا السادة المسؤلون عن النشرة والتليفزيون أنهم مهتمون حقاً بالموضوع في البداية.. لكننا ادركنا مدى هذا الاهتمام من المثابرة والانتظار.. فبعد اشارة خاطفة بصورة للفقيد في مقدمة النشرة انتظرنا والنشرة تنتقل من مصر إلى كل الدنيا، في العمق أحيانا وفي «الفشنك» أحايين أخرى ما بين زيارات روتينية مملة لرئيس الوزراء والوزراء وأي مسئول يخطر على البال إلى تركيز على رسالة أمريكا وخطاب لبوش وتصريحات لشامير وأخيرا، بعد الخبر الثالث عشر قبل نهاية الفترة الاخبارية جاء الخبر الذى كأن من المفروض أن يكون الأول في اى تليفزيون متحضر.. وياليته أشفى غليل أحد منا، لكنه بعد كل هذا الوقت، جاء كما عرفناه في الثالثة والنصف، وبدون أى لقاءات أو تفصيلات أو هرولات اعلامية تؤكد أن هناك اهتماماً حقيقياً بالرجل الكبير الذى ذهب. في يوم حصول نجيب محفوظ على نوبل توجه التلفزيون إلى منزله وأصدقائه يسألهم.. وفي يوم رحيل يوسف ادريس كان الصمت المشين، وكان الإهمال المهين في إبراز الخبر والاهتمام به وهم يعلمون تماما أنه «خبر» بكل المقاييس الاعلامية الغربية، وأنه قيمة بكل المقاييس والمعايير المتحضرة، وأنه مستحق أكثر من غيره، لقطع الإرسال أيضا.. ولكن، فلنتقدم مع التليفزيون خطوة بخطوة في اتجاه «تأصيل» سياسته الاعلامية.. فقد مضت النشرة وجاءت السهرة.. وكان الفيلم الذى عثروا عليه ليناسب رحيل يوسف أدريس هو «ايامنا الحلوة» لفاتن حمامة وعبد الحليم حافظ واحمد رمزى ونجوم الخمسينات والستينات المحبوبين، ولا أدرى هل أرادوا بوضع هؤلاء النجوم تجاهنا أن يكونوا حائطاً نصب عليه لعناتنا، لأنهم لم يجدوا في مكتبة التليفزيون أى فيلم قدمته السينما عن أدب يوسف ادريس. وإذا خلت المكتبة العملاقة من الافلام، ألم يجد التليفزيون مايفعله سريعاً لتقديم سهرة أو ندوة أو لقاءات أو برنامج طارىء؟

في مساء اليوم التالى، الأحد، جاءت السهرة مع برنامج قدمه مفيد فوزى عام ١٩٨٦ وأنتجته شركة بعنوان (البركان) واستطاع فيه، مع أنه معاد، أن يكون وسيطاً معقولاً بيننا وبين اليليفزيون فهو قد قدم صورة طيبة ليوسف ادريس بذكاء وفن وإن ابتعد عن مواطن الخلاف والاختلاف الشديدين الذين كانا من سمات شخصية هذا المفكر والأديب، سواء في آرائه السياسية أو الاجتماعية أو الأدبية والتى كان يفرزها في السنوات الاخيرة على صفحات الاهرام في غضب يقود القراء معه إلى غضب اكبر من أجل الوطن.. كان برنامجاً هادئاً عن شخصية بركانية.. لكن هذا طبيعى فهو برنامج خاص هدفه بالطبع أن يجد منافذ للعرض والتسويق والا أفلس صاحبه ثم أننا لايمكننا مطالبته بعمل ما كان ينبغى على مؤسسة التليفزيون القومية أن تعمله.. ولم تفعل. فإذا كان قد قدم نصف المطلوب فإنه انجاز يستحق التحية لأنه اتاح لنا (تحت ضغط وجوده المادى كشريط داخل المكتبة) أن نلتقى بيوسف ادريس لقاء الوادع.. صحيح أنه لقاء قديم.. لكن ماذا يفعل المواطن تجاه مؤسسة السيادة الاعلامية المطلقة هذه وسياساتها؟ وماذا يفعل أى مصرى هاوٍ اومحترف لتاريخ الأدب والفن، لو أراد أن يكون «موضوعى» المعرفة ولاتمكنه قدراته وظروفه الوقتيه أو الحياتيه من التفرغ للبحث عن الكتب الصالحة وقراءتها؟ لاشيء للأسف، لأنه لن يجد أمامه أى مؤسسة أو قناة تليفزيونية (أو إذاعية) في مصر بعيدة عن ازرع السيادة الاعلامية لوزير الاعلام المصرى الذى حرص عام ١٩٨٠ على استصدار قرار من مجلس الشعب بخطر إنشاء محطات التليفزيون الخاصة في مصر (وبموجب هذا أوقف مشروع عدد من المصريين بأقامة نادي السينما المنزلى).. ومن يومها أغلق هذا الباب، فممنوع أن تنفذ أى كلمات أو آراء أو أخبار، من داخل مصر، إلى



يوسف ادريس

المصريين، عبر البث والترددات الصوتية، لايوافق عليها المسئول الأول عن الاعلام المصري. وقد كنت متحمسة في الماضي لهذا القرار من باب عدم تحول بيوتنا إلى ساحات لمن يملك المقدرة المالية فقط، لكن هذا انتهى الآن، فبأسم (السيادة الاعلامية) وتحت مظلتها، أصبح كل ما يمس القضايا المصيرية لنا ممنوعاً من المناقشة على الشاشة الصغيرة، بداية من رجال السياسية إلى الاقتصاد إلى الأسعار وقضايا المجتمع الخ.. ثم أخيرا، فقد خرجت إلينا من تحت إبط نفس السيادة الاعلامية محطة التليفزيون الامريكية السي. ان.ان (c.n.n) لتصبح محطة خاصة في مصر، برغم أنف قرار مجلس الشعب، وبرغم محاولة المسئولين الضحك علينا بتعليق يافطة باسم (الشركة المصرية للأخبار) على الإرسال الامريكي!

ليست «حالة» رحيل يوسف ادريس إلا نموذجاً للسلوك الاعلامي المسئول تجاه واحد يستحق الاهتمام الكبير «وقد وجدوا له بفضل شخصيته اللامعة وعلاقته بالفن- برامجاً خاصة وحلقات مسجلة من برامج (الحوارات) الدائمة الرواج.. لكن مفكرا كبيرا مثل الدكتور فؤاد مرسي رحل عن عالمنا منذ شهور فلم تهتز شعرة أو يشعر أحد بأن رجلا من القمم، بكل المعايير، قد رحل، وكأنه مطلوب أن نصبر سنوات طويلة أخرى حتى يصبح لنا (تليفزيون موازى) أو معارض حتى نكسر حصار الدائرة المغلقة من (المصريين المعتمدين) لدى قائمة التلفزيون المصري.

وقبل الدكتور فؤاد مرسى وبعده رحل عنا عظماء كثيرون لم يعترف بهم التليفزيون، وبذلك ساهم في تكريس عملية مسح الذاكرة التي نتعرض لها منذ سنوات. ومن الطريف أنه في مناسبات عديده لرحيل بعض المفكرين والكتاب ارتفعت أصوات كثيرة تطالب ليس بتكريمهم، وأنما بتقديمهم اصلاً إلى الناس القابعة في البيوت، وقيلت أمور تفصيلية عن مكاييل التليفزيون التكريمية لهذه الشخصية أو تلك وكيف أنها تخضع للمزاج الشخصي وطول النفس وليس لها معالم محددة إلا أن المدهش أنه لم يغضب أحد لهذا الكلام المهم، والاتهام بالاموضوعية والانحياز والتفرقة بين أبناء الوطن الواحد.. ولن يغضب أحد اليوم.. ولاغدا.. إلا إذا تولى إدارة التليفزيون ناس آخرون، من مصر وليس من كوكب آخر، لاينتمون إلى القبيلة الاعلامية الحاكمة.. ومن ثم تصبح مسألة (نزع السيادة) هذه ممكنة.. لأنهم- بعد سنوات طويلة من حكم الناس بالتليفزيون- لايمكنهم التفريط في عروشهم. فلنصبر اذن.

مسارح الغش العام

• عودة "كباريهات" روض الفرج وعماد الدين!

• "الاستهلاك" ايديولوجيا المسرح السائد

عبلة الرويني

مايحدث الآن على مسارح القاهرة والاسكندرية، وصل حدا لايعد معه مضحكا بل مخيفا.. اكثر من ٢٣ مسرحية تتنافس جميعها فى الرداءة، تعلن سيادة قيم الملهى الليلى وعودة مسارح روض الفرج وعماد الدين.. وتؤكد فى هجمتها الشرسة انهيار القيم الجمالية والفنية والفكرية وتعلن بيان موت المسرح.

ويكفى ان نقرأ اسماء المسرحيات لنعرف عنوان الجواب من بدايته

(دلع الهوانم، بحبك يامجرم، مراتى تقريبا، بشويش، اخويا هايص وانا لايص، اللى اختشوا، الكدابين قوى، فلاح فى مدرسة البنات، العالمة باشا، حمرى جمرى، جوز ولوز، الواد سيد الشغال)

أسماء لاتعنى شيئا سوى الإثارة الرخيصة ومحاولات جذب المتفرج أو سرقته بكل الطرق والاساليب، حتى باتت الخلافات الدعائية بين الرقابة على المصنفات الفنية وهذه المسرحيات تبدأ عادة بالاسماء.. ترفض الرقابة عنوان مسرحية **(طراطير بحرتر)** فتتحول الى **(جوز ولوز)**.. ومن قبل تعترض على عنوان **(احنا اللى خرمنا التعريفة)** فيستبدل **(ب احنا اللى ثقبنا التعريفة)**!!

وأحدث خلاف شكلى كان اعتراض الرقابة على تغير اسم مسرحية سعيد صالح **(نحن نشكر الظروف)** الى **(حلو الكلام)** لما اعتبرته تضليلا للجمهور فقد سبق ان قدمها سعيد صالح طوال عامين متواصلين على مسارح القاهرة وشارك بها فى مهرجان بغداد المسرحى من اخراج **سمير العصفورى**.. وفى هذا الموسم يقوم بعرضها هى نفسها على مسارح الاسكندرية باسم (حلو الكلام) اخراج **عصام السيد**..وتغيير اسم المسرحية يأتى لتصحيح وضع خاطئ او ربما كشف وضع خاطئ يصل الى حد الفضيحة..فطوال عامين سابقين هناك من اخرج العمل وهناك من وضع اسمه على افيشات المسرحية أى ان هناك من عمل وهناك من قبض الثمن والجميع تواطئ وصمت ثم بعد عامين قرروا فضح الامر.. فكل شئ مباح، والغش عينى عينك والضحك على الجمهور مسموح ومصرح به.

قيم الملهى الليلى

تبدأ العروض المسرحية فى الحادية عشر مساء وهو مايعنى ان تنتهى على الاغلب بعد الثالثة صباحا، لتنفرد القاهرة وحدها من دون عواصم العالم باغرب مواعيد مسرحية فى العالم اجمع.. وتنفرد ايضا بفهم غريب للمسرح حيث يرادف لديها معنى وحيدا هو **(الكباريه)** ..فافتتاح الموسم المسرحى يعنى افتتاح مواسم الرقص والغناء، وصار طبيعيا آن نشهد الراقصات المحترفات يلعبن بطولة العروض المسرحية.. اما اذا تعذر الحصول على راقصة محترفة فليست هناك مشكلة فجميع الممثلات قادرات بمهارة على تقديم الرقص بكل انواعه على المسرح، وهو الامر الذى دفع المؤلفين لتقديم شخصية (الراقصة) كشخصية اساسية فى معظم النصوص المسرحية المعروضة حاليا منها **(شارع محمد على، العالمة باشا، دلع الهوانم فى حارة العوالم، حلو الكلام، حمرى جمرى، بحبك يامجرم، اخويا هايص وانا لايص، اللى اختشوا)**

ولايحتاج الامر مع ذلك لنص يعتمد شخصية الراقصة فشرط العرض دون كتابة هو الرقص.. ويكفينا أن الراقصة **سحر حمدى** صعدت على خشبة المسرح بطلة للعرض المسرحى **(اللى اختشوا)** وهياتم على المسرح الاخر تلعب بطولة **(العسكرى الاخضر)** ومن قبلهم **فيفى عبده** فى

مسرحية (شباب امرأة) ولوسى فى مسرحية (يوم شهكا يوم)!!!

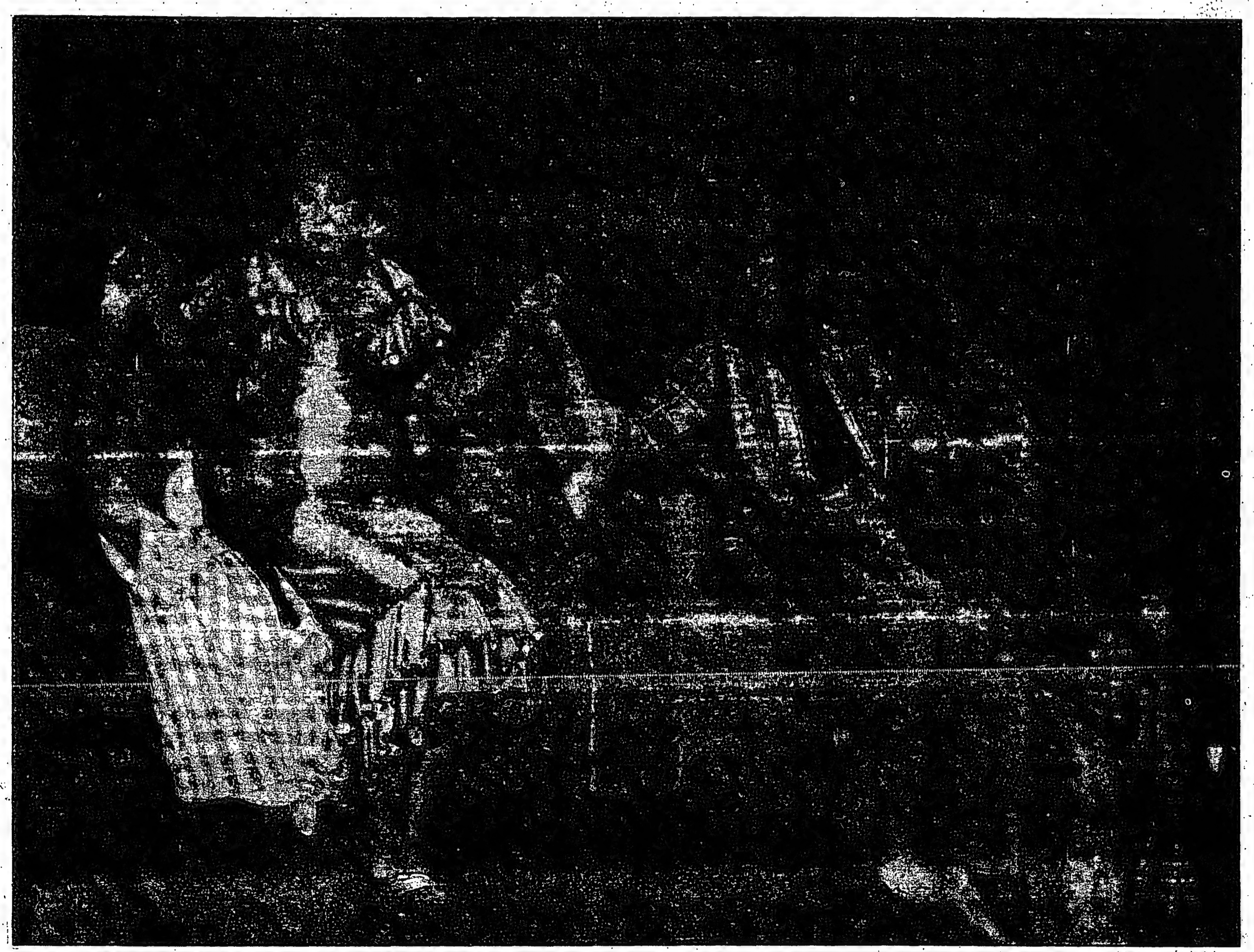
ولأن الرقص هو جوهر العرض المسرحى وشكله ومضمونه فلابد أن يقدم الغناء، ليس كجملة اضافية ولكن كجزء من الايقاعات الراقصة وكعنصر مرتبط العلاقة بالملاهى الليلية والحفلات الغنائية.. والى جانب الاستعانة بالمطربين المحترفين (على الحجار، مدحت صالح، حسن الاسمر) فالجميع يغنى دون استثناء ودون شروط (سعيد صالح، سيد زيان، اسعاد يونس، سمير غانم، محمود الجندى، سهير البابلى، شهريهان، هالة فاخر، بوسى.......

سيناريوهات مرتجلة

اختفاء النص المسرحى هو السمه الغالبة على هذه المسرحيات باستثناء مسرحية أو اثنين.. حيث تعتمد هذه المسرحيات على سيناريوهات تحدد المواقف الاساسية او الفكرة العامة لتسمح لكل من يريد الارتجال أو الخروج بالتقدم ولهذا فقد تم استبدال المسرح بالاسكتشات الفكاهية والمنوعات الغنائية الراقصة، واستبدال الحوار المسرحى بالنكات والتعليقات اللفظية الخارجة بصورة فجة.. ولهذا انفض كتاب المسرح الحقيقيون فى يأس مطبق تاركين الساحة المسرحية لكتاب السيناريو . ومعدو البرامج ومتعهدوا الحفلات ليمتلئ المسرح بالعديد من الافكار الركيكه والسطحية التافهة بل والمعانى الخربة والمخربه... فى مسرحية (دلع الهوانم) تصاب استاذه الجامعة (بوسى) فى حادث فيتم استبدال جزء من مخها بمخ راقصه لتتحول طوال العرض المسرحى الى راقصة محترفة فى حارة العوالم!!..

وفى مسرحية (العالمة باشا) تصل عن طريق الخطأ رسالة الى الراقصة (سهير البابلى) لاستدعائها لاصلاح اقتصاد أحد الدول باعتبارها (العالمة!) أى الباحثة والخبيرة.. فتقرر (العالمة) أى الراقصة التى استلمت الرسالة الذهاب الى هذه البلدة لاصلاح حالها!!

وفى (مراتى تقريبا) ينشغل الزوج (فؤاد المهندس) عن زوجته (شويكار) فهو صاحب اعمال وشركات وادارات عديدة فتدعى الزوجه الجنون لتنقلب حياتهما الى جحيم ويكتشف الزوج فى نهاية العرض خطأ حياته واهتمامه المبالغ بالعمل على حساب زوجته.. تصورت فى البداية انه الصراع الدائر بين القيم المادية والقيم العاطفية حتى صدمنى الحوار صراحه الخيار بين (العمل او الزوجة).. وهكذا لاول مرة فى العالم نسمع عمن يدين قيمة العمل علنا على المسرح.. وعلى الرغم أن (مراتى تقريبا) هى المسرحية الوحيدة التى نجت من الرقص والغناء وهو الامر الذى سبب اكتئابا لشويكار فراحت تلح بصورة يوميه على المخرج **محمد أبو داود** لاضافة رقصة هنا او أغنية هناك لكنه، للحق رفض بشدة حتى الآن!





مشهد من مسرحية «أولاد ريا وسكينة» بطولة سهير رمزى/فاروق الفيشاوى

واذا كانت السينما قد جاءت بكتابها فالاساس بالطبع ان تأتى بنجومها بعد ان اصبح البريق هو العملة الوحيدة الصالحه لفن المسرح.. وبعد الراقصات والمطربين لابد ان يحتكر البطولة المسرحية نجوم السينما (يوسى، سهير رمزى، فاروق الفيشاوى، شريهان، فريد شوقى، مديحة كامل، هالة صدقى، صفية الالفى) ولاعجب بعد ذلك من ازاحه مخرجى المسرح ليتقدم مخرجو السينما لاحتلال خشبة المسرح وبات ايضا أمر طبيعى ان يعلن بطل أو بطلة العرض المسرحى اصرارهم على اختيار المخرج المناسب لهم هكذا خاضت شريهان معركة للإتيان بالمخرج السينمائى محمد عبد العزيز ليخرج للمسرح للمرة الأولى (شارع محمد على).

وتبقى الظاهرة الاساسية التى تصبغ هذه المسارح، وهى اصرار الجميع على تحويل المتفرج الى «مستهلك» وتحويل المسرح الى ادارة «رأسمالية» هدفها الربح السريع بكل الطرق والوسائل.

[انها ايديولوجيا الاستهلاك المزيف التى طبعت كل شئ بطابعها وختمت باصابعها على كل مفردات حياتنا].

هل نحن امام مسرح استبدل جمهوره بجمهور لا انسانى مزيف؟ أم امام جمهور استبدل مسرحه بنماذج مشوهة تواصل اسعلابه وتقضى على البقية الباقية من الحياة فيه؟

......

تتراوح اسعار التذاكر من ٢٠ الى ٥٠ جنيها للفرد الواحد وهو مايمكننا ببساطة من تحديد نوعية جمهور هذه المسارح بل ومايمكننا اساسا من تحديد الموقف الفكرى لهذه المسارح.. فتحديد نوعية الجمهور يتضمن معه تحديد الموقف منه وطبيعة الانتاج الفنى والفكرى المقدم له.

اسعار التذاكر المطروحة تعنى بوضوح خروج الطبقات الوسطى والطبقات الفقيرة من دوائر اهتمام هذه المسارح وتعنى ان اصحاب المسارح التجارية اعلنوا موقفهم من الاكثرية الغالبة من الجماهير بالانفصال عنها وان جمهورهم محدد الملامح واضح السمات.. هو جمهور القادرين من السماسرة والوكلاء والطبقات الطفيلية التى افرزها عهد الانفتاح الى جانب جمهور اخر اساسى تصاغ له المسرحيات خصيصا وفقا لذوقه وميوله وهو الجمهور السياسى العربى سواء من المصريين العائدين من الدول العربية لقضاء الاجازة الصيفية او من السياح العرب انفسهم بحثا عن المتعة والتسلية.

بهذا التحديد تحدد دور هذه المسارح ووظيفتها وهى الإثارة والتسلية وسيادة النزعة التجارية وتصريف المنتجات.

يوسف ادريس بين "الصمت" و"الموت"

فريدة النقاش

سوف ينقضى وقت طويل قبل أن يتوفر لنا تكوين مشابه لذلك الذى نضجت فى ظله موهبة «يوسف ادريس» القصصية تألقت ثم انطفأت، وطال زمان انطفائها، لتعطى لنا إشارات بين الحين والآخر فى مقالاته الصحفية الناقدة الحارة معلنة- أى الموهبة- عن وجودها ومأزقها فى آن واحد لتمتد بين الصمت والموت مسافة شاسعة.

فى ظل صعود البورجوازية المصرية وانتصارها على الاحتلال والطبقات القديمة، اقطاعية وأرستقراطية تركية، كانت الأرض مهيأة لاستقبال موهبة «يوسف أدريس» ورعاية طاقته الابداعية لتبرز عبرها الفضائل القومية وهى فى حالة صراع عنيف مع الماضى، ولتتخلق بدلا من الرومانسية والصوفية المفعمة بالحنين للماضى، واقعية صافية لبورجوازية صغيرة مزهوة منطلقة من عقالها، تتطلع إلى مستقبل ستكون هى فى الواقع سيدته - ولزمن قصير فقط- لأنها سرعان ماتنكسر تحت وطأة التبعية، فتتبدد أبنيتها وتذهب ريحها... ولعل هذا أن يكون هو السبب الحقيقى لصمت «يوسف إدريس» المطبق كقصاص، والذى تأسست عليه محنته الذاتية، لا مع نفسه فقط ولكن أيضا مع القوى الاجتماعية الجديدة المتطلعة للتعبير.

قبل «يوسف إدريس» كانت الأنا الراوية تتربع وحدها على عرش الحكى دون منافس تقريبا، وقبله أيضا كان المسرح الجديد يحبو ولم تكن المصادفة وحدها هى التى دفعت به من عالم القصة القصيرة، التى منحها عمله أكثر الأشكال جدة واكتمالا منذ نشأتها فى مصر والوطن العربى، إلى المسرح الذى يناسب كشكل للتعبير مع كلية الحركة الصاخبة فى عالم إدريس.

وقد أدخل اليه، إضافة لبحثه المضنى عن شكل جديد شعبى، جنينا لوعى مأساوى فى كوميدياه الشهيرة «الفرافير» وهو نوع من الوعى لم يتعامل معه المسرح العربى- الا ربما فى الزير سالم لألفريد فرج بعد ذلك-، وإن كانت تجربته تلك- أى يوسف- لم تكتمل أبدا.

ومن الظلم الفادح بل والخطأ البين أن نرى مأزق عدم الاكتمال المختلفة، باعتبارها محنا ذاتية فقط، تتعلق فحسب بأسلوب عيش «يوسف إدريس» وطريقته فى الكتابة، ومن إلتقاط نماذجه من الحياة الواقعية.

كانت القيود والكوابح كامنة أيضا فى مرحلة التطور نفسها، أى فى الواقع الموضوعى.

والقيود التى فرضها على نفسه كانت مفروضة عليه ضمنيا فى هذا الواقع «الاجتماعى- السياسى» القمعى البيروقراطى، الذى سرعان ما تكشف بعد لحظة الألق الأولى فكافأ المسالمين معدومى المواهب ونصبهم وفتح لهم كل المنابر ومنحهم الجوائز والمنح ومناصب الحلفاء الحقيقيين العداء.

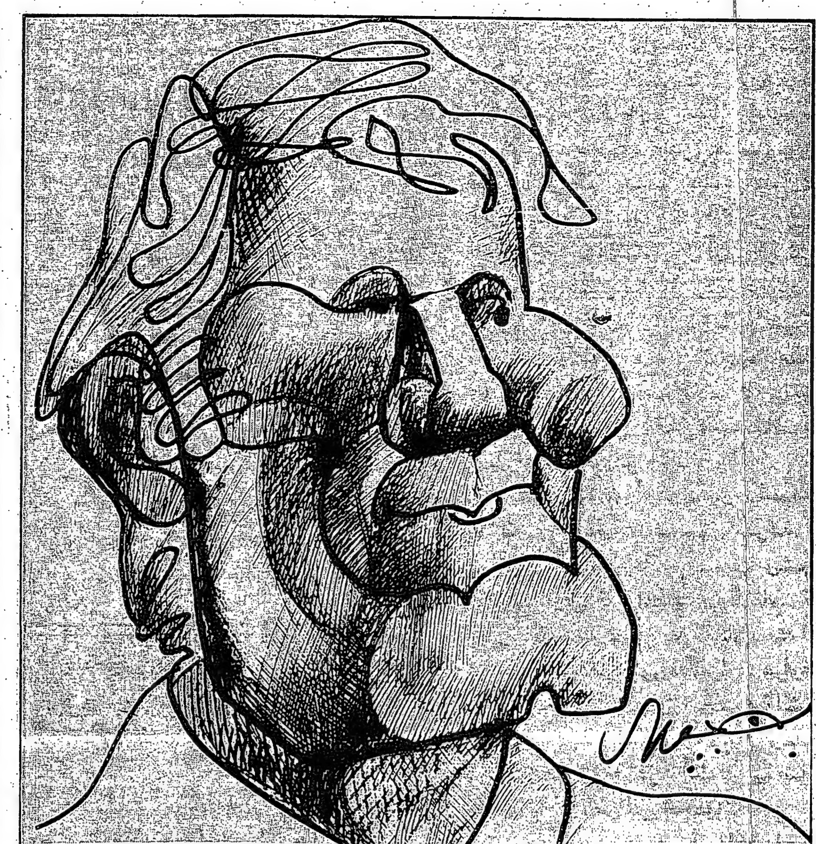
وقد حاول «يوسف إدريس» بموهبته الضخمة أن يجد له مكانا بينهم ليختصر الطريق لجمهوره، وقدم كل ماهو ضرورى. لكن بقيت دائما خشيتهم من انفلاتاته العاصفة، وصدقه الحار البليغ، وحنينه الدائم للتواصل مع ماضيه الجليل كمناضل شيوعى، ذلك الماضى الذى اعتذر عنه بوسائل شتى «راجع مقالة فاروق عبد القادر عن رواية البيضاء- أدب ونقد» دون أن يمحوه شئ من وجدانه. بل ظلت بصماته تاركة علاماتها حتى على لغته ببنيانها ومفرداتها، والتى كانت تتجلى فى لحظات الصدق مشحونة معلنة عن وجود بقايا للزمن القديم كجمرات صغيرة ما إن ينزاح الرماد من فوقها لسبب ماقد يكون ذاتيا الا وتتوهج من جديد..

وشأنه شأن أى أديب كبير صاحب طاقة إبداعية هائلة وحس عميق بالحركة، التى تسلك طرقا شتى يرتادها هو أيضا وبشجاعة لكى تتقدم فى خاتمة المطاف الى الأمام.. كانت الحدود المفروضة تضيق به.. وكان بحثه الدائم عن التجاوز قفزا فوق الأسوار.. مراوغة.. وحيلا.. سعيا لتجاوز مجموعة الشروط «الإجتماعية- التاريخية» التى ولدت فى ظلها شخصياته واستوت أمامنا حية ضائقة- مثله تماما- بالأطر التى تحكمها.

ونحن لانصادف فى عالمه أبدا- وربما نادرا جدا- زمنا آسنا.. فالحركة هى سنته ونشيده الأول. كل شيئ يتحرك حتى فى داخل السجن خلف الأسوار والجدران الغليظة.. خلف الباب الذى يعرف المختبئ وراءه أنه ليس مغلقا.. وفى الحجرة الفقيرة الضيقة فى الحى الشعبى.. فى الحارة وفى عربة الترحيلة.. فى المكتب وعيادة الطبيب وغرفة العمليات.. فى غرفة البواب الضيقة وفى الشقة الفاخرة.. كما فى الشارع سواء بسواء..

الحركة هى قانون الوجود.. تلك الحركة التى تتخلق عبرها فردية من نوع جديد، وصفها ابراهيم فتحى وصفا دقيقا حين عين لها مكانا فى صراع طبقى له سمات خاصة فى مجتمع لم يخلع ثوبه القديم تماما فظلت الفردية ذات طابع جماعى.

ولاينتهى عمل من اعماله أبدا وقد بقيت أى من شخوصه كما كانت، حتى فى مقالاته الغاضبة المتفجرة لاتبقى الفكرة الأولى كما بدأت، بل غالبا ما تنتهى بنقيضها بعد ان تفجر حولها عدة ألغام صغيرة. ولعله قد مارس فى هذه المقالات عمليات الكبح الذاتية التى تولدت عنها المفارقة. أى أن إبداعه القصصى ظل مشحونا بطاقة ضوئية كاشفة أكبر كثيرا من تلك التى انطوت عليها



يوسف إدريس

مقالاته التحريضية المباشرة التى استخدم فيها الشعار الذائع «إضرب ولاقى»

ولكل هذه الأسباب كتب عنه واحد من كتاب الأعمدة الحكوميين المخلصين قائلا إنه قد ذهب اليهم (يعنى الشيوعيين) ثم آب إلينا.. وفى رواية البيضاء طبعا دليل أوبته الدامغ.

فهل كان يوسف قد ذهب حقا إليهم تماما. إن إجابتى هى نعم ولا..

نعم. لأنه تنازل كثيرا وبدا كأنه يستعذب هذا الاقتراب من السلطة.. ومداراتها أحيانا.. ولكن آية ذهابه الأكبر هى صمته الطويل، ومابدا أنه هجر متعمد لكتابة القصة ومواصلة تطويرها..

ولا. لأن جذوة الغضب التى أبقاها دائما مشتعلة ضد كل مثالب حياتنا فى كتاباته الصحفية، كانت أيضا ضربات غير مباشرة.. تحريضا مقنعا ضد الفساد والترهل والإنحدار المروع الذى يدين أول مايدين صناعه وإن كان يوسف لم يسمهم لاشخصيا ولاسياسيا لأسباب شتى- ليس فقط لأنه محكوم بقانونهم، وإنما لرغبات وتطلعات صغيرة كان يظنها مكاسب. فهو على صعيد الوعى كان قد تنازل للنظام الأخلاقى المستقر ولقيمته ورأى نفسه فى إطاره ولم ير شيئا غير ذلك النظام الأخلاقى لبورجوازية تابعة.. وللمفارقة المؤسية أنه هو نفسه كان قد رأى النظام الأخلاقى البورجوازى فى حالة صعوده، بإعتباره أيضا نظاما طبقيا لابد من تخطيه.. وتجلت هذه الرؤية فى قصصة وكان من الصعب عليه أن يواصلها اذا ماكتب قصصا جديدة.

كيف صاغ يوسف الفنان هذه المعادلة التى أرشده ذكاؤه وحسه الاجتماعى الأصيل لزيفها واهترائها... لعله كان قد صاغها بمعاقبة نفسه وهجره الأدب إلى ساحة أخرى تصبح فيها المساومة مع أى نظام أخلاقى مشروعة. إنه يكتب سياسة والسياسة مرونة ومناورة... و....و لآخر المترادفات التى تبرر الوضع القائم.. وتزين لهذا الوضع إمكانية أن يكافئ كاتبا عملاقا خطرا مثل «يوسف إدريس» الذى قدم فى عمله الصحفى صورة مخادعة لما لم يكن قد اكتمل فى عمله الإبداعى.

ففى العمل الابداعى الأساسى استطاع الفنان الصاخب فى «يوسف إدريس» ، الباحث أبدا عن الجوهر المتحرك للحظة الراهنة، الشاهر سيفا بتارا فى وجه القديم متطلعا الى المستقبل استطاع فى أحيان كثيرة أن يتجاوز الأفق الإيديولوجى المساوم، بل ويسخر منه بالتقاط مزيد من شخصيات الهامش والتوغل فى حياتها والدخول بها إلى قلب القلب من ساحة الصراع، لتفجر عالمه بصخبها.. بجرأتها بعريها.. ثم تعود هادئة باسمة إلى حيث كانت.. الى الهامش فى انتظار أول فرصة مواتية لتنقض على الساحة الرئيسية من جديد.

وحتى حين انسدت الآفاق أمام «الفرفور» الذى وجد بسبب ضيق الأفق النظرى لسيده الأول، أن لا أمل هناك فى التقدم والارتقاء وأن الدائرة مغلقة منذ البداية فتحول فيما بعد إلى بهلوان.. وسوف نعجب أن هذا البهلوان قد خرج إلينا مفعما بالحياة خفيف الظل ذامنطق محكم ولسان سيال، وفلسفة كاملة فى الحياة هى مرتكز بطولة الطفيليين والتابعين والأذلاء...

وحقيقة الأمر أن الأفق كان ينسد موضوعيا بسبب التحولات التى عرفتها ثورة يوليو، بعد أن انقضت الثورة المضادة التى كانت بذورها كامنة فيها وبعد أن لقنت كل جيل «يوسف إدريس» من المثقفين الطليعيين- - بينهم المبدعون الكبار- درسا لم ينسوه ولم تنج هى نفسها من آثاره المدمرة على روحها وصورتها بل ومصيرها ذاته فقد احكمت البيروقراطية البوليسية قبضتها على رقاب الناس، وأخذت تغالى فى نفى الكادحين- الفرافير- نفيا كاملا عن السياسة وعن القرار والتعبير مقابل تأمين الفتات.

وكان هذا النفى «للفرافير» الذى رآه «يوسف ادريس» كقدر كونى لافكاك منه، جنبا الى جنب تدمير الطليعة فى السجون والمنافى وتحت آلات التعذيب، سببا فى إنتصار الثورة المضادة التى كانت إيذانا بالصمت الابداعى ليوسف والارتباك الشامل فى صفوف الطليعة.. وكان ذلك موتا يسبق الموت الأخير....

وعزاؤنا الآن أن جيلا جديدا من القصاصين والروائيين، يضع- فى ظل الاخفاق الشامل- بذوره فى الأرض العفية التى كان قد مهدها يوسف وجيله وبقيت بصماته هو أقوى من الجميع.. وإن كانت هذه الأرض قد جرى تجريفها أحيانا وغطتها عواصف الرمال أحيانا أخرى.. فإن هؤلاء المبدعين الذين يدركون أهمية الرسالة التى يحملونها فى الزمن الصعب الذى نعيشه أخذوا يغطون هذه الأرض بأجسادهم الحية ويكتبون ليقولوا لنا إن صمت يوسف أو موته ليسا حقيقيين تماما.. وهم يطلبون منا أن نقرأهم بعناية وحب....



الشيوعيون العرب والأزمة

نشرت «اليسار» في عددها الصادر في أول يوليو ١٩٩١ (العدد ١٧) عرضا للوثيقة الهامة التي تقدم بها الأمين العام للحزب الشيوعي الاردني «يعقوب زيادين» الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني، في اجتماعها في الأسبوع الأول من يونيه الماضي.. وكان يحمل عنوان «أزمة الخليج..الاسباب... والنتائج... والمهام».

وقد أثارت الوثيقة العديد من النقاشات في الاردن وخارجه، ولشجاعتها في طرح القضايا الحقيقية للوطن والأمة والحزب. وقد تلقت اليسار هذه الرسالة التي وقعها ثلاثة من الشيوعيين الاردنيين..

سعيد مضيه- احمد جرادات- هاشم غرايبه

ونحن ننشر الرسالة كما وصلتنا بالفاكس من عمان كوجهة نظر تستحق النقاش]

يقف الشيوعيون أمام مأزق جمد حركتهم ووضعهم حيال خطر إضمحلال نفوذهم بل واندثار حزبهم في مهب.. ريح الانشقاقات.

لقد ظل الشيوعيون الاردنيون أسرى أزمة داخلية ارجحتهم بين الانقسام والتوحد واقعدتهم عن مهمة التحليل لواقعهم الاجتماعي وطرح المهمات التي تعبئ رفاق الحزب وكوادره في نشاط عملي وفكري مثمر ومفجر للهمم والمبادرات. ومع ان الجميع حذروا لدى بداية أعمال الدورة الأخيرة للجنة المركزية من خطر الانشقاق الذي سيؤدي بالحزب الى التهلكة الا أن الاعتبارات الذاتية والافتقار الى المراجعة النقدية وروح المسؤولية ازاء مصير الحزب وتاريخه قد وضع الدورة أمام المأزق الخطير فعجزت عن الخروج بالقرارات الضرورية سياسيا وتنظيميا.

نسيت القيادة- خاصة المكتب السياسي- ماينتظر الاردن من تحديات ومهمات جسام في هذه الظروف المعقدة والتطورات الخطيرة، نسيت تاريخا حافلا ينبغي تطويره واغناؤه كانوا فيه وطنيين جسورين على رأس شعبهم تنأى بهم هممهم عن الذاتية والانانية مسكونين بروح التضحية والايثار، يتقدمون النضالات الوطنية والقومية دفاعا عن استقلال الاردن وسيادته، لم تحبطهم النكبة الفلسطينية أو تخل بثقتهم في الجماهير إثر انجرافها وراء الخديعة رغم تحذيراتهم مما تدبره الأمبرياليةوالصهيونية من مؤامرة تشريد.

ونأمل أن يعي الشيوعيون هذا التاريخ المجيد ويستلهموا من ماضيهم الصلابة ورباطة الجاش كي يرتفعوا بوعيهم ومسؤولياتهم الى مستوى الاحداث والمهام الماثلة.

خاض الشيوعيون نضالات باسلة على رأس الجماهير الفلسطينية والاردنية ضد مشاريع توطين اللاجئين ودفاعا عن حق الشعب الفلسطيني في دولته الوطنية بموجب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة وشاركوا باقدام في معارك شعبهم ضد الاحلاف العسكرية الامبريالية وتضامنوا مع النضالات القومية للشعوب العربية الشقيقة.

ومامن قوة وطنية في الاردن الا وتقدر للشيوعيين ماضيهم الناصع في خضم النضال القومي للاردن فصيلا صلبا من فصائل الحركات الوطنية والقومية العربية.

وتحدي الشيوعيون وسائل القهر التي ابتكرها الجلاد البريطاني جلوب، خاصة قانون مقاومة الشيوعية الذي فرضه على البرلمان فدخلوا السجون غير هيابين ولا نادمين. كانوا أول من بادر لرفع شعار الغاء المعاهدة البريطانية الاردنية وتعريب قيادة الجيش الاردني واشاعة الديموقراطية وحرية التعبير والتنظيم السياسي، فاغنوا القاموس السياسي بمفاهيم باتت الآن توجه النضال الوطني التقدمي ومجمل العمليات الاجتماعية في الاردن.

وتصدى الشيوعيون لنهج الاستعمار الجديد والتبعية للامبريالية الامريكية. وسجلوا مآثر كفاحية بصمودهم الباسل لسنوات متتالية في معتقل الجفر الصحراوي وزنازين المخابرات وتحدوا خبراء التعذيب والتحقيق الفاشيين من المانيا الغربية. فذادوا عن شرفهم الوطني وعبروا عن تعلق شعبهم بالتحرر والديموقراطية والتطور المستقل.

وفي ذلك الصمود الجسور التحم في ضميرهم ووعيهم الخاص بالعام والذاتي بالضرورة الموضوعية ولم يرتبكوا أمام الخطوب والاخطار ولم تشغلهم الضغائن حيال الاساءات عن ضرورة التمييز بين التناقضات الرئيسة والثانوية وتقديم الاهم على المهم.

كان الشيوعيون مطاردين بقسوة أو محتجزين في زنازين سجن الزرقاء العسكري عندما حلت هزيمة حزيران وسقطت الضفة الغربية. فتبين بالتجربة العملية أن القمع لايبني قوة ذاتية ولا يضمن الأمن القومي. ورغم مالاقوه من اضطهاد فقد عبروا عن صدق وطنيتهم حين هبوا مبادرين وفي الطليعة بعد سقوط الضفة الغربية تحت نير الاحتلال الاسرائيلي يثبتون الناس في ديارهم ويذكون فيهم شعلة المقاومة الشعبية ضد الاحتلال، فكانوا بذلك من أوائل نزلاء سجون الاحتلال الاسرائيلي وتميزوا بالصلابة والمبدئية في مجابهة الاحتلال وأساليبه الإرهابية.

وفي الأردن لم ينخدع الشيوعيون بمظاهر التنمية الورمية لانماط الاستهلاك في الاقتصاد والتعليم والثقافة الترفيهية. وفضح الشيوعيون أسلوب التنمية المشوه للاقتصاد والحياة الاجتماعية وحذروا من عواقبها الكارثية وبرهنوا بالارقام أنها تضاعف حجوم التخلف والفقر والتبعية وتسهم في نشر الفساد والتحلل الاجتماعي والجريمة.

غير أن تطورات طرأت على الوعي الاجتماعي بصورة عامة لم يلحظها

الشيوعيون وسائر القوى الديمقراطية الاردنية عملت على احداث حالة من الركود فى نشاطهم، اذ بتأثير التراكيب الاقتصادية والسياسية والثقافية تيسرت سبل تشويه وعى الجماهير، وغدت الثقافة المشوهة أداة رئيسة للسيطرة الطبقية، بل الأداة الاشد تأثيرا بيد السلطة الطبقية لتعزيز سيطرتها السياسية. فهى لاتشعر الضحية بعلاقة الاكراه وكبت الارادة، وذلك لأنها عنصر تخدير والهاء.

وتدفقت ثقافة الوعى الزائف، بما تتضمنه من قيم ومعايير سلوكية ومثل عليا وبما بلورته من مصالح وحاجات للجماهير تتناقض مع مصالحها وحاجاتها الموضوعية والوطنية، نقول تدفقت من منابع ثلاثة: ثقافة تتميز بالمعارف الضحلة والقيم الزائفة استنبتتها مجالات النشاط الاقتصادى، الخدمى والطفيلى فى الداخل ومنتجات مؤسسات التعليم المحلية، ونظرا لمطابقتها لنمط الحياة اليومية فقد منحت المشروعية لثقافة المنبع الثانى وتفاعلت معها، اعنى ثقافة تدفقت عبر قنوات الاعلام والثقافة الامبريالية من مطابخها فى المراكز الامبريالية، ومواد هذين المصدرين عملت على نشر قيم الفساد والجريمة ولوثت الاخلاق العامة فاستفزت ثقافة من مصدر ثالث كرد فعل تلقائى يتمسك بالتقاليد والقيم الموروثة والدينية، واستلهمت هذه الثقافة مفهوما للدين صوفيا وغيبيا غيب العوامل الاجتماعية للمشاكل المستفحلة، ولم تستنفر الجماهير للمقاومة أو تعبئها للوقوف بوجه التيار الجارف للثقافة الاستهلاكية وقيمها، وكل دعوة تخدر وعى الجماهير بأوضاعها، تلهيها عن العوامل الاجتماعية المسببة لمشاكلها ومعاناتها أو تخاطب الجماهير بالعموميات والتجريدات وتذكى انفعالاتها دون أن تطرح الحلول الملموسة للمشاكل الملموسة وتدفعها للتفكير والتمعن فى الواقع ومهماته أنما تخدم التيار السائد وتذلل العقبات فى طريقه وتفضى الى الركود فالتحلل.

وفى هذه الاثناء استمر التضييق على الحريات العامة واستأثرت السلطة التنفيذية بحقوق مطلقة فى اصدار القرارات المحصنة والاعتداء على القوانين، حيال هذا الوضع المعقد لم يعد طرح الشعارات الوطنية والديمقراطية كافيا لوحده لتحريك الجماهير الى النشاط العملى الذى يرفع من وعيها ويعينها على تلمس سبل الخلاص، بات على الحزب وسائر القوى الديموقراطية أن تقوم بتحليل للنفسية الاجتماعية المتطورة تاريخيا، فالسياسة علم لايقتصر على التركيبة الاجتماعية- الاقتصادية بل ويشمل دراسة النفسية الاجتماعية والتعرف على نوابضها واذرع فعلها والتحكم بآلياتها. وكل خطاب سياسى لايسترشد بالحالة النفسية العامة يفقد أثره بين الجماهير. حقا فاهمال الجانب النفسى من الوعى الاجتماعى يفضى الى تبسيط وسذاجة فى التعامل مع الجماهير. وهذا ماتورطت فيه القوى الديمقراطية كافة.

وبالنتيجة تعمقت العزلة عن الجماهير والقوى الديموقراطية واكتفت هذه بالجمل والمقولات التجريدية والقوالب الكلامية المستهلكة لكثرة ترداداها، وحصل ارتباك لدى قيادة الحزب فى اعداد الظروف اللازمة لاستنهاض همم الجماهير وتشكيل حركة شعبية تعدل ميزان القوى فى الداخل والمختل لصالح التعبية والتخلف والقطرية. فالقوى الطبقية الحاكمة كانت منظمة وتعمل بوعى تام لمصالحها بينما الطرف المقابل- الفئات الشعبية- مضللة وتائهة.

فى ظروف هذا العجز بدأت القوى الديموقراطية تفقد الحماس وروح المبادرة وتخضع للذاتيات والمزاجية فحدثت الانشقاقات والتشرذمات داخلها. أما قيادة الحزب الشيوعى التى عجزت عن تلمس اسلوب المنهجية العلمية فى البحث والتحليل واستنبات الفكر من الواقع الموضوعى والتعامل النقدى مع الفكر الانسانى ومبادئه ونظرياته وتجسيده فى الواقع الخاص بخصوصية تنسجم مع معطيات الواقع... ان هذه القيادة قد خضعت لعوامل الركود والتحجر واعتمدت الادارة البيروقراطية فى قيادتها للحزب، وفى ظروف العجز عن استنبات الفكر الذى يستقطب ويعبئ القوى ويستشرف الطريق نمت الانانيات والذاتيات وتفاقمت الحالة مع الزمن، واخذت فى أواخر عقد السبعينات تتجسد فى تكتلات متناحرة استبدلت النقد والنقد الذاتى بالنميمة، والروح الرفاقية بالحساسيات والاحقاد، واستعاضت عن موضوعية النظرة بالذاتية والمزاجية وعن الحماس الشيوعى بالتذلل لمزاج الجماهير.

ويبرز عجز الحزب أكثر من مرة عن استثمار حالات تذمر وسخط لدى الجماهير الفقيرة مثل فترة العدوان على لبنان ومباغته هبة نيسان فى الجنوب حيث بذل الحزب محاولة مرتجلة للحاق بها وتطويرها. وتجلى استمرار الركود فى أوضاع الحزب حتى بعد الانتخابات النيابية وفى فترة الانفراج الديموقراطى الذى تلتها. فلم يبذل الحزب

تاريخ مجيد للحزب الشيوعى الاردنى..

المأزق الذى واجهته اللجنة المركزية للحزب.

فات الشيوعيون ملاحظة التغيرات التى طرأت على الوعى الاجتماعى.

مجهودا جادا لاستعادة صلته بالجماهير وتحريكها. وبرز هذا القصور اثناء أزمة الخليج حيث تذيل الحزب وكل القوى الديمقراطية للشعارات الغيبية ولتمجيد الفرد واسقطت من اعتبارها ضرورة الديمقراطية كمعيار للحكم على الانظمة وجدية سياساتها. وهذا مافوت على هذه القوى الفرصة لشرح طبيعة المعركة مع الامبريالية الامريكية ومخاطرها المحتملة، واوقعت الجماهير بالتالي في متاهة من الآمال العريضة ثم في خيبة الامل والاحباط المريعين.

وحرصا على الموضوعية ينبغي استذكار مبادرة الحزب لتنظيم مظاهرة الاحتجاج ضد العدوان الامريكي على ليبيا وذلك اثر توحيد صفوفه عام ١٩٨٥، فقد بعثت مبادرته هذه في الوضع الراكد وايقظت الجماهير من حالة الخدر وحركتها للمطالبة بالديمقراطية ووقف سياسة القمع. وتجلى اثناء اعتقال قيادة الحزب اثر تحركات طلبة اليرموك مدى تلهف الجماهير الى حرية النشاط والتعبير، ومدى عطفها على المناضلين في سبيل الديمقراطية والتحرر الوطني. الا ان قيادة الحزب لم تدرس هذه التجربة ودلالاتها ولم تتخذ الاجراءات اللازمة للانعطاف بحياة الحزب عن حالة الركود.

واحتفظوا كذلك بمواقع لهم في النقابات العمالية والمهنية، ومن خلال هذه المواقع ساهموا في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وفضحوا الكثير من التجاوزات والانتهاكات للحريات النقابية والاهمال المتعمد لحقوق الشغيلة والجور على مصالحهم، كما ساهموا في رفع صوت النقابات المهنية الاردنية احتجاجا على التضييق على الحريات العامة وحقوق الانسان الاردني وكبت الرأي الاخر وتحويل مجمع النقابات المهنية الى بؤرة للنشاط الوطني ومساندة القضايا القومية وعلى رأسها الكفاح العادل للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة والذي تطور الى الانتفاضة الجماهيرية الباسلة.

غير أن هذه الفعاليات لم تخرج عن اطار التعبير عن الاحتجاجات، وعجزت عن ايقاف الاندفاع المتواصل لقمع الرأي الاخر أو مكافحة تلاوين الفساد المستشرية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية أو التأثير على قرارات السلطة التي فاقمت من تدهور الاقتصاد الوطني واوصلته درجة الانهيار بما نجم عن ذلك من تعميق لاوضاع الفقر والبطالة والركود الاقتصادي.

ان إمعان النظر في ظروف اعداد الجماهير للنهوض والمشاركة في الاشراف على قرارات السلطة أو استصدار هذه القرارات مهمة حيوية من الدرجة الاولى في هذه المرحلة الحاسمة لتثبيت وترسيخ التوجه الديمقراطي واستثمارة لتأمين نهج وطني يصفي علاقات التبعية وينمي القوى المنتجة ويحقق نصيبا أوفر للجماهير الكادحة من الدخل القومي ويدمج النضال المحلي مع مجمل النضال ضد الامبريالية والصهيونية والتخلف، فالديمقراطية لامعنى لها إن لم تلتحم بالتنمية الاجتماعية وحماية مصالح الجماهير ورعايتها.

والشيوعيون أقدا من غيرهم على تقديم هذا النهج. فهم يسترشدون بالجدل، نظرية لفهم الواقع العياني المتشعب والمعقد وكشكل ارقى للتفكير وكمنهجية علمية في البحث والتحليل للواقع العياني واستنبات الافكار المبدعة لقوى التغيير انطلاقا من تجاوبها مع النفسية الاجتماعية وتطابقها مع مستوى خبرة الجماهير.

ونظرا لان الفكر يتفاعل جدليا مع الممارسة العملية ويختبر صحته ويتطور بتطورها فان مواصلة الالتصاق بالواقع كتشكيلة اجتماعية- اقتصادية ونفسية اجتماعية بوصلة صادقة يعتمد عليها في محاورة الواقع وعدم التغرب عن الجماهير.

الديمقراطية...... ونبذ الذاتية...... وبعث روح التضحية... والمراجعة النقدية...... الطريق للخروج من المأزق.

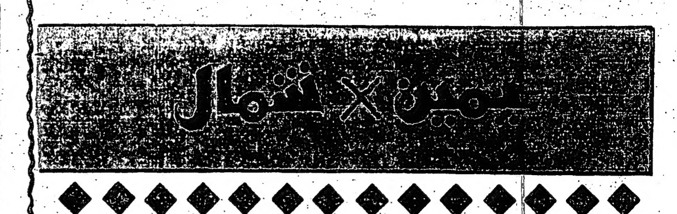
وحيث أن العملية الفكرية نشاط ذهني تجريدي يتفاعل خلالها الموضوعي مما تعكسه المدركات الحسية عن الواقع الموضوعي مع الذاتي (هذا المركب من عناصر نفسية- فسيولوجية ومن القدرة الذهنية ودرجة المرونة الذهنية الى جانب الخبرة الذاتية المتراكمة المستوعبة من افكار واصول سلوكية ومفاهيم).. فان جدل الموضوعي والذاتي في الفكر- ثمرة العملية الفكرية- لا يستغني عن الحوار مع أفكار الاخرين واستنتاجاتهم داخل الحزب الواحد ومع القوى الديمقراطية ومع الجماهير. فلا أحد يحق له احتكار أو اخفاء المعرفة ولا احد يحق له ان يتعصب لرأي أو موقف اذا اراد أن يمشي مع تيار الحياة ويرسخ اسس الحياة الديموقراطية للمجتمع، وتفرض طبيعة العملية الفكرية ذاتها ضرورة القيادة الجماعية وممارسة المركزية الديموقراطية والنقد والنقد الذاتي والاستلهام النقدي لثمار التجربة الانسانية.

فالحوار والعلم واستنهاض الجماهير- بعث تفكيرها وحماسها وتخليصها من الاتكالية واللامبالاة ومن التغرب عن الواقع- عناصر محورية في عملية الديموقراطية، سبل تحقيق التقدم الاجتماعي وتكريس انسانية الانسان والحفاظ على كرامته، كانت تاريخيا عناصر متلازمة في رحلة تاريخية من التحول الحضاري للانسانية وهي منطقيا عناصر متلازمة في تشكيل المجتمع المدني وولوج الحضارة البشرية.

اذا ادرك الشيوعيون ضرورة التمسك بهذه المناصر وتمثلوها في نشاطهم الاجتماعي فسيشكلون قوة ديموقراطية فاعلة في المجتمع ولن تنشأ بينهم خلافات تستعصى على الحل ولن يتجمدوا أمام مازق يشل قدرتهم ونفوذهم بالعكس سيتحولون الى بؤرة تستقطب سائر قوى الديموقراطية والتقدم وعامل مولد لحماس الجماهير. فقط يلزمهم من أجل ذلك نبذ الذاتية وبعث روح التضحية والايثار في وجدانهم والقيام بمراجعة نقدية أمينة مع النفس ومع الجماهير تستمد معينها من اخلاصهم لجماهير شعبهم ولقضاياهم العادلة.

والى هذا نهيب بسائر الشيوعيين.

سعيدمضيه احمد جرادات
هاشم غرايبه.



فلسطين
وجود .. لا حدود

في ظل مشاريع التسوية السلمية المتعاقبة الآن في المنطقة، واتجاه باقي الأنظمة العربية بعد مصر، كسوريا والأردن، لحل القضية الوطنية في إطار الإعتراف والتعايش السلمي بإسرائيل.. ودخول منظمة التحرير الفلسطينية في دائرة المشاريع السلامية.

في مثل تلك الأثناء يجب علينا أن نعاود التأكيد على البديهيات الأولى لحقيقة الصراع العربي الإسرائيلي.

فهل المشكلة بين العرب وإسرائيل هي صراع على حدود ١٩٤٨ او حدود ١٩٦٧؟ او هل المشكلة هي في الضفة وغزة، أي أن المشكلة مشكلة صراع حدود، أم أن الموضوع أكبر من ذلك ويتطرق لدور ومغزى الوجود الصهيوني ذاته المتمثل في دولة اسرائيل في قلب المنطقة العربية، كمندوبة عن الرأسمالية الإحتكارية الدولية لحماية وتحقيق مصالحها في المنطقة الغنية من ناحية ثرواتها البترولية والمعادن والموقع الجغرافي، وورا،ها أفريقيا السوداء المورد الرئيسي للمواد الأولية.. إن المتتبع لنشأة القضية الفلسطينية عام ١٩٤٧ حين صدر قرار التقسيم ورفضه العرب يقطع بكون القضية ليست مسألة حدود، ففي ذلك الوقت كان للعرب باقي فلسطين، والضفة وغزة والجولان لم تكن قد احتلت بعد..

فلماذا نعود بعد كل هذه السنين لنطرح المشكلة وكأنها صراع على حدود وأرض. إن هذا التوجه يعني أن جوهر الصراع العربي الاسرائيلي الحقيقي وتقدم وازدهار الشعوب العربية بحرية، لايمكن ان يتسق مع الوجود الصهيوني المسلح في فلسطين، وإن المسألة أبعد من كونها مشكلة حدودية فهي ترتبط بمصير ومستقبل وتطور ونمو الشعوب العربية وقدرتها على إحداث تنمية حقيقية مستقلة تكفل فتح أبواب المستقبل أمام أبنائها.

إن حقيقة الصراع العربي الاسرائيلي وجوهره لن تطمسه كافة المشاريع السلمية الاستسلامية أبدا.. لان القضية هي قضية وجود أحد أطراف المعادلة على حساب الأطراف الاخرى. فوجود الصهاينة في إسرائيل معناه ذهاب العرب في النسيان وخروجهم خارج التاريخ. ووجود العرب كقوة حقيقية وحضارة لايتفق مع الوجود الصهيوني فإسرائيل والعرب في حقيقة الأمر متضادان لايجتمعان ولايتفق وجودهما معا في آن واحد إلا على حساب طرف على طرف آخر.

لذلك فالفرحة الزائفة والوهم بقرب حل المشكلة ماهو سوى وهم سيفيق منه الجميع حين تبدأ الشعوب العربية في الخروج من سباتها وغفلتها وتثور من أجل حياة حرة كريمة، وتدرك أن الذين وضعوا أنفسهم في سلة واحدة مع أعداء الأمة العربية من صهاينة وأمريكان قد انتقلوا إلى الصف الآخر وأصبحوا في خندق واحد مع الأعداء.

وما إن تأخذ الشعوب العربية بقيادة طلائع الطبقات الشعبية والوطنية مقدراتها بأنفسها، حتى يعاد طرح القضية طرحا موضوعيا وتاريخيا صحيحا، إما نحن وإماهم.. فلسطين إما وجود عربي أو وجود اسرائيلي.. فلسطين أيها العرب وجود وليست حدود!!

أحمد طاهر

الرجل العليل

ثلاثة مقومات اساسية يقوم عليها البنيان السليم للمجتمع تدعيما لأمنه الاستراتيجي والقومي:

١- قرار سياسي قادر على التعامل مع الواقع مسترشدا بالماضي ومسايرا للحاضر ومتناغما مع طموحات أفراده.

٢- قدرات عسكرية متطورة تتواءم وتتناسب مع كم الأخطار المحيطة والمتوقعة وتضع حلولا وتصورات بما لا يعرض المجتمع لأي هزات من مؤثرات خارجية او الأعيب لسياسات دولية.

٣- قاعدة اقتصادية قادرة على ترجمة أي قرار سياسي او عسكري وان تكون مؤهلة ولديها القدرة على خدمة اهداف المجتمع في رفع مستوى المعيشة ورفاهية افراده.

ومن منطلق هذه المقومات نستطيع ان نقيم أوضاعنا المترددية ذات القرارات السياسية الهزيلة بعيدا عن سياسة- (حسنين ومحمدين والست كريمة)-

أ- تم احتواء المواقف السياسية المصرية داخل شبكة- (الصرف الصحي)- الغريبة وفي سراديب ودهاليز سياسات الصهيونية والامبريالية العالمية رغم تعارض مصالحها ومصالحنا القومية والاستراتيجية ومع آمال وطموحات شعبنا وشعوب امتنا العربية- بل والادهى من ذلك ان قرارنا السياسي اصبح يسير في نفس الاتجاه للسياسة الاسرائيلية- مما يعني انتصار الصهيونية في جولاتها الاولى في قضية صراع الوجود بيننا وبينهم.

ب- لم تعد قواتنا المسلحة هي القوة القادرة- بعد انهيار الهدف الاستراتيجي والقومي وحتى بات كل منا لايعرف إلى أين تتجه فوهات مدافعنا (إلى ليبيا- أم العراق (تحالف)- أم سودان (النذير).

ورغم اشتداد الأخطار بأمننا القومي المصري عبر تهجير شتات اليهود الى فلسطين وحاجتهم الماسة- الى سيناء الأمل والمستقبل لهم وقضية القضايا لمئات السنين القادمة (أزمات المياه)- فهل هناك من يدعى ان لدينا القدرة على قطع اليد الخارجية التي بدأت في العبث في شئوننا الداخلية في اثيوبيا والسودان.

ج- تنبه الاستعمار العالمي إلى ان توافر اي امكانيات إقتصادية هي الخطر الحقيقي وامكانية توافر القدرة على تغيير الفكر وتبديل السياسات ولم يعد هناك من حل سوى

القضاء على قواعد إرتكاز الاقتصاد المصرى لتصبح مصر «الرجل المليل» فى المنطقة وماعليهم سوى إمداده بالمساعدات والهبات ليظل المارد حبيساً حبساً ذاتيا. ومن هذا المنطلق كانت البداية والنهاية «لبيع القطاع العام» حصيلة جهد كل وطنى شريف من عهد الفراعنة- الى محمد علىّ- الى طلعت حرب- الى عبد الناصر- الى ان ابتلانا الله بمن اقتلع جذورنا وتركنا نهبا للأنواء

ولقد باع من لايملك...لمن لايستحق وللحديث بقية.

محمد حجازى
المحلة الكبرى

جريناداً.. مستقبل مظلم

تردد فى الأونة الأخيرة الغزو الامريكى «لجرينادا» كثيرا ولما كان كثيرون لايعرفون شيئا عنه أصبح لزاما علينا ان نلقى بعض الضوء عليه.. مظهرين الوجه الآخر الحقيقى للامبريالية الامريكية.

«جرينادا» جزيرة صغيرة من جزر البحر الكاريبى ولكنها ليست كباقى جزر الكاريبى لأنها غير خاضعة للنفوذ الأمريكى الإمبريالى... وتبدأ الأحداث بثورة شعبية سنة ١٩٧٩ يطاح فيها بالدكتاتور «غيرى» عميل الولايات المتحدة وخلال أعوام قليلة قامت الحكومة الوطنية بإصلاحات كثيرة.. فقد صادرت الأراضى الشاسعة من الأجانب والمحليين موجهة ضربة قاضية للإقطاع واتجهت الى تنويع الإنتاج- مثلما فعلنا عقب «ثورة يوليو» حيث كان الاعتماد الكلى على القطن- والبحث عن أسواق لتصريف المنتجات وخلال الاعوام الثلاثة بعد الثورة إرتفع توظيف رءوس أموال الدولة فى الاقتصاد الزراعى ٥٠ مرة عن سنة ١٩٧٧ وذلك أدى الى ارتفاع نسبة الصادرات الزراعية للخارج وبالتالى تقليص الديون الخارجية.. واهتمت الحكومة الوطنية بالهياكل الأساسية.. الكهرباء.. وبناء الجسور والطرق وتحسينها واهتمت بالسياحة ووضع فى الخطة المستقبلية بناء المطار الدولى «بونيت سيلاينز» وأممت مصرفين أجنبيين وأنشأت مصارف تابعة للدولة وحصل البنك الوطنى التجارى على حق مراقبة المصارف الأجنبية.

وصدرت قوانين متعلقة بحقوق الإنسان تعتبر الاولى فى جزر الكاريبى الناطقة بالإنجليزية ومن بين تلك الحقوق حق العمل والمسكن والتعليم وأتاحت الفرصة للعمال لإنشاء نقابات عمالية تحمى حقوقهم.

وفى سنة ٨٣ تم تكوين لجنة خاصة منوطة بوضع دستور ديمقراطى للبلاد.. ودعت حكومة «موريس بيشوب» الوطنية الى السلام ونبذ الحرب وأدت جرينادا تبعا لذلك دورا بارزا فى حركة عدم الانحياز وساندت حركات التحرر الوطنى.

لكل تلك الاصلاحات كان العزو الامريكى لجرينادا، وبينما تتشدق الادارة الامريكية بالسلام والرغبة فى التعايش السلمى بين الشعوب نراها تعتقل العشرات فى «جرينادا» بلا محاكمات أو تحقيقات متعرضين لصنوف شتى من التعذيب.

وألغى الاحتلال الأمريكى الخدمات الطبية المجانية ونظام التعليم المجانى حتى ارتفعت نسبة البطالة فى البلاد الى ٣٠٪ ولم تكتف الولايات المتحدة بهذا فقط بل انها تعمل على تحويل مطار «بونيت سيلاينز» الدولى المدنى الى قاعدة حربية أمريكية وتعمل ايضا على تحويل «جرينادا» الى مركز لمناهضة الحكومات التحررية فى المنطقة وفى مقدمتها كوبا وينما والآن تواجه «جرينادا» تحت الاحتلال مستقبلا مظلما..

محمود توفيق
الاسكندرية

الانفجار

يريدون إغراق الشعب المصرى فى المشكلات العظام والمعضلات الجسام ظنا منهم أن شعب الكنانة يمكن إلهاؤه عماهو أهم من كسرة الخبز..

...وقد يكون لهم ما أرادوا إلى حين ، بيد أنه لامناص من قدوم اليوم. الذى تنقلب فيه المائدة عليهم.. ويصبحون على مافعلوا نادمين.

لاريب فى أن ذلك اليوم بات أقرب اليهم من حبل الوريد..سيعلم قادة النظام الغاشم أن الحيل البلهاء التى يستعملونها مع الجماهير لم ولن تنطلى عليهم..وسيكون يوم الحساب عسيرا ، ولن يرحم من استخف بالعقول، ومن راح يدق الطبول.. وسوف يكون الجزاء من جنس العمل، فهم أرادوا قتل الشعب بالتجويع والقسر والطوارئ ، فكتب عليهم التجرع من نفس الكأس جزاء بماكانوا يفعلون.

..أذكركم ياأقطاب النظام أن مصر لم تعرف الاستكانه، وأن الجماهير الفقيرة المطحونة والتى آردتم قتلها جوعا لم تكن يوما من الأيام دمية الحاكم.. وإنه من المحال- بمكان وزمان- أن يبقى الشعب ساكنا ابد الأبدين. .فغداً لناظره قريب، وستوضع كافة الأمور فى نصابها، وليذهب كل من كبل الشعب الى أسفل سافلين، وإنى أرى رؤوسا اينعت وحان قطافها. .إنكم أجمعين

..وسنقولها عالية مدوية بكل ما أوتينا من قوة...لا. لا للطوارئ ولاللتبعية، ولاللرجعية، ولالسياسة التجويع، ولابديل عن حتمية الحل الاشتراكى.. شئتم أم أبيتم. .وأخيرا ماعليكم سوى الانتظار، وماعلينا سوى الانفجار.

أسامة البارودى

* * *

الرفاق فى هيئة تحرير مجلة اليسار

من المعتقل السياسى بلمزيان على.

أشد على أياديكم بحرارة

لايسعنى الا ان اعبر لكم عن عميق تقديرى واحترامى الكبير لأسرة تحرير مجلتنا/ اليسار و ومديرها المحترم حسين عبد الرازق والمناضلة فريدة النقاش التى ستظل رمزا للمرأة العربية المقاومة ضد الحيف الطبقى والرجعية الظلامية لتيارات «الاسلام السياسى»

من جديد أحييكم أتمنى لمجلتة اليسار النجاح والتوفيق ولايفوتنى أن أجدد مناشدتى لكم بمدّى بأعداد من هذه المجلة التى تواصلت بآخر عدد منها (الشهر الماضى).

وانتم تدركون قيمة الاعلام التقدمى المكتوب بالنسبة للمعتقل السياسى وخصوصا المناضلة فريدة النقاش التى سبق لها أن ذاقت مرارة السجن.

وتحياتى النضالية

المعتقل: بلمزيان على رقم الاعتقال: 37667 السجن المدنى بفاس

ملحوظة:

اليسار ترسل بالبريد الجوى على عنوانكم بانتظام رجاء مراجعة إدارة السجن.

مشاغبات

قبل أن تنشب الحرب بين مصر وليبيا

منذ ست سنوات، وفى مثل هذه الأيام من عام ١٩٨٥، شاركت مع الزميلة **«فريدة النقاش»**، فى إجراء حديث مع **«العقيد القذافى»**، نشرته **«الأهالى»**، وأذاع فيه القذافى سراً لم يكن معروفاً آنذاك، هو أن مصر تبنى ثلاث قواعد عسكرية على حدودها مع ليبيا، لتستخدمها الولايات المتحدة فى هجوم ترتب له ضد النظام الليبى(!!)، وهى واقعة أكدها **الرئيس مبارك** فيما بعد، عندما ذكر أنه فوتح فى ذاك، ولكنه رفض.

ومع أن الهدف من الحديث، كان التحذير من أن تتدهور العلاقات بين البلدين إلى حد نشوب حرب بينهما، خاصة بعد أن ردت ليبيا على ذلك بطرد العمالة المصرية، إلاّ أن إذاعة الخبر، دفعت الحكومة إلى تحريض صحفها وصحفييها، لكى يشنوا علينا أعنف حملة صحفية شهدتها الثمانينيات، واشتركت فيها بعض صحف المعارضة، وانجر إليها حتى بعض أعضاء حزبنا **«التجمع»**!.

وبعد أقل من ست سنوات على هذه الحملة التترية، أصبحت العلاقات سمنا على عسل بين القاهرة وطرابلس الغرب، وتبادل الرئيسان **«القذافى»** و**«مبارك»** قصائد الغزل، ونسى الزملاء الأفاضل، من المؤيدين والمعارضين، اتهامات الخيانة والقبض من القذافى التى وجهوها إلينا، بعد أن أصبحت «طرابلس الغرب» القبلة التى يشد إليها الجميع رحالهم، وتم فتح الحدود بين البلدين، بقرار سياسى، لم يناقشه أحد، ولم يدرس أحد آثاره الاجتماعية والاقتصادية، والأهم من هذا وذاك. آثارة السياسية، على مستقبل الدعوة للوحدة العربية!

وليس غريباً على صحافة وصحفيين -وأحيانا- أحزاب تعمل بالريموت كنترول، وتحدد مواقفها على ضوء مواقف الحكومة. أن تنقلب هذا الانقلاب من اعتبار القذافى ونظامه العدو الرئيسى لمصر، إلى تأييد فتح الحدود مع هذا النظام دون تحفظات، ولكن الغريب، أن المتحفظين على هذه الخطوة، ينطلقون من نفس موقفهم القديم من السياسة الليبية، دون أن يدركوا أن الجانب الأعظم من التوتر على الحدود بين البلدين، كان يتعلق بعصر الحرب الباردة، حين كان كل منهما يقف فى معسكر مناقض للآخر، قبل أن تنقلب الموازين وتتقارب السياسات وتفقد السياسة الليبية حلفاءها على صعيد العالم، وحتى على الصعيد العربى.. **وتحول جميع الصقور العرب إلى حمائم.**

وفى هذا السياق، فإن مايدعو للتأمل فى قرار إلغاء الحدود بين البلدين، ليس الشك فى دوافع النظام الليبى، الذى يعرف كل من يقترب منه، أن الرغبة فى اتمام أى شكل من أشكال الوحدة، يكاد يكون أشبه بالوساوس المتسلطة لدى عناصره الفاعلة، ولكن مدى الفائدة والضرر، التى يمكن أن تعود على العلاقات بين الشعبين وعلى فكرة الوحدة ذاتها من اتخاذ هذه الخطوة، التى لم يعرضها الجانب المصرى على أى مؤسسة سياسية، قبل أن ينفذها، وكأن إعلان الوحدة مع بلد مجاور، ليس من الأمور التى يليق عرضها على مجلس الشعب، أو حتى على مجلس محافظة، مطروح.

أما ونحن ممن دافعوا ضد الجميع، من أجل علاقات طيبه بين مصر والعرب من جيرانها، وفى مقدمتهم ليبيا والسودان وبينها وبين كل أقطار الأمة، فمن حقنا أن نعترض وأن نحذر من هذه القرارات التى لم يدرسها أحد، ومن حقنا أن نذكر بأن الوحدة غير المدروسة- كوحدة مصر وسوريا ١٩٥٨- كانت وحدة على ورق انفصال وأن التفاعل العشوائى، بين المصريين والشعوب النفطية التى هاجروا للعمل بها، قد انتهى- فى ظل الحياة اليومية- إلى احتكاكات، سرعان ماخلقت مشاعر انفصالية كريهة، دفعت كل الأطراف لكراهية بعضها البعض، وانتهت بنا إلى كوارث من نوع النموش الطائرة، وإنهاء عقود المصريين الذين كانوا يعملون فى الكويت قبل الغزو، ليحل محلهم الآسيويون!

أما وقد أتخذ القرار ونفذ فعلاً، فإن اعلان الرئيس مبارك، فى الاجتماع الذى عقده للهيئة البرلمانية للحزب الحاكم، بأن التجربة هى التى سوف تحدد مستقبله، يتطلب متابعة يومية لنتائجه، وحلاً فوريا لمشاكله ورؤية واضحة تحل على أساسها تلك المشاكل، تنطلق من مصالح الشعبين، والحرص على هدف الوحدة العربية، من أن يكون حلاً لمشاكل يومية، كالركود الاقتصادى أو البطالة، قد تقود البلدين إلى توتر كالذى حدث عام ١٩٨٥، ينتهى- لاقدر الله- بحرب بينهما.

فهل يشاركنا صحفجية الحكومة فى هذه الدعوة، أم أن الاصبع الذى يضغط على الريموت كنترول لم يتحرك بعد!

صلاح عيسى



عن مجلة « الموقف العرب » القبرصية